



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة البصرة  
كلية الادارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية



# استقلالية البنك المركزي العراقي وأثرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة (2004-2020)

رسالة مقدمة إلى  
مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة  
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير  
في العلوم المالية والمصرفية

من قبل  
عبدالله محمد راضي مهدي الموسوي

بإشراف  
الأستاذ الدكتور  
أحمد جاسم محمد عباس المطوري

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة ( استقلالية البنك المركزي العراقي واثرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة (2004-2020) ) التي تقدم بها الطالب ( عبدالله محمد راضي مهدي الموسوي ) ، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول للبل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية بتقدير ( جيد جداً ) ، وقد نوقشت بتاريخ 2021/11/4 .

  
التوقع :

الاسم : أ.م.د. كمال كاظم جواد

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

العضوية : عضواً



التوقع

الاسم : أ.م.د. احمد جاسم محمد

المرتبة العلمية : أستاذ

العضوية : عضواً ومشرفاً

  
التوقع :

الاسم : أ.د. حسين جواد كاظم

المرتبة العلمية : أستاذ

العضوية : رئيساً

  
التوقع :

الاسم : أ.م.د. علي قاسم خليف

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

العضوية : عضواً

## صادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة على إقرار لجنة المناقشة .

  
أ.د. عبد الحسين توفيق شبلي

عميد كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة

2021/11/15

## توصية الأستاذ المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ( استقلالية البنك المركزي العراقي وأثرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لمدة 2004-2020 ) والتي تقدم بها الطالب ( عبد الله محمد راضي مهدي الموسوي ) قد تمت تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، لذا أوصي بمناقشتها .

التوقيع :

المشرف : أ. د. أحمد جاسم محمد عباس المطوري

المرتبة العلمية : أستاذ

## توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناء على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :

الاسم : أ. م. د. عقيل عبد محمد عباس

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

## إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ ( استقلالية البنك المركزي العراقي وأثرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لمدة (2004-2020) ) التي تقدم بها الطالب ( عبد الله محمد راضي مهدي الموسوي ) قد أنيطت بي مهمة تقويمها لغويًا وأعتقد إنها متوافقة لشروط السلامة اللغوية .

التوقيع :

الاسم : أ. د. صباح عبدالكريم مهدي

أستاذ اللغة العربية

كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

التاريخ : ٢٠٢١ / ٩ / ١٣

## الآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

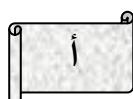
((وَعَلَمَ إِدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنِّي عُونِي بِاسْمَاءٍ هَؤُلَاءِ إِنْ

كُنُثُمْ صَدِيقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ

الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة : الآية ((31+32))



## الإهاداء

إلى من أخرجنا من الظلمات إلى النور ، إلى سيد الخلق نبينا الصادق الأمين الذي أرسل لهداية البشرية ، إلى خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وعلی آلہ الطیبین الطاھرین

\*\*\*\*\*

إلى من كله العرق جبنيه وشققت الأيام يديه ، إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزم والإصرار ، إلى والدي أطال الله بقائه وألبسه ثوب الصحة والعافية وشمني ببره ورد جميله ... أبي

\*\*\*\*\*

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها من علمتني وعانت الصعب لأصل إلى ما أنا فيه ، وعندما تكسوني الهموم اسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي ... أمي

\*\*\*\*\*

وبكل الحب إلى رفيقة دربي ، إلى من سارت معي نحو الحلم خطوة بخطوة بذرناه معاً  
وحصدناه معاً وسنبقى معاً بإذن الله ... زوجتي

\*\*\*\*\*

إلى أولادي ونوارس سمائي ... ذو الفقار ورقية

\*\*\*\*\*

إلى من هن أقرب ألي من روحي وبهن استمد قوتي وإصراري ... أخواتي العزيزات

\*\*\*\*\*

أهدي ثمرة جهدي

الباحث

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين أبي القاسم محمد صلى الله عليه وعلي آلله الطيبين الطاهرين .

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور (أحمد جاسم محمد المطوري) لقضله بقبول الإشراف على رسالتي وتحمله عناء الإشراف ، ولما أبداه من ملاحظات قيمة وجهود كبيرة وتوجيه علمي مميز أسمهم في أتمام هذه الرسالة على الرغم من انشغاله بمهامه الإدارية ، داعي الباري عز وجل أن يمن عليه بالصحة والتوفيق والنجاح الدائم .

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة الأفضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لقضائهم بقبول مناقشة رسالتي وأغناها بآرائهم وملحوظاتهم القيمة بكل روح علمية وموضوعية مشهودة لهم .

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد متمثلة بعميد الكلية الأستاذ الدكتور (عبد الحسين توفيق شibli) وتعاون العميد للشؤون العلمية الأستاذ المساعد الدكتور (احمد صدام عبد الصاحب) ومعاون العميد للشؤون الإدارية الأستاذ المساعد الدكتور (نعميم صباح جراح) ، كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الأستاذ المساعد الدكتور (عقيل عبد محمد عباس) ، كما أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان إلى جميع أساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية الذين تشرفت بتدريسيهم لي مع حفظ الأسماء والألقاب ، وكذلك الشكر الجزيء إلى موظفي مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد لتقديمهم يد العون لي .

ولا أنسى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مدير الحسابات المدرس المساعد (قاسم محمد دهش) على دعمه لي ومنحي فرصة أكمال دراسة الماجستير ، وإلى جميع أخوانني وأخواتي موظفي شعبة الحسابات .

وكذلك أتقدم بالشكر والتقدير إلى أخوانني وأخواتي الطلبة في مرحلة الماجستير لما قدموه لي طوال مدة الدراسة .

كما وأتقدم بالشكر والتقدير والعرفان والاعتذار إلى عائلتي الكريمة (أبي وأمي وزوجتي وأطفالي وأخواتي) الذين تحملوا الكثير من اجيلى بسبب اشغالى عنهم ، ولما قدموه لي من دعم معنوي كبير خف من متاعب إعداد هذه الرسالة .

وفي الختام أقدم شكري وامتناني إلى جميع من مد يد العون لي أو المساعدة أو السؤال عنى أو الدعاء لي بالتوفيق ولم يتم ذكر اسمه فجزاهم الله خير الجزاء .

ومن الله التوفيق

عبد الله محمد

## المستخلص

يعد موضوع استقلالية البنوك المركزية من المواضيع ذات الأهمية في الدراسات الاقتصادية ومنها المالية والمصرفية ويرجع السبب في أهمية هذا الموضوع إلى الدور الذي تمنحه هذه الاستقلالية في قيام السياسة النقدية بتحقيق استقرار الأسعار والإبقاء على معدلات التضخم عند مستويات متدنية لأنه يمثل الهدف الرئيس والأول للبنوك المركزية فضلاً عن تحقيق بقية أهداف السياسة النقدية كالنمو الاقتصادي المستدام والمحافظة على استقرار وتحسين سعر الصرف .

لذلك نجد أن الكثير من بلدان العالم تسعى لضمان هذه الاستقلالية من خلال مجموعة من الإجراءات منها القيام بتشريع القوانين الجديدة أو عن طريق القيام بأجراء تعديلات على القوانين القائمة وذلك لمنح بنوكها المركزية الاستقلالية التامة ، والعراق أسوة بتلك البلدان فقد منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية التامة وذلك بإصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 .

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم ومعايير استقلالية البنك المركزي وأثارها الاقتصادية دراسة وتحديد درجة استقلالية البنك المركزي العراقي وأثر معايير الاستقلالية فيها وفق قانون البنك وفي الواقع الفعلي وكذلك تحليل أثر استقلالية البنك المركزي العراقي في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي .

وتوصلت الدراسة إلى أن درجة استقلالية البنك المركزي العراقي المحسوبة على وفق قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) بلغت (78.99%) ، في حين بلغت درجة استقلالية البنك المركزي العراقي الفعلية (59.27%) ، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكssية بين استقلالية البنك المركزي العراقي وكل من التضخم وسعر الفائدة ، وعلاقة طردية بين استقلالية البنك المركزي العراقي وسعر الصرف ، في حين لا يوجد أي تأثير لاستقلالية البنك المركزي العراقي في نمو الناتج المحلي الإجمالي .

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	<b>الأية القرآنية</b>
ب	<b>الإهادء</b>
ج	<b>الشكر والتقدير</b>
د	<b>المستخلص</b>
٥ - و	<b>قائمة المحتويات</b>
ز	<b>قائمة الجداول</b>
ح	<b>قائمة الأشكال</b>
2 - 1	<b>المقدمة</b>
<b>22 - 3</b>	<b>الفصل الأول : منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة</b>
4	<b>المبحث الأول : منهجية الدراسة</b>
4	أولاً: مشكلة الدراسة
4	ثانياً: أهمية الدراسة
4	ثالثاً: هدف الدراسة
5	رابعاً: فرضية الدراسة
6	خامساً: حدود الدراسة
6	سادساً: منهجية الدراسة
6	سابعاً: هيكلية الدراسة
8	<b>المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة</b>
8	أولاً: الدراسات المحلية
14	ثانياً: الدراسات العربية
15	ثالثاً: الدراسات الأجنبية
<b>53 - 23</b>	<b>الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لاستقلالية البنوك المركزية</b>
24	<b>المبحث الأول : التطور التاريخي للبنوك المركزية</b>
24	أولاً: نشأة وتطور البنوك المركزية
25	ثانياً: تعريف البنوك المركزية
28	ثالثاً: وظائف البنوك المركزية
31	رابعاً: خصائص البنوك المركزية
32	خامساً: أهداف البنوك المركزية
34	<b>المبحث الثاني : مفهوم ومبررات ومعايير استقلالية البنوك المركزية</b>
34	أولاً: مفهوم استقلالية البنوك المركزية

37	ثانياً: مبررات استقلالية البنوك المركزية
38	ثالثاً: الجدل الفكري حول استقلالية البنوك المركزية
42	رابعاً: معايير استقلالية البنوك المركزية
48	<b>المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية لاستقلالية البنوك المركزية</b>
48	أولاً: استقلالية البنوك المركزية والتضخم
49	ثانياً: استقلالية البنوك المركزية والناتج المحلي الإجمالي
50	ثالثاً: استقلالية البنوك المركزية وسعر الصرف
51	رابعاً: استقلالية البنوك المركزية وأسعار الفائدة (الاسمية والحقيقة)
52	خامساً : استقلالية البنوك المركزية والسياسة النقدية
<b>108 - 54</b>	<b>الفصل الثالث : استقلالية البنك المركزي العراقي وأثرها الاقتصادي</b>
55	<b>المبحث الأول: البنك المركزي العراقي</b>
55	أولاً: نشأة البنك المركزي العراقي
58	ثانياً: أهداف البنك المركزي العراقي
62	ثالثاً: وظائف البنك المركزي العراقي
65	<b>المبحث الثاني : معايير درجة استقلالية البنك المركزي العراقي</b>
65	أولاً: استقلالية البنك المركزي العراقي
68	ثانياً: تحديد معايير استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق قانون البنك رقم (56) لعام 2004 (المعدل)
74	ثالثاً: تحديد وتحليل درجة استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق المعايير المعتمدة
87	<b>المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الاستقلالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي</b>
87	أولاً: تحليل التضخم في العراق للمدة (2004-2020)
92	ثانياً: تحليل سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)
98	ثالثاً: تحليل سعر الفائدة في العراق للمدة (2004-2020)
104	رابعاً: تحليل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)
<b>112 - 109</b>	<b>الاستنتاجات والتوصيات</b>
110	أولاً: الاستنتاجات
111	ثانياً: التوصيات
<b>127 -113</b>	<b>المصادر</b>
114	أولاً: المصادر العربية
124	ثانياً: المصادر الأجنبية
a	المستخلص باللغة الانكليزية

## **قائمة الجداول**

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
19	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	1
75	درجة استقلالية معيار المحافظ	2
77	درجة استقلالية معيار صياغة السياسة النقدية	3
78	درجة استقلالية معيار الأهداف	4
79	درجة استقلالية معيار القيود على إقراض الحكومة	5
80	درجة استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق قانون البنك رقم (56) لعام 2004	6
83	أسماء محافظي البنك المركزي العراقي ومدة خدمتهم للمدة (2004-2020)	7
85	درجة استقلالية البنك المركزي العراقي الفعلية	8
90	معدل التضخم السنوي في العراق للمدة (2004-2020)	9
96	معدل سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي للمدة (2004-2020)	10
102	سعر الفائدة لدى البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2020)	11
107	الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)	12

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
91	معدل التضخم السنوي في العراق للمدة (2004-2020)	1
97	معدل سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي للمدة (2004-2020)	2
103	سعر الفائدة لدى البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2020)	3
103	سعر الفائدة ومعدل التضخم في العراق للمدة (2004-2020)	4
108	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020)	5
108	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2020)	6

## المقدمة

تؤدي البنوك المركزية دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلدان بصورة عامة والاستقرار النقدي بصورة خاصة ، لذا يعد موضوع استقلالية البنوك المركزية من المواضيع ذات الأهمية في الدراسات الاقتصادية ومنها المالية والمصرفية ويرجع السبب في أهمية هذا الموضوع إلى الدور الذي تمنحه هذه الاستقلالية في قيام السياسة النقدية بتحقيق استقرار الأسعار والإبقاء على معدلات التضخم عند مستويات متدنية لأنه يمثل الهدف الرئيس الأول للبنوك المركزية ، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، والمحافظة على استقرار وتحسين سعر الصرف ، فضلاً عن تحسين بقية وظائفها الأخرى كبنك البنوك ومستشار الحكومة والملجأ الأخير للإفراط والرقابة على الائتمان ، وكذلك بسبب التطورات العالمية والمحلي وبالخصوص التطورات الاقتصادية والتغيرات النقدية التي حدثت في بلدان العالم من خلال إدراكها وتقديرها لطبيعة المهام أو الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في النشاط الاقتصادي للبلدان نظراً لما تمتلكه هذه البنوك من صلاحية وإمكانية تساعدها في تحقيق أهداف السياسة النقدية والتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية .

ويقصد بمفهوم الاستقلالية ببساطة حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية دون الخضوع للضغوطات والتدخلات الحكومية وبالتالي ليس بالضرورة الاستقلال التام عن الحكومة في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية وإنما الاستقلال التام في اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف ، وبالرغم من اكتساب معظم البنوك المركزية الاستقلالية التامة في الكثير من البلدان المتقدمة والصناعية لكن الأمر معاكس في معظم البلدان النامية لأن بنوكها المركزية لا تزال تعاني من التبعية للحكومات مما أثر في أداء وظائفها المنوطة بها بالشكل المطلوب والمرجو منها .

لذا ولتحقيق درجة عالية من الاستقلالية للبنوك المركزية نرى أن الكثير من بلدان العالم تسعى لضمان ورفع هذه الاستقلالية عن طريق القيام بجموعة من الإجراءات منها القيام بتشريع القوانين الجديدة أو عن طريق القيام بأجراء تعديلات على القوانين الموجودة وذلك لمنح بنوكها المركزية الاستقلالية التامة أو ما تسمى بالاستقلالية القانونية . وفي ظل دراستنا الحالية حول استقلالية البنك المركزي العراقي ونتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية دعت الضرورة مواجهة العراق لهذه التغيرات من أجل إبراز أهمية استقلالية البنك المركزي العراقي والدور الذي تؤديه هذه الاستقلالية في رسم سياسة نقدية فعالة وذات مصداقية عالية إذ تم إصدار قانون

البنك المركزي العراقي الجديد رقم (56) لعام (2004) ومن ثم تعديله مرتين التعديل الأول بقانون رقم (63) لعام 2007 والتعديل الثاني بقانون رقم (82) لعام 2017 وذلك لضمان الاستقلالية القانونية للبنك المركزي العراقي و سياساته النقدية ، ومع ذلك فإن الممارسة الفعلية للبنك المركزي العراقي والالتزام في تطبيق ما هو موجود في قانونه الجديد من أقسام ومواد والقدرة على مقاومة الضغوط والتدخلات الحكومية في سياساته النقدية هي التي تحكم وتقدم دليلاً على تحقق الاستقلالية التي ضمنها قانونه له أم لا وهذا ما يسمى بالاستقلالية الفعلية .

وتم من خلال هذه الدراسة التعرف على مفهوم ومعايير استقلالية البنوك المركزية وأثارها الاقتصادية وتم التعرف على معايير ودرجة استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق قانون البنك وبالاعتماد على نموذج Cukierman وكذلك التعرف على مدى تطبيق مواد ونصوص قانون البنك في الواقع الفعلي فضلاً عن تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، الناتج المحلي الإجمالي) في العراق ومعرفة أثر الاستقلالية في هذه المتغيرات .

## الفصل الأول

### منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة

## الفصل الأول

### منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

#### المبحث الأول

##### منهجية الدراسة

###### أولاً: مشكلة الدراسة:

يمكن توضيح المشكلة من خلال التساؤلات الآتية :

1. هل أن استقلالية البنك المركزي العراقي هي استقلالية شكلية ؟
2. هل أن استقلالية البنك المركزي تتيح للسياسة النقدية التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي ؟
3. ما هي الآثار الاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي ؟

###### ثانياً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة لأسباب عديدة منها الدور الذي تمنحه هذه الاستقلالية في قيام السياسة النقدية بتحقيق استقرار الأسعار والإبقاء على معدلات التضخم عند مستويات متدنية لأنه يمثل الهدف الرئيس والأول للبنوك المركزية فضلاً عن تحقيق بقية أهداف السياسة النقدية كالنمو الاقتصادي المستدام والمحافظة على استقرار وتحسين سعر الصرف وكذلك معرفة أثر استقلالية البنك المركزي العراقي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

###### ثالثاً: هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. التعرف على مفهوم ومعايير استقلالية البنوك المركزية وأثارها الاقتصادية .
2. دراسة وتحديد درجة استقلالية البنك المركزي العراقي واثر معايير الاستقلالية فيها.
3. التعرف على درجة استقلالية البنك المركزي العراقي الفعلية .
4. تحليل اثر استقلالية البنك المركزي العراقي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

**رابعاً : فرضية الدراسة:**

على وفق التساؤلات السابقة فإن هذه الدراسة تقوم على الافتراضات الآتية :

**الفرضية الرئيسية الأولى :** هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي العراقي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي ، وتنبع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية :

**الفرضية الفرعية الأولى :** هناك علاقة عكسيّة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم .

**الفرضية الفرعية الثانية :** هناك علاقة طردية بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف .

**الفرضية الفرعية الثالثة :** هناك علاقة عكسيّة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الفائدة .

**الفرضية الفرعية الرابعة :** هناك علاقة طردية بين استقلالية البنك المركزي والناتج المحلي الإجمالي .

**الفرضية الرئيسية الثانية :** يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلالية في ظل قانون رقم (56) لعام 2004 وتعديلاته ، وتنبع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية :

**الفرضية الفرعية الأولى :** هناك آثار ايجابية لمعيار المحافظ في درجة استقلالية البنك المركزي العراقي .

**الفرضية الفرعية الثانية :** هناك آثار ايجابية لمعيار صياغة السياسة النقدية في درجة استقلالية البنك المركزي العراقي .

**الفرضية الفرعية الثالثة :** هناك آثار ايجابية لمعيار الأهداف في درجة استقلالية البنك المركزي العراقي .

**الفرضية الفرعية الرابعة :** هناك آثار ايجابية لمعيار القيود على إقراض الحكومة في درجة استقلالية البنك المركزي العراقي .

**الفرضية الرئيسية الثالثة :** مارس البنك المركزي العراقي استقلاليته بصورة جزئية وليس بالمستوى الكامل والمطلوب .

**خامساً: حدود الدراسة:**

الحدود المكانية : تتحدد بدراسة الاقتصاد العراقي .

الحدود الزمانية : المدة المحددة للدراسة هي ( 2004 - 2020 ) .

**سادساً: منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع إلى المصادر التي تحتوي على البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة .

**سابعاً: هيكلية الدراسة:**

ولاختبار الفرضية والوصول إلى أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي :

فقد تناول **الفصل الأول** منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة وذلك من خلال مباحثين ،  
تناول المبحث الأول منهجية الدراسة إذ تم تقسيمه إلى (مشكلة الدراسة وأهمية الدراسة وهدف  
الدراسة وفرضية الدراسة وحدود الدراسة ومنهجية الدراسة وهيكليه الدراسة) ، أما المبحث  
الثاني فقد تناول بعض الدراسات السابقة إذ تم تقسيمه إلى (الدراسات المحلية والدراسات العربية  
والدراسات الأجنبية) .

أما **الفصل الثاني** فقد تناول الإطار المفاهيمي لاستقلالية البنوك المركزية وذلك من خلال  
ثلاثة مباحث ، اختص المبحث الأول بالتطور التاريخي للبنوك المركزية إذ تم تقسيمه إلى (نشأة  
وتطور البنوك المركزية وتعريف البنوك المركزية ووظائف البنوك المركزية وخصائص البنوك  
المركزية وأهداف البنوك المركزية) ، أما المبحث الثاني فقد كان مفهوم ومبررات ومعايير  
استقلالية البنوك المركزية إذ تم تقسيمه إلى (مفهوم استقلالية البنوك المركزية ومبررات  
استقلالية البنوك المركزية والجدل الفكري حول استقلالية البنوك المركزية ومعايير استقلالية  
البنوك المركزية) ، في حين تناول المبحث الثالث الآثار الاقتصادية لاستقلالية البنوك المركزية  
إذ تم تقسيمه إلى (استقلالية البنوك المركزية والتضخم واستقلالية البنوك المركزية والناتج  
الم المحلي الإجمالي واستقلالية البنوك المركزية وسعر الصرف واستقلالية البنوك المركزية  
وأسعار الفائدة (الاسمية والحقيقة) واستقلالية البنوك المركزية والسياسة النقدية)

أما الفصل الثالث فقد تناول استقلالية البنك المركزي العراقي وأثرها الاقتصادي وذلك من خلال ثلاثة مباحث ، اختص المبحث الأول بالبنك المركزي العراقي إذ تم تقسيمه إلى (نشأة البنك المركزي العراقي ، أهداف البنك المركزي العراقي ، وظائف البنك المركزي العراقي) ، أما المبحث الثاني فقد كان معايير درجة استقلالية البنك المركزي العراقي إذ تم تقسيمه إلى (استقلالية البنك المركزي العراقي ، تحديد معايير استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق قانون البنك رقم (56) لعام 2004 (المعدل) ، تحديد وتحليل درجة استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق المعايير المعتمدة) ، في حين تناول المبحث الثالث تحليل العلاقة بين الاستقلالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي إذ تم تقسيمه إلى (تحليل التضخم في العراق للمدة 2004-2020) ، تحليل سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020) ، تحليل سعر الفائدة في العراق للمدة (2004-2020)، تحليل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020) (

وقد اختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

## المبحث الثاني

### بعض الدراسات السابقة

#### أولاً: الدراسات المحلية :

1. دراسة (المشهداني ، 2010) بعنوان "قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية (العراق - حالة دراسية) للمدة (1981-2008 م)".

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء صورة توضيحية حول مفهوم وتحليل متغير استقلالية البنك المركزي وعجز الموازنة العامة في المدارس الفكرية المختلفة فضلاً عن محاولة قياس اثر استقلالية البنك المركزي العراقي ومتغير النفقات العامة في عجز الموازنة العامة العراقية ، وتم تقدير العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والموازنة الحكومية بالاعتماد على البيانات الإحصائية للمدة (1981 - 2008) و بالأسعار الثابتة لسن (1993) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج وباستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews5) ، وقد توصلت الدراسة إلى إن السياسة النقدية للبنوك المركزية تكون أكثر فاعلية عندما لا تتعارض مع السياسة المالية وكذلك أن نتائج تقدير العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وعجز الموازنة دلت على وجود علاقة عكسية بينهما.

2. دراسة (محمد ، 2010) بعنوان " استقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم في العراق حالة لسنوات 2003 - 2008 ."

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمعايير الاستقلالية وتوضيح العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم فضلاً عن التعرف على مدى نجاح البنك المركزي العراقي في السيطرة على معدلات التضخم ،وتم الاعتماد على نموذج Cukierman ليبيان استقلالية البنك المركزي العراقي وتوصلت هذه الدراسة إلى عجز السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في العراق بمفردها وذلك نتيجة لطبيعة الاقتصاد المتأزم بمجموعة من المشكلات المعقدة مما أسهم ذلك في النهاية من تجدير الظاهرة التضخمية في العراق وبالرغم من استقلالية البنك المركزي العراقي إلا انه لم يوفق في تخفيض معدل التضخم في الاقتصاد العراقي .

3. دراسة (الجبوري ، 2011) بعنوان " دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 ."

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهمية توافر استقلالية البنك المركزي كشرط ضروري لأداء دورها الفاعل في الاستقرار النقدي والشامل وتحقيق أهداف السياسة النقدية لأي بلد وذلك من خلال الاستعانة بتجارب بعض الدول (المانيا وأمريكا) المتباينة في درجة استقلالية بنوكها المركزية عن الحكومات سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية أم الائتمانية أم الهيكل التنظيمي وعلى نحو قد تكون فيه هذه الاستقلالية مطلقة أو محددة وكذلك معرفة الآثار الاقتصادية لاستقلالية البنوك المركزية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تعددًا في وظائف البنك المركزي في البلدان النامية وعدم اقتصارها على تحقيق الاستقرار في القيمة الداخلية والخارجية للعملة على عكس البنك المركزي في البلدان المتقدمة التي اقتصرت على وظائف محددة ومعينة وان هناك علاقة عكسية بين الاستقلالية ومعدلات التضخم وعجز الموازنة الحكومية و علاقة طردية موجبة بين الاستقلالية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعدم وجود علاقة بين الاستقلالية وسعر الصرف وكذلك حصول البنك المركزي العراقي على درجة استقلالية أعلى بموجب قانونه رقم 56 لسنة 2004 .

4. دراسة (الشمرى و بخيت ، 2013) بعنوان " استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في بعض المتغيرات الاقتصادية ".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور استقلالية البنك المركزي العراقي التي اكتسبها منذ عام 2004 وما تمخض عنها من تحسين كفاءة الأدوات النقدية المستحدثة من جهة ، ورفع كفاءة إدارة السياسة النقدية من جهة أخرى ، ومن ثم تعزيز انتقال الآثار النقدية إلى النشاط الاقتصادي وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتمكن البنك المركزي ومنذ اكتسابه الاستقلالية بحسب القرار رقم 56 لسنة 2004 أن يخفض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من (7.24%) عام 2004 إلى (10.8%) عام 2010 وكذلك بُرِزَ دور الاستقلالية للبنك المركزي في ضبط وإدارة الدين العام إذ انخفضت نسبة إجمالي الدين إلى GDP من (90.390%) عام 2004 إلى (65.7%) عام 2010 .

5. دراسة (حسين ، 2014) بعنوان " استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم استقلالية البنوك المركزية مع توضيح العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم فضلاً عن توضيح استقلالية البنك المركزي العراقي مع الإشارة إلى مؤشرات معدلات التضخم في العراق ما بعد 2003 ( سعر الصرف ، عرض النقد ، مزادات بيع وشراء الدولار ) ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاستقلالية منطلق مهم وأساسي للبنوك المركزية لتسهيل مهمة أداء الهدف الأساسي للبنك المركزي وهي المحافظة على قيمة العملة والقوه الشرائية ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي وكذلك غياب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية للدولة ولكن عند إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 حصل على استقلالية عالية بعيدة عن تأثيرات الحكومة والسياسات المالية وان المزادات التي قام بها البنك المركزي العراقي لبيع وشراء الدولار أدت إلى ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار .

6. دراسة (العزمي ، 2015) بعنوان " اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي (العراق - حالة دراسية ) للمدة (1990-2012 ) ".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي وتم اعتماد المنهج الوصفي والقياسي من خلال جمع البيانات وتحليلها للتعرف على استقلالية البنك المركزي وتم توضيح الإطار المفاهيمي لكل من (الاستقلالية ، البنك المركزي ، السياسة النقدية) وتناولت هذه الدراسة أيضاً السياسة النقدية في العراق ودورها في الاقتصاد العراقي فضلاً عن التطرق إلى قياس معامل الاستقرار النقدي وأثره في بعض المؤشرات الاقتصادية ، وتم في هذه الدراسة استخدام اختبار جرانجر للعلاقة السببية وتحليل النتائج بطريقة OLS ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن البنك المركزي العراقي لم يكن يتمتع بأي استقلالية قبل عام 2003 لأنه كان تابعاً لوزارة المالية على عكس وضعه بعد عام 2003 بصدور قانون رقم 56 لسنة 2004 إذ تمنع باستقلالية تامة وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم وعلاقة طردية بين درجة الاستقلالية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتبيّن أيضاً أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين كل من معامل الاستقرار النقدي و(سعر الصرف ، الناتج المحلي الإجمالي ) ووجود علاقة قوية وباتجاهين بين كل من معامل الاستقرار

النقد والتضخم ولا توجد أي علاقة بين كل من معامل الاستقرار النقدي و(سعر الفائدة ، عرض النقد) .

7. دراسة (الغالبي و الجبوري ، 2016) بعنوان "العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و سعر الصرف في مصر" .

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء توضيح وافٍ يعطي الجانب النظري من الدراسة يتمثل بمفهوم الاستقلالية ومعاييرها والنظريات المفسرة لها وتحليل أهمية توفر استقلالية للبنك المركزي المصري كشرط ضروري لأداء دوره الفاعل في تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق أهداف السياسة النقدية في البلد وكذلك قياس استقلالية البنك المركزي المصري ودراسة التأثير الذي تحدثه الاستقلالية في سعر الصرف في مصر ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن درجة استقلالية البنوك المركزية تختلف من دولة إلى أخرى حسب نصوص قانون البنك المركزي لكل دولة وحصل البنك المركزي المصري على نسبة من الاستقلالية بلغت (50%) وأن فرضية الدراسة قد تحققت إذا كان التأثير الإيجابي لاستقلالية البنك المركزي في سعر الصرف واضحًا من خلال التحليل القياسي وثبت التحليل أن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و سعر الصرف هي علاقة طردية موجبة أي كلما ازدادت استقلالية البنك المركزي أدى ذلك إلى تحسين سعر الصرف وان اغلب التغيرات التي تحصل في سعر الصرف في مصر (85%) منها كانت بسبب التغيرات التي تحصل في استقلالية البنك المركزي المصري .

8. دراسة (شندى و ضيدان ، 2017) بعنوان " استقلالية البنك المركزي العراقي بين المعايير التشريعية والفعالية ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعايير التشريعية والفعالية للبنك المركزي والتعرف على مقاييس استقلالية البنوك المركزية وكذلك التعرف على درجة استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق المعايير التشريعية والفعالية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه من خلال قياس درجة استقلالية البنك المركزي على وفق المعايير والمقاييس التشريعية مقياس كوكيرمان وويب ونيابتى (N.W.C) و مقياس جاكوم (Jacome) و مقياس جريلاي و ماسكياندارو وتابليني (G.M.T) يتبين أن البنك المركزي العراقي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية التشريعية وكذلك بالرغم من أن درجة استقلالية البنك المركزي هي الأعلى من خلال المقاييس التشريعية إلا أن المقياس الفعلى لم يظهر النتيجة نفسها لأن استقلالية البنك المركزي انخفضت من خلال تدخلات الحكومة في شؤون البنك ولا سيما عندما تعقد المشهد عام 2012 بعد صدور

مذكرة اعتقال بحق الدكتور سنان الشبيبي لتدأ مرحلة الوكالة في تعيين محافظ البنك المركزي من قبل الحكومة دون الرجوع إلى البرلمان وهذا يضعف درجة استقلالية البنك المركزي العراقي.

**9. دراسة (البياتي و سعيد ، 2018) بعنوان " استقلالية البنوك المركزية مع أشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية البنك المركزي العراقي".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير استقلالية البنوك المركزية وأسباب الدعوة إليها وقياس درجة استقلالية البنك المركزي العراقي بالاستناد إلى أساسه التشريعي المتمثل بالقانون رقم 56 لسنة 2004، وتم استخدام المؤشرات التشريعية لقياس مدى استقلالية البنك المركزي العراقي وذلك باستخدام نموذج (Grilli & Cukierman) ، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستقلالية منطق مهم للبنوك المركزية لتسهيل مهمة أداء الهدف الأساسي للبنك المركزي وهي المحافظة على قيمة العملة وقوتها الشرائية ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي وأن درجة استقلالية البنك المركزي العراق هي (75%) والتي تم التوصل إليها من خلال التشريعات القانونية بينما الدرجة الفعلية بعيدة عن هذه النتيجة وان درجة استقلالية البنك المركزي العراقي ترتفع عندما لا يكون هناك تدخل من قبل مجلس الوزراء في تعيين وإقالة المحافظ وأعضائه وتحديد مدة ولايتهم.

**10. دراسة (الصبيحي و عبد ، 2020) بعنوان " اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة من 2005 – 2017 ."**

هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار شامل ومتكملاً لتحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي ومعرفة المعايير والمؤشرات التي تدل على استقلالية البنك المركزي وكذلك التعرف على استقلالية البنك المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية من خلال التحكم في المعروض النقدي وتخفيض عجز الموازنة بما يضمن السيطرة على معدلات التضخم ، وتم استخدام طريقة المتغير الوهمي ليعبر عن المتغير المستقل (استقلالية البنك المركزي) لغرض قياس أثر استقلالية البنك المركزي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق من خلال أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة بين درجة استقلالية البنك المركزي وبعض المتغيرات الاقتصادية وأن هذه العلاقة ليست علاقة ثابتة تكون العلاقة عكسية بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم وسعر الصرف بينما تكون العلاقة طردية بين درجة الاستقلالية وعرض النقد الاحتياطي القانوني .

## 11. دراسة (الشكري و آخرين ، 2020) بعنوان " استقلالية البنك المركزي العراقي مدخل مفاهيمي وتحليلي لممارسات الانجازات المتحققـة والرؤى الإستراتيجية ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمراحل التي مر بها البنك المركزي العراقي منذ نشأته والإنجازات المتحققـة بعد عام 2003 والرؤية المستقبلية في ظل الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياساته النقدية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن دور البنك المركزي العراقي كان أساسياً في إدارة العملية الاقتصادية في العراق بعد التغيير عام 2003 من خلال إدارته للسياسة النقدية وتحقيق أهدافها و إن البنك المركزي العراقي وعلى الرغم من كل التحديـات تمكـن من تحقيق أهم أهدافه المتمثلة بكبح التضخم واستقرار سعر صرف العملة المحلية ودعم الاستقرار المالي للدولة وإن قانون البنك المركزي لعام 2004 في مواده وبنوده المتعددة حددـت استقلالية واضحة للبنـك المركـزي العـراقي باتجـاه السياسـة النقدـية.

## ثانياً: الدراسات العربية :

- 1- دراسة (الدهيمش و رسمي ، 2015) بعنوان " استقلالية البنك المركبة مع إشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية البنك المركزي الأردني".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الاستقلالية في البنك المركبة والتطور التاريخي لاستقلالية البنك المركبة بصورة عامه والتعرف على استقلالية البنك المركبي الأردني بصورة خاصة ومحاولة التعرف على توجهات استقلالية البنك المركبي الأردني في المستقبل فضلاً عن دراسة وفحص العوامل المؤثرة في استقلالية البنك المركبي الأردني وتم استخدام المؤشرات التشريعية والاقتصادية في قياس مدى استقلالية البنك المركبي الأردني وذلك باستخدام نموذج (cukierman) ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن درجة استقلالية البنك المركبي الأردني بحسب المؤشرات التشريعية بلغت (43%) وهي درجة جيدة بالمقارنة مع استقلالية البنك المركبة للدول الأخرى ومن حيث علاقة استقلالية البنك المركبي الأردني بالمؤشرات الاقتصادية فإن هناك علاقة عكسية بين الاستقلالية والتضخم ولا يوجد اثر فعلي واضح بين الاستقلالية وعجز الموازنة ولا توجد علاقة بين الاستقلالية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

- 2- دراسة (علي ، 2021) بعنوان " قياس استقلالية البنك المركبي المصري في ضوء الإصلاحات المصرفية المتمثلة في إصدار القانون رقم 194 لسنة 2020".

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الآتي : إلى أي مدى تؤدي إصلاحات الإطار القانوني للجهاز المالي المصري المتمثلة بإصدار قانون رقم 194 لسنة 2020 إلى تعزيز استقلالية البنك المركبي المصري ؟ واعتمدت هذه الدراسة على تحليل مؤشرات الاستقلالية المتضمنة في القانون رقم 194 لسنة 2020 والمقارنة بمؤشرات الاستقلالية في القانون السابق رقم 88 لسنة 2003 ، وتم قياس درجة الاستقلال القانوني بالأعتماد على المقاييس الكمية المقترن بمقدار الاستقلال من دراسة jasmin وآخرون عام 2019 ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مؤشرات الاستقلال التشريعية للبنك المركبي المصري في القانون رقم 194 لسنة 2020 قد حقق تقدماً كبيراً مقارنة بالقانون رقم 88 لسنة 2003 وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة إذ بلغت درجة استقلالية البنك المركبي المصري 71.3 % في القانون الجديد لسنة 2020 مقارنة بالقانون السابق لسنة 2003 إذ بلغت الاستقلالية 36.7 % .

## ثالثاً: الدراسات الأجنبية :

1- دراسة ( Panagiotidis & Triampella , 2005 ) بعنوان " استقلال البنك المركزي والتضخم : حالة اليونان ".

### **Central Bank Independence and Inflation : The case of Greece .**

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة استقلالية البنك المركزي حالة اليونان وتم التطرق إلى نبذة تاريخية عن بنك اليونان وإجراءات الاستقلال القانوني للبنك المركزي التي تضمنت مؤشرين هما الأول : مؤشر الاستقلال القانوني للبنك المركزي في اليونان والذي يعرف باسم ( LegalCBI ) والثاني : معدل دوران محافظ البنك المركزي والذي يعرف باسم ( TOR ) وتم استخدام السلسل الزمنية وأخر البيانات المتاحة قبل انضمام اليونان لمنطقة اليورو ( الاتحاد النقدي الأوروبي ) وكذلك تم التحقق من التفاعلات التي تحدث بين تقلب التضخم واستقلالية البنك المركزي ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أدلة قوية تشير إلى أن استقلالية البنك المركزي تتم بشكل منهجي وترتبط عكسياً بمعدل التضخم ، ويرتبط معدل التضخم بشكل ايجابي بمعدل دوران محافظ البنك المركزي ولكن لم يتم العثور على هذه العلاقة لتكون ذات دلالة إحصائية وفي حالة اليونان أن البنك المركزي الأكثر استقلالية والتغيرات الأقل تكراراً للمدير التنفيذي للبنك المركزي تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم وتم التأكيد في هذه الدراسة على أن مؤشر الاستقلال القانوني للبنك المركزي مهمًا لتقدير التضخم وكذلك مؤشر دوران محافظ البنك المركزي يسبب التضخم .

2- دراسة ( Darabi & Samimi , 2016 ) بعنوان " استقلالية البنك المركزي والمحافظة على البنك المركزي: نظرية مع تطبيق على إيران ".

### **Central Bank Independence and Central Bank Conservatism: Theory with an Application to Iran .**

هدفت هذه الدارسة إلى التتحقق من استقلالية البنك المركزي الإيراني ( CBI ) وتحفظ البنك المركزي ( CBC ) أي المخاوف النسبية بشأن التضخم إلى فجوة الناتج ، فينصب تركيز هذه الدراسة على حساب CBI و CBC ، إذ تم تطبيق المؤشرات التي يستخدمها كل من ( Grilli et al. ( 1991 ) ، Mathew ( 2006 ) ، Cukierman ( 1992 ) ، Dumiter ( 2009 ) ) لقياس CBI في إيران خلال الفترة ( 1961-2016 ) ، وحساب CBC في إيران باستخدام الحل الأمثل

الديناميكي بموجب الالتزام في نماذج New-Keynesian - Barro-Gordon التي تنتهي إلى الأمام من منحنيات فيليبس ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى إن البنك المركزي في إيران ليس مستقلاً تماماً عن الحكومة مثل معظم البلدان النامية وتدخل الحكومة في صنع السياسة النقدية ولذلك يتم صنع السياسة بين البنك المركزي والحكومة و يتم تنفيذها من قبل البنك المركزي ، وتبين النتائج أنه بعد أي نقطة توقف في اتجاه مؤشرات CBI يتغير اتجاه التضخم أي (علاقة عكسية) وهذا يدل على أهمية استقرار القوانين النقدية والمصرفية ، وأن كلاً من البنك المركزي والحكومة لديهما قلق نسبي أكبر بشأن فجوة الناتج هو 1.59 و 3.40 على التوالي والقلق النسبي بشأن التضخم هو 0.62 و 0.29 على التوالي أي أن القلق النسبي بشأن التضخم أقل من القلق النسبي بشأن فجوة الناتج لكل من البنك المركزي والحكومة .

### 3- دراسة ( Agoba , et al , 2017 ) بعنوان " استقلالية البنك المركزي والتضخم في إفريقيا : دور الأنظمة المالية وجودة المؤسسات " .

#### **Central bank independence and inflation in Africa: The role of financial systems and institutional quality .**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الأنظمة المالية وجودة المؤسسات السياسية على فاعلية استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أدنى معدلات من التضخم ومراجعة الأدبيات الموجودة حول استقلال البنك المركزي والتضخم فضلاً عن التنمية والمؤسسات المالية، وتم تقدير نموذج انحدار اللوحة باستخدام إجراء متغيرات آلية ذات مرحلتين للربعات الصغرى على عينة من 48 دولة إفريقية خلال الفترة (1970-2012) وتقارن الدراسة أيضاً الفعالية النسبية لتنمية القطاع المصرفي وتطوير سوق الأوراق المالية وتطوير سوق السندات على صلة التضخم في استقلالية البنك المركزي في إفريقيا والبلدان المتقدمة والنامية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم تعتمد على النموذج والعينة وتقنية التقدير المستخدمة بعد حساب متغيرات التحكم المختلفة وإدخال استهدف التضخم كمتغير توضيحي إضافي وتوصلت أيضاً إلى أن استقلالية البنك المركزي في إفريقيا والبلدان النامية ليست كافية لتحقيق معدل تضخم أقل في إفريقيا والبلدان النامية على عكس البلدان المتقدمة في أن استقلالية البنك المركزي أكثر فعالية في خفض التضخم في ظل وجود مستويات عالية من التنمية المالية وجودة المؤسسات وكذلك توصلت إلى أنه في إفريقيا والبلدان النامية يكون تطوير القطاع المصرفي أكثر فعالية في تعزيز تأثير استقلالية البنك المركزي على التضخم بينما في

البلدان المتقدمة يكون تطوير سوق الأوراق المالية هو الذي يعزز فعالية استقلالية البنك المركزي في خفض التضخم أكثر من تنمية القطاع المصرفي .

**4- دراسة ( Radovic , et al , 2018 ) بعنوان " استقلالية البنك المركزي - حالة البنك المركزي للجبل الأسود " .**

### **Central Bank Independence – The Case of the Central Bank of Montenegro .**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل استقلالية البنك المركزي للجبل الأسود من خلال منظور الاستقلال الوظيفي والمؤسسي والمالي والشخصي ، وتقدير مستوى استقلاله القانوني باستخدام المؤشرات المناسبة مثل مؤشر Cukierman و Webb و Nayapati (CWN) ومعيار Thorarinn ومستوى استقلاله الفعلي باستخدام معدل دوران المحافظ لمدة من (2001-2018) ، وتم تحديد استقلالية البنك المركزي للجبل الأسود (CBCG) بموجب قانون البنك المركزي للجبل الأسود (قانون CBCG) في عام 2000 وقانونه الجديد في عام 2010 وتعديلاته عام 2017 ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مستوى الاستقلال المحقق مرتفع للغاية في إدارة السياسة النقدية وهذا ما أكدته القياسات التي تم إجراؤها باستخدام مؤشر (CWN) فإن مستوى استقلالية (CBCG) هو 0.88 مرتفع على مقياس من 0 إلى 1 ، ومعيار Thorarinn فإن مستوى استقلالية (CBCG) هو 61.05 عالية جدًا على مقياس من 0.7 إلى 65 ، ومعدل دوران المحافظ كان لدى (CBCG) وللمدة المحددة آنفًا كان 0.23 وعلى وفق Cukierman فإن الحد الأعلى لمعدل دوران المحافظ يتراوح بين 0.2 و 0.24 لذلك يقع الجبل الأسود ضمنها .

**5- دراسة ( Garriga & Rodriguez , 2019 ) بعنوان " أكثر فاعلية مما اعتقדنا في استقلال البنك المركزي والتضخم في البلدان النامية ".**

### **More Effective Than We Thought Central Bank Independence and Inflation in Developing Countries .**

هدفت هذه الدراسة في البحث عن تأثير الاستقلال القانوني للبنك المركزي بالتضخم في البلدان النامية وتعتمد هذه الدراسة على الأدبيات التجريبية لفحص فعالية CBI القانوني كأدلة لمكافحة التضخم وتم تحليل تأثير استقلالية البنك المركزي في التضخم لعينة من (118) دولة نامية غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمدة من (1980-2013) وأسهمت

هذه الدراسة في دراسة أثار المؤسسات السياسية والنقدية في الأنظمة الاستبدادية على عكس الدراسات السابقة التي اعتمدت على عينات صغيرة وأقل تمثيلية وكذلك تم تسلط الضوء على أنواع الإصلاحات التي قد تكون أكثر فعالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن استقلالية البنك المركزي المرتفعة تؤدي إلى خفض التضخم كآلية فعالة ولكن لا تعد هذه الآلية الوحيدة فهناك آليات أخرى تساعد في انخفاض التضخم أيضا مثل (افتتاح حساب رأس المال وسعر الصرف الثابت واعتماد استهداف التضخم ) ويستمر تأثير استقلالية البنك المركزي في استقرار الأسعار إذا تم استخدام أنظمة أسعار الصرف العائمة وأخيرا يكون تأثير استقلالية البنك المركزي في التضخم أقوى كلما كان البلد أكثر ديمقراطية ولكنه موجود أيضا في البلدان غير الديمقراطية .

**جدول (1) : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة**

اسم الدراسة (الباحث)	عنوان الدراسة	حدود الدراسة (المكانية والزمانية)	متغيرات الدراسة	أبرز نتائج الدراسة
الدراسة الحالية	استقلالية البنك المركزي العراقي وأثرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة (2020-2004)	حالة العراق (2020-2004)	استقلالية البنك المركزي ، ( والتضخم ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، الناتج المحلي الإجمالي )	اكتسب البنك المركزي العربي استقلاليته بعد صدور قانون البنك رقم (56) لعام 2004 ، وبلغت درجة استقلالية البنك المركزي العربي (%) 78.99 في حين بلغت درجة استقلالية البنك المركزي الفعلي (%) 59.27 ، وأن هناك علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي العراقي وكل من التضخم وسعر الفائدة ، وعلاقة طردية بين الاستقلالية وسعر الصرف ، في حين لا يوجد أي تأثير لاستقلالية البنك المركزي العربي في نمو الناتج المحلي الإجمالي .
دراسة المشهداني	قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة - الحكومية (العراق - حالة دراسية) للمدة 2008-1981 م	حالة العراق (2008-1981)	استقلالية البنك المركزي وعجز الموازنة	العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وعجز الموازنة علاقة عكسية
دراسة محمد	استقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم العراق دراسة حالة للسنوات 2003 - 2008	حالة العراق (2008-2003)	استقلالية البنك المركزي والتضخم	بالرغم من استقلالية البنك المركزي العراقي إلا أنه لم يوفق في تخفيض معدل التضخم في الاقتصاد العراقي
دراسة الجبوري	دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004	العراق (2011)	استقلالية البنك المركزي ( والتضخم ، عجز الموازنة ، الناتج المحلي الإجمالي ، سعر الصرف )	هناك علاقة عكسية بين الاستقلالية ومعدلات التضخم وعجز الموازنة الحكومية و علاقة طردية موجبة بين الاستقلالية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعدم وجود علاقة بين الاستقلالية وسعر الصرف ، وحصول البنك المركزي العراقي على درجة استقلالية أعلى بموجب قانونه رقم 56 لسنة 2004 .

هناك علاقة موجبة بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك يبرز دور الاستقلالية للبنك المركزي في ضبط وإدارة الدين العام	استقلالية البنك المركزي و(التضخم، عجز الموازنة، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف)	العراق (2013)	استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في بعض المتغيرات الاقتصادية	دراسة الشمري وبخيت
أن الاستقلالية منطلق مهم لتحقيق الهدف الأساسي للبنك المركزي وهي المحافظة على قيمة العملة والقوه الشرائية ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي	استقلالية البنك المركزي والتضخم	العراق (2014)	استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم	دراسة حسين
العلاقة عكسية بين الاستقلالية ومعدلات التضخم وطردية مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين معامل الاستقرار النقدي و(سعر الصرف-ناتج المحلي الإجمالي) وعلاقة قوية وباتجاهين بين معامل الاستقرار النقدي والتضخم ولا توجد علاقة بين معامل الاستقرار النقدي و(سعر الفائدة-عرض النقد)	معامل الاستقرار النقدي و(سعر الصرف،ناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، سعر الفائدة،عرض النقد)	حالة العراق (1990-2012)	اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي (العراق - حالة دراسية ) للمدة (2012-1990)	دراسة العنزي
العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و سعر الصرف هي علاقة طردية موجبة وحصل البنك المركزي المصري على نسبة من الاستقلالية بلغت (%50)	استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف	حالة مصر (1991-2011)	العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر	دراسة الغالبي و الجبوري
على وفق المعايير والمقياس التشريعية يتبين أن البنك المركزي العراقي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية التشريعية لكن المقياس الفعلي لم يظهر النتيجة نفسها لأن الاستقلالية انخفضت بسبب تدخلات الحكومة	استقلالية البنك المركزي	العراق (2017)	استقلالية البنك المركزي العراقي بين المعايير التشريعية والفعالية	دراسة شندي و ضيدان
درجة استقلالية البنك المركزي العراقي هي (%75) من خلال التشريعات القانونية بينما الدرجة الفعلية بعيدة عن هذه النتيجة وان درجة استقلالية البنك المركزي العراقي ترتفع عندما لا يكون هناك تدخل من قبل مجلس الوزراء	استقلالية البنك المركزي	العراق (2018)	استقلالية البنك المركبة مع اشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية البنك المركزي العراقي	دراسة البياتي و سعيد

العلاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم وسعر الصرف وسعر السياسة بينما تكون العلاقة طردية بين درجة الاستقلالية وعرض النقد والاحتياطي القانوني	استقلالية البنك المركزي و(التضخم ، سعر الصرف ، عرض النقد بالمعنى الضيق ، الاحتياطي القانوني، سعر السياسة)	حالة العراق (2005-2017)	أثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكافية في الاقتصاد العراقي للمنطقة من 2005 – 2017	دراسة الصبيحي و عبد
قانون البنك المركزي لعام 2004 في مواده وبنوده المتعددة حددت استقلالية واضحة للبنك المركزي العراقي باتجاه السياسة النقدية	استقلالية البنك المركزي	العراق (2020)	استقلالية البنك المركزي العراقي مدخل مفاهيمي وتحليلي لمسارات الانجازات المتحققة والرؤى الإستراتيجية	دراسة الشكرجي و آخرين
العلاقة عكسية بين الاستقلالية والتضخم ولا يوجد أثر فعلي واضح بين الاستقلالية وعجز الموازنة ولا توجد علاقة بين الاستقلالية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و درجة استقلالية البنك المركزي الأردني بحسب المؤشرات التشريعية بلغت (%43)	استقلالية البنك المركزي و (التضخم ، الناتج المحلي الإجمالي ، عجز الموازنة)	الأردن (2015)	استقلالية البنك المركزي مع إشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية البنك المركزي الأردني	دراسة الدهيمش و رسمي
مؤشرات الاستقلال التشريعي للبنك المركزي المصري في القانون رقم 194 لسنة 2020 قد حقق تقدماً كبيراً مقارنة بالقانون رقم 88 لسنة 2003 وبلغت درجة الاستقلالية %71.3 في القانون الجديد	استقلالية البنك المركزي	مصر (2021)	قياس استقلالية البنك المركزي المصري في ضوء الإصلاحات المصرفية المتمثلة في اصدار القانون رقم 194 لسنة 2020	دراسة علي
استقلالية البنك المركزي تتم بشكل منهجي وترتبط عكسياً بمعدل التضخم ، ويرتبط معدل التضخم بشكل ايجابي بمعدل دوران محافظ البنك المركزي وأن مؤشر الاستقلال القانوني للبنك المركزي مهمًا لتقلب التضخم وكذلك مؤشر دوران محافظ البنك المركزي يسبب التضخم	استقلالية البنك المركزي والتضخم	حالة اليونان (2005)	Central Bank Independence and Inflation : The case of Greece	دراسة Panagiotidis & Triampella
البنك المركزي في إيران ليس مستقلًا تماماً عن الحكومة مثل معظم البلدان النامية وظاهر النتائج أنه بعد	استقلالية البنك المركزي والتضخم	حالة إيران (1961-2016)	Central Bank Independence and Central Bank	دراسة Darabi & Samimi

أي نقطة توقف في اتجاه مؤشرات CBI يتغير اتجاه التضخم (علاقة عكسية) وأن القلق النسبي بشأن التضخم أقل من القلق النسبي بشأن فجوة الناتج لكل من البنك المركزي والحكومة			<b>Conservatism: Theory with an Application to Iran</b>	
العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم تعتمد على النموذج والعينة ونقطة التقدير المستخدمة و الاستقلالية في إفريقيا والبلدان النامية ليس كافياً لتحقيق معدل تضخم أقل في إفريقيا والبلدان النامية على عكس البلدان المتقدمة	استقلالية البنك المركزي والتضخم	إفريقيا (1970-2012)	<b>Central bank independence and inflation in Africa: The role of financial systems and institutional quality</b>	دراسة Agoba , et al
تظهر نتائج القياسات أن البنك المركزي للجبل الأسود يتمتع بمستوى عالٍ من الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية	استقلالية البنك المركزي	حالة الجبل الأسود (2018)	<b>Central Bank Independence – The Case of the Central Bank of Montenegro</b>	دراسة Radovic , et al
استقلالية البنك المركزي المرتفعة تؤدي إلى خفض التضخم كآلية فعالة ولكنها ليست الآلية الوحيدة ويكون تأثير استقلالية البنك المركزي في التضخم أقوى كلما كان البلد أكثر ديمقراطية ولكنه موجود أيضاً في البلدان غير الديمقراطية	استقلالية البنك المركزي والتضخم	الدول النامية (1980-2013)	<b>More Effective Than We Thought Central Bank Independence and Inflation in Developing Countries</b>	دراسة Garriga & Rodriguez

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى المصادر المذكورة آنفاً .

#### ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تعد الدراسة الحالية هي امتداد للدراسات والبحوث السابقة من حيث تحديد مفهوم ومعايير استقلالية البنوك المركزية ولكن تميز عنها من حيث المدة الزمنية المعتمدة للدراسة إذ قامت بتحليل المدة (2004 – 2020) ، وتنميذ كذلك بأنها اعتمدت على معايير ومؤشرات قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) المعدل (التعديل الأول والثاني) على عكس الدراسات السابقة التي اعتمدت فقط على القانون رقم (56) لسنة (2004) بدون التعديلات ، وتنميذ أيضاً بتحديد درجة استقلالية البنك المركزي العراقي في الواقع الفعلي ، وكذلك تميزت بتحليل ما حدث في العراق في ظل جائحة كورونا .

## **الفصل الثاني**

### **الإطار المفاهيمي لاستقلالية البنوك المركزية**

**المبحث الأول : التطور التاريخي للبنوك المركزية**

**المبحث الثاني : مفهوم ومبررات ومعايير استقلالية البنوك  
المركزية**

**المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية لاستقلالية البنوك المركزية**

## الفصل الثاني

### الإطار المفاهيمي لاستقلالية البنوك المركزية

#### المبحث الأول

##### التطور التاريخي للبنوك المركزية

###### **أولاً: نشأة وتطور البنوك المركزية:**

نشأت البنوك المركزية في البداية كمصارف تجارية وكان أول ظهور للبنوك المركزية هو مصرف السويد عام (1668) ومصرف إنجلترا عام (1694) إذ يعد مصرف إنجلترا المركزي أول من زاول وظائف البنوك المركزية واستخدمت الكثير من البنوك المركزية في دول العالم مصرف إنجلترا المركزي كنموذج لظهور بنوكها المركزية . ( الدوري والسامرائي ، 2006 : 13 )

وكان هنالك سببان في تأسيس البنك المركزي السبب الأول هو تطلع الحكومات إلى التدخل في النشاط المصرفي والسبب الثاني هو من أجل اخذ مسؤولية إدارة وتنظيم عملية الإصدار النقدي التي كانت تقوم بها المصارف التجارية ، لذلك تمت تسمية البنوك المركزية عند ظهورها بمصارف أو بنوك الإصدار ومن ثم عملت البنوك المركزية على القيام بوظيفة التوجيه والرقابة على النشاط المصرفي فضلاً عن الوظائف والمسؤوليات التي أوكلت لاحقاً للبنوك المركزية ( الشمري ، 1999 : 171 ) . وكل دولة بنك مركزي وتوجد له فروع في الدولة ذاتها حيث أن اسم البنك المركزي هو أسم جديد أتى في القرن العشرين لأنه قبل القرن العشرين كان يسمى باسم الدولة التي ينتمي إليها كبنك إنكلترا أو بنك فرنسا ( الحلاق والعجلوني ، 2010 : 138 ) .

يكاد يجمع الكتاب على أن البنوك المركزية تمتد جذورها التاريخية إلى الدول الأوروبية ، إذ توالي ظهور البنوك المركزية بعد مصرف إنجلترا عام (1694) الذي كان سبب ظهوره هو الحاجة إلى الأموال بسبب الحرب مع فرنسا ، وفي فرنسا تأسس مصرف فرنسا المركزي عام (1800) وذلك لمواجهة الركود الذي تعرضت له فرنسا خلال الثورة الفرنسية ، وفي عام (1814) تم تأسيس البنك المركزي الهولندي وتوكيه بإصدار النقد ، وفي النمسا تم تأسيس مصرف النمسا المركزي عام (1818) وذلك من أجل السيطرة على عمليات الإصدار النقدي

ومعالجة تدھور العملة لديها ، ومن ثم ظهرت البنوك الأخرى كمصرف النرويج عام (1817) ، والمصرف الوطني الدنماركي (1818) ، والمصرف الوطني البلجيكي عام (1850) ومصرف إسبانيا عام (1856) ، ومصرف روسيا عام (1860) ، ومصرف ألمانيا (1876) ، ومصرف اليابان عام (1882) ، ومصرف إيطاليا عام (1893) ، حيث أن هذه البنوك نشأت قبل القرن العشرين . ( الدوري والسامرائي ، 2006 : 13 ، 17 ) .

وفي بداية القرن العشرين كانت بعض الدول لا توجد لديها بنوك مركبة ، وأن وفouع الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عام (1907) كانت السبب الرئيس في تأسيس الصيرفة المركزية لأمريكا عام (1914) وذلك بتأسيس (12) بنكًا مركزياً احتياطياً فدرالياً لكل منها مسؤولية وسلطة على المنطقة المحددة لها مع مجلس احتياطي ينسق بينهم ، وفي عام (1920) تم عقد المؤتمر المالي الدولي في بروكسل وأصدر وصايا إلى الدول التي ليست لديها بنوك مركبة بتأسيس تلك البنوك وذلك لغرض تحقيق الاستقرار لعملتها ورفع مستوى التعاون الدولي والتلاقي بينهم ، ونتيجة لذلك تم تأسيس بنك الاحتياطي الأفريقي عام (1921) وتبعه الدول المستقلة حديثاً مثل البنك المركزي العراقي عام (1947) ومؤسسة النقد السعودي عام (1957) والبنك المركزي الأردني (1962) . ( الجنابي وأرسلان ، 2009 : 177 ، 178 )

### **ثانياً: تعريف البنك المركبة:**

قدم بعض الاقتصاديين والكتاب والباحثين تعريفات مختلفة عن البنك المركبة حيث أن كلاً منهم يعرفها على أساس الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنك المركبة ومن أهم هذه التعريفات :

تعريف Vera Smith إذ عرفت البنك المركزي بأنه ((النظام المصرفي الذي يتولى بنك واحد أما الاحتكار الكامل أو الجزئي لإصدار الأوراق النقدية ، ومن هذا الاحتكار لإصدار الأوراق النقدية اشتقت الوظائف والخصائص الثانوية للبنك المركبة )) . ( الشمربي ، 2018 : 114 )

وعرفَ Sayers البنك المركزي بأنه (( عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات بالإضافة إلى وسائل أخرى يتبعها يستطيع أن يؤثر في سلوك المؤسسات المالية بحيث يتوافق هذا السلوك مع السياسة الاقتصادية للدولة )) . ( سعيد ، 2004 : 16 )

تعريف الحلاق والعجلوني إذ عرفا البنك المركزي بأنه ((المؤسسة النقدية التي تقع على قمة الهرم المصرفي في الدولة ، يقوم بمهمة إصدار النقود وممارسة السياسات النقدية بغرض المحافظة على الاستقرار النقدي ، وثبات الأسعار وإدارة تبادل النقود عن طريق التحكم في احتياطيات القطاع المصرفي ونوعية ومقدار حجم الائتمان ، فضلاً عن الإشراف الفني على المصادر التجارية العاملة في البلاد )) . (الحلاق والعجلوني ، 2010 : 140 )

وعرف العصار والحلبي البنك المركزي بأنه ((المصرف الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والأصول النقدية إلى أصول حقيقة وهو المحتكر الأول والأخير لعملية إصدار النقد في الدولة)) . (العصار والحلبي ، 2000 : 105 )

ويعرف الاقتصادي سامويسون البنك المركزي بوصفها ((القلب الذي ينظم تدفق الدم إلى مختلف أجزاء الجسم ، وعليه تنظم البنك المركزي ضخ النقود عبر شرايين الحياة الاقتصادية)) . (سامويسون وأخرون ، 2001 : 538 )

تعريف Bordo الذي عرف البنك المركزي بأنه ((المصطلح المستخدم لوصف السلطة المسئولة عن السياسات التي تؤثر في عرض الأموال والائتمان في الدولة وبشكل أكثر تحديداً يستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية عمليات السوق المفتوحة وإقراض نافذة الخصم والتغيرات في متطلبات الاحتياطي للتأثير في أسعار الفائدة قصيرة الأجل والقاعدة النقدية (العملة التي يحتفظ بها الجمهور فضلاً عن احتياطيات البنك ) من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة)). ( Bordo , 2007 : 1 )

ويعرف البنك المركزي في النظام المالي بأنه ((المؤسسة النقدية المركزية ، ويمثل بنكاً للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى ويقوم بثلاث وظائف أساسية هي وظيفة إدارة السياسة النقدية ، والوظيفة الإشرافية ، ووظيفة المقرض الأخير)) . ( Krstic & Jemovic, 2010:280 )

ويعرف البنك المركزي على أساس الوظائف الأساسية بأنه ((البنك الذي يتولى مهمة إصدار النقود وكذلك هو البنك الذي يتولى مهمة الملجأ الأخير للإقراض باعتبار أن الجهات النقدية والمؤسسات المصرفية تلجأ في نهاية الأمر عند حاجتها للنقد إلى الاقتراض من البنك المركزي فضلاً عن أنه البنك الذي يتولى مهمة الاحتفاظ بالاحتياطيات وإدارتها بوصفها المهمة الأساسية التي يمكن أن يقوم بها البنك المركزي)). ( خلف ، 2006 : 296 )

يعرف كذلك بأنه ((البنك الذي يقوم بتنظيم السياسة الاقتصادية والمصرفية والإشراف على تنفيذها على وفق الخطط العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد الأجنبي)). (داود ، 2012 : 19)

يعرف كذلك بأنه (( مؤسسة تقوم بالنيابة عن الحكومة بممارسة الرقابة النهائية على سياسات البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية وبشكل خاص إدارة النظام النقدي طبقاً لسياسة الحكومة ، الوظيفة الأساسية للبنك هي التحكم في عرض النقد في الدولة )) . ( العبيدي والمشهداني ، 2013 : 84 )

يعرف دي كوك البنك المركزي بأنه (( البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة ، كتقنين العملة ، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة ، احتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية ، وإدارة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية ، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية ، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية ، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية )) . (الدوري والسamerائي ، 2006 : 25)

يعرف كذلك بأنه (( المؤسسة المسئولة عن إدارة وتنظيم الجهاز المصرفي في البلد وتتحضر مهامها الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي كما تقوم بمهمة الأشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها بما يتماشى مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة )) . (التميمي ، 2017 : 249 )

يعرف كذلك بأنه ((هيئة إدارية مستقلة تختص برسم السياسة النقدية وتنفيذها باستخدام وسائل اقتصادية ومصرفية وتنظيمية من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية للدولة)).(العنزي ، 2020:17)

ويعرف كذلك بأنه (( بنك وطني يقدم خدمات مالية ومصرفية لنظامه المصرفي الحكومي والتجاري ، فضلاً عن تنفيذ السياسة النقدية للحكومة وإصدار العملة)).(الدليمي ، 2016:12)

ونتيجة لتنوع تعريفات البنوك المركزية واختلاف وجهات النظر بين الاقتصاديين والكتاب والباحثين حول تحديد تعريف موحد يرى الباحث أن تعريف البنك المركزي هو مؤسسة نقدية حكومية تمثل السلطة العليا المشرفة على شؤون النقد والتنظيم والتحكم في الائتمان على وفق ما

تتطلبه السياسة الاقتصادية للدولة و يقوم البنك المركزي بمهام عديدة منها القيام بإدارة العمليات الخاصة بالحكومة ومستشار الحكومة ووكيلها واحتكار إصدار النقد والإشراف الفني والرقابي على المصارف التجارية للتحكم في عرض النقود المصرفية التي تخلقها هذه المصارف وحمايتها من الانهيار في الأوقات غير العادية وذلك بقيامه بدور الملجأ الأخير للإراض فضلاً عن أنه المسؤول عن استقرار القيمة الداخلية لوحدة النقد المحلية وكذلك عن استقرار القيمة الخارجية للعملة عن طريق إدارته لاحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية .

### **ثالثاً: وظائف البنك المركبة:**

لاقت وظائف البنك المركبة مكانة كبيرة في العديد من الدراسات والبحوث الخاصة أو المتعلقة بشؤون السياسة النقدية والمالية في البلدان المختلفة إذ توسيع وظائف البنك المركبة لتشمل المفاصيل الاقتصادية كافة نتيجة اتخاذ الحكومات البنك المركبة كبنك ووكيل ومستشار لها مما جعلها تميز عن غيرها من المصارف الأخرى ومنها بعدها اقتصادياً أكبر ، ومن ثم من خلال تعاريفات البنك المركبة سوف يتم تحديد وظائف البنك المركبة بصورة عامة ومن أهم هذه الوظائف الأساسية التي تؤديها البنك المركبة هي كالتالي :

#### **1. البنك المركزي كبنك إصدار (بنك الإصدار) :**

تعد عملية الإصدار النقدي وتنظيم استعمالها في الدولة إحدى أهم الوظائف الأساسية التي تمارسها البنك المركبة في الاقتصاد ويعود سبب حصر الإصدار النقدي بالبنك المركزي عوضاً عن عدة مصارف أخرى للأسباب التالية : (السمان وأخرون ، 2009 : 247 )

أ- تيسير عملية الإصدار النقدي وتنظيمها وجعلها بيد البنك المركزي وذلك من أجل زيادة وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية عوضاً عن تشتت هذه الثقة على المصارف الأخرى .

ب- منح البنك المركزي إمكانية أفضل لمزاولة وظيفته الأساسية وهي السيطرة والرقابة على الائتمان .

#### **2. بنك ووكيل ومستشار الحكومة (بنك الحكومة) :**

يقوم البنك المركزي كونه بنك الحكومة بالوظائف التالية : (المشهداني ، 2010 : 50 )

أ- يعمل على إدارة حسابات المؤسسات والهيئات والمشروعات الحكومية وتنظيمها وحفظ ودائعها .

- بـ- يعمل على إقراض الحكومة من خلال منحها قروض قصيرة الأجل وبصورة مؤقتة الأمر الذي تنتج عنه زيادة كمية النقد في التداول .
- جـ- يقوم بمنح القروض غير الاعتيادية في أوقات الحروب والكساد .
- دـ- يعمل على نقل وتحويل أرصدة الحكومة من حساب إلى حساب آخر .
- هـ- يقوم بعملية تمويل الرواتب والأجور فضلاً عن تمويل المدفوّعات النقدية الأخرى .
- وـ- يقوم بأخذ عوائد الاكتتاب في قروض الحكومة . ( جراح ، 2014 : 19 )
- زـ- يعمل على تسديد الفائدة المترتبة على الدين الحكومي . ( جراح ، 2014 : 19 )
- حـ- يقوم بإصدار اذونات الخزينة وإيفاء المستحقات المترتبة عليها في الموعد . ( جراح ، 2014 : 19 )
- طـ- يعمل على ضمان السندات الحكومية التي تصدرها . ( جراح ، 2014 : 19 )
- يـ- يقوم بإدارة صناديق الموازنة لأسعار صرف العملة . ( جراح ، 2014 : 19 )
- كـ- يعمل على استلام حصيلة الضرائب لحساب الحكومة فضلاً عن استلام المدفوّعات الأخرى لحسابها . ( جراح ، 2014 : 19 )
- لـ- يقوم بتمثيل الحكومة في المؤسسات المالية والنقدية الدولية وإدارة العلاقات مع هذه المؤسسات . ( جراح ، 2014 : 19 )
- مـ- تقديم المشورة وإعطاء الرأي الفني بالسياسات الاقتصادية العامة للدولة المطلوب اتباعها لتصدي للظروف المختلفة . ( سعيد ، 2004 : 26 )
- نـ- يعمل على مساعدة الحكومة في العديد من المجالات منها رسم السياسة الإنفاقية والضرورية وطرائق تمويل الموازنة الحكومية وكيفية التصدي للاختلال في ميزان المدفوّعات وتحديد أسعار الصرف . ( سعيد ، 2004 : 26 )
- سـ- يعمل على مساعدة الحكومة في تعظيم الاحتياطيات الأجنبية وتحسين وضع ميزان المدفوّعات من خلال إبداء الآراء وطرائق المعالجة إلى الحكومة . ( سعيد ، 2004 : 26 )
- عـ- يقوم بمتابعة التطورات النقدية والمالية التي تؤثر في قيمة العملة المحلية . ( سعيد ، 2004 : 26 )
3. بنك البنك :
- يتعامل البنك المركزي بصورة عامة مع المصارف كافة وبصورة خاصة مع المصارف التجارية ولهذا السبب يطلق على هذه الوظيفة بنك البنوك وتبعاً لذلك يقوم البنك المركزي بالوظائف التالية : ( عبد الله ، 1999 : 231 )

أ- يحتفظ البنك المركزي بجزء من الأرصدة النقدية الخاصة بالمصارف التجارية وهو الاحتياطي النقدي ويتحدد هذا الجزء بطريقتين أما بالعرف أو من خلال القانون وان الهدف من الاحتفاظ بهذا الاحتياطي جاء لتحقيق غرضين هما الغرض الأول هو من أجل التصدى للظروف الطارئة التي تتعرض لها المصارف التجارية من خلال توفير السيولة اللازمة من الاحتياطي النقدي الموجود لدى البنك المركزي والغرض الثاني هو استخدام الاحتياطي النقدي من قبل البنك المركزي كأداة للرقابة على الائتمان .

ب- يعمل البنك المركزي على تسوية الحسابات والمعاملات بين المصارف التجارية عن طريق غرفة المقاصلة الموجودة لدى البنك المركزي .

ج- يعمل البنك المركزي على القيام بوظيفة الملاجأ الأخير للإقرارات التي تتبع من الوظيفة الأساسية للبنك المركزي وهي السيطرة على الائتمان وتنظيمه وردع الهزات العنفية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد ، فمثلاً يرتفع الطلب على النقود بصورة مفاجئة في السوق ولا تتمكن المصارف التجارية من الاستجابة لهذا الارتفاع فتلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي وكذلك في حالة الأزمات المالية .

#### 4. إدارة الاحتياطيات النقدية الأجنبية للدولة :

تولى البنوك المركزية وظيفة إدراة وتنظيم والاحتفاظ باحتياطيات الدولة من الأرصدة النقدية الأجنبية والقروض الخارجية بدلاً عن الدولة وتتضمن هذه الاحتياطيات ( الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة ) حيث أن من أسباب الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات لدى البنك المركزي هو لاستعمالها كخطاء للعملة الوطنية وكقوة شرائية دولية فضلاً عن استخدامها كدعاية رئيسة لقيمة العملة الوطنية الخارجية عندما يحصل عجز في ميزان المدفوعات .

(موسى ، 2009 : 14)

#### 5. الرقابة على الائتمان :

يقوم البنك المركزي بوظيفة التوجيه والرقابة على الائتمان المصرفي في الدولة من أجل المحافظة على سلامة الائتمان ومن ثم قيادة السياسة النقدية بالشكل الصحيح ويستخدم البنك المركزي أدوات كمية غير مباشرة وأدوات نوعية مباشرة من أجل التأثير على كمية ونوعية الائتمان المصرفي وعرض النقد فضلاً عن أن الرقابة على الائتمان تكون في أقصى حدودها في حالات الكساد والتضخم الاقتصادي . (الحلاق والعجلوني ، 2010 : 153 )

ومن أدوات أو وسائل البنك المركزي المستخدمة في تحقيق الرقابة الائتمانية ما يأتي :

- أ- الوسائل الكمية (غير مباشرة) وهي وسائل تؤثر في كمية النقود (حجم الائتمان) وتشمل :
  - (قرصنه وبكرى ، 1979 : 154-163)
  - 1. تغيير سعر البنك أو سعر إعادة الخصم .
  - 2. عمليات السوق المفتوحة .
  - 3. تغيير النسب القانونية ل الاحتياطي النقدي .
- ب- الوسائل النوعية (المباشرة) وهي مجموعة من الوسائل التي لا تؤثر في حجم الائتمان وإنما تكون موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وتشمل : (شندى ، 1997 : 143-149)
  - 1. تنظيم الاقتراض بضمان السندات النوعية عن طريق الهامش المطلوب .
  - 2. تنظيم الائتمان بالنسبة للمستهلكين .
  - 3. الرقابة عن طريق إصدار التعليمات
  - 4. تحديد حصة الائتمان .
  - 5. التأثير أو الإغراء الأدبي (الإقناع الأدبي) .
  - 6. إجراءات مباشرة .

#### **رابعاً: خصائص البنك المركبة:**

توجد العديد من الخصائص التي تتسم بها البنك المركبة وتحتفظ بها عن باقي المصارف الأخرى ومن أهم خصائص البنك المركبة ما يأتي : (الدوري والسامرائي، 2006: 26)

- 1. يتبوأ البنك المركزي قمة الجهاز المصرفي لذلك لديه سلطة رقابية على جميع المصارف الأخرى ومن ثم يجعل هذه المصارف تستجيب للسياسة النقدية التي يسعى إلى تطبيقها .
- 2. لدى البنك المركزي القابلية على تحويل الأصول الحقيقة إلى أصول نقدية فضلاً عن قابلية الهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد .
- 3. يوجد بنك مركزي واحد لدى معظم الدول باستثناء دولة واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية إذ توجد لديها مجموعة من بنوك الاحتياطي الفدرالي تكون خاضعة لمؤسسة أو سلطة نقدية مركبة ممثلة بمجلس الاحتياطي الفدرالي الذي يرسم السياسة النقدية للدولة وتقوم هذه البنوك بتنفيذها.

4. البنك المركزي هو مؤسسة نقدية لا تهدف إلى تحقيق الربح وإنما لتحقيق المصلحة العامة للدولة وان وجدت أرباح فأنها نتيجة الأعمال العرضية وليس الأساسية. (دغيم ، 1989: 15)

5. يقوم البنك المركزي بحماية المصارف من الانهيار في الظروف غير العادية من خلال القيام بدور المل加以 الأخير للإراض . (دغيم ، 1989: 15)

### خامساً: أهداف البنك المركبة:

يقصد بالهدف بصورة عامة الغاية أو الغرض أو القصد من عملية أو نشاط أو مؤسسة ككل وجاءت أهداف البنك المركبة من واقع النظريات والسياسات الاقتصادية والنقدية للدول لذلك تختلف هذه الأهداف باختلاف أهداف السياسات الاقتصادية والنقدية لهذه الدول وبصورة عامة فأن البنك المركبة تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية مثل استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي والاستخدام الكامل وتحسين ميزان المدفوعات.

وتسخدم البنك المركبة أدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية لذلك تسعى البنك المركبة عن طريق إدارتها لهذه السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها كما يلي : (شندي ، 1997 : 131 )

1. استقرار سعر الصرف .
2. تشجيع وزيادة النمو الاقتصادي .
3. زيادة مستوى التوظيف .
4. المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية وكذلك الأسواق المالية والنقدية التي تتعامل فيها .
5. المساهمة بتعجيل التنمية الاقتصادية .
6. المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .
7. استقرار المستوى العام للأسعار .

وعلى الرغم من أن هناك توافقاً كبيراً بين قسم من أهداف السياسة النقدية لكن يوجد هناك تعارض واضح مع قسم آخر من أهداف السياسة النقدية فمثلاً حالة التوافق لتحقيق هدف زيادة النمو الاقتصادي عادةً يتضمن ذلك زيادة في مستوى التوظيف ومثال حالة التعارض إذ يوجد هناك على الدوام تعارض واضح بين هدف تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وهدف زيادة

مستوى التوظيف في الأمد القصير ومن ثم فإن هذا التعارض جعل البنك المركزية إزاء الكثير من الخيارات الصعبة. (يونس ، 2013 : 331 )

## المبحث الثاني

### مفهوم ومبررات ومعايير استقلالية البنك المركبة

#### أولاً: مفهوم استقلالية البنك المركبة :

تعد استقلالية البنك المركبة أحدى المسائل المهمة في إطار هذه الدراسة لذلك لابد من القول انه ليس هنالك تعريف مقبول على نحو واضح ومحدد لمفهوم استقلالية البنك المركبة ، وبالرغم من ذلك سوف نعطي بعضًا من تلك التعريفات :

يمكن تعريف استقلالية البنك المركبة بأنها ((حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياساته النقدية دون الخضوع لاعتبارات أو التدخلات السياسية ، ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية إذ يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة وعلى ذلك فان البنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على اكبر قدر ممكن من الانسجام والتtagم بين السياسة النقدية والسياسة المالية )) . ( طوقان ، 2005 : 3 )

أو أنها ((استقلاليتها عن الحكومة وهو مفهوم مشابه لاستقلالية القضاء فالمؤسسة المستقلة هي التي تحدد أهدافها وتتخذ قراراتها بدون تدخل من الجهاز السياسي ( التنفيذي والتشريعي) والاستقلالية فيما يتعلق بالبنك المركزي غالباً ما تعني استقلالية آلية عمل السياسة النقدية غالباً ما تقوم الحكومة بتحديد أهداف السياسة النقدية بوصف الحكومة تمثل الشعب خصوصاً إذا كانت منتخبة من الشعب ومن أهداف السياسة النقدية مثلاً استقرار الأسعار واستقرار أسعار الصرف وتحفيز النمو الاقتصادي فالحكومة تقوم بتحديد الهدف ثم تطلب من البنك المركزي العمل على تحقيق هذا الهدف فالبنك الذي يقوم بعمله لتحقيق الهدف بدون تدخل من الحكومة يعد مستقلاً)). ( رزاق ، 2012 : 4 )

تعريف ثويني إذ عرف استقلالية البنك المركبة بأنها (( أكثر القضايا أثاره للجدل و تعدد الآراء فضلاً عن التعارض في السياسات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم هي الاستقلالية التي تحظى بها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي عن الحكومة بمعنى إبعاد التأثيرات أو التدخلات الحكومية عن قرارات السياسة النقدية بوصف مفهوم الاستقلالية (Independence)

هو نقىض لمفهوم التبعية (Dependence) فقد تثار تساؤلات حول استقلالية البنوك المركزية عن من؟ وقبلها تبعيتها إلى من؟ وما هي درجة أو مستوى تلك الاستقلالية أو التبعية؟ وبالتأكيد الإجابة عن مثل تلك الأسئلة تكمن في طبيعة النظم الاقتصادية السائدة والقواعد التشريعية القائمة التي تحدد العلاقة بين السياسة النقدية والحكومة (Thierry, 2009: 2).

وعلى وفق مفهوم Dumiter (( فقد تم التمييز بين عنصرين أساسين لاستقلال البنك المركزي هما الاستقلال السياسي (political independence) والاستقلال الاقتصادي (economic independence)) فأن الاستقلال السياسي للبنك المركزي يتتأثر بعدد من المتغيرات مثل انتخاب محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس الإدارة و مدة بقاء المحافظ في منصبه وهدف السياسة النقدية الأساس المتمثل في استقرار الأسعار ويمثل الاستقلال الاقتصادي السيطرة الشاملة للبنوك المركزية فيما يتعلق بحجم وشروط الإقراض الحكومي ويعتمد الاستقلال الاقتصادي أيضاً على قدرة البنك المركزي على اختيار واستخدام أدوات السياسة النقدية المناسبة خاصة أسعار الفائدة والرقابة الاحترازية للنظام المصرفي)). (Dumiter, 2009: 24)

وأعرَّفَ Debelle & Fischer استقلالية البنك المركزي ((من خلال التمييز بين استقلالية الهدف واستقلالية الأداة ومن ثم يتمتع البنك المركزي باستقلالية الهدف عندما يكون حراً في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية ومن ثم يمكن للبنك المركزي الذي يتمتع باستقلالية الهدف على سبيل المثال أن يقرر أن استقرار الأسعار أقل أهمية من استقرار الإنتاج ويتصرف على وفق ذلك ويتمتع البنك الذي يتمتع باستقلالية الأداة بحرية اختيار الوسائل التي يسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافه)). (Debelle & Fischer, 1994: 197)

ويعرف كذلك Walsh استقلالية البنك المركزي بأنها ((حرية صانعي السياسة النقدية من التأثير السياسي أو الحكومي المباشر في تسيير السياسة ، وتم التركيز على بعدين رئيسيين للاستقلالية يشمل البعد الأول تلك الخصائص المؤسسية التي تعزل البنك المركزي عن التأثير السياسي في تحديد أهداف سياساته ويشمل البعد الثاني تلك الجوانب التي تسمح للبنك المركزي بتنفيذ سياساته بحرية سعياً وراء أهداف السياسة النقدية)). (Walsh, 2005: 1)

تعريف Howells & Bain الذي ينص على ((أن هناك إجماع في الرأي قد ظهر ينص على أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية إذا نفذها بنك مركزي مستقل عن الحكومة ، أي أن الاستقلالية تعني الحرية في اتخاذ القرار وذلك لتحديد معدل الفائدة الضروري لتحقيق التضخم

المستهدف وهذه تسمى الاستقلالية التشغيلية أو انه حر في تحديد كل من الهدف والأداة وهذا تسمى الاستقلالية التامة)). ( Howells & Bain , 2005 : 278 )

تعريف Haga الذي ينظر إلى البنك المركزي المستقل على انه ((مؤسسة مستقلة تضمن عدم تأثر سياساته سياسياً ويتمثل الانجاز الرئيس والرغبة في استقلالية البنك المركزي (CBI) في انه يعد عاملاً حاسماً في السيطرة على التضخم وخفض تكاليف الاستقرار ومن ثم وضع الأسس المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام غير المتضخم)). ( Haga , 2015 : 267 )

وتعرف كذلك استقلالية البنك المركزي (CBI) على أنها ((منح البنك المركزي(CB) تفويضاً أو تخوياً من الحكومة فضلاً عن سلطة لمتابعة استقرار الأسعار كهدف أساسى للسياسة النقدية)). ( Farrag & Kamaly , 2007 : 1 )

وتعرف استقلالية البنك المركزي ((من خلال مراعاة ثلاثة جوانب الجانب الأول هو الاستقلال المؤسسي والذي يتم تحديده في المقام الأول من حيث موقع البنك داخل نظام المؤسسات الحكومية والإجراءات المطبقة في تعيين واستدعاء سلطات البنك والجانب الثاني هو الاستقلال الوظيفي المعبر عنه في صلاحيات وقررة البنك فيما يتعلق بتحديد وتطبيق السياسة النقدية واستقلاليته في اتخاذ القرار بشأن أداء الوظائف الأخرى المحددة في نظامه والجانب الثالث هو الاستقلال المالي أي تعريف دائم لإجراءات تجميع موارد البنك وتوزيعها ويستبعد أي احتمال لممارسة ضغوط مالية)). ( Gokbudak , 1996 : 289 )

وكذلك تعرف استقلالية البنك المركزي على أنها ((الحالة التي يمكن للبنك المركزي أن يتمتع فيها بمبادرة تطوير وتنفيذ استراتيجيات مناسبة للظروف الاقتصادية وتجنب إساءة استخدامها لمصالح الحكومات قصيرة الأجل)). ( Orhan & Yıldırım , 2009 : 158 )

ويعرف Casu وأخرون استقلالية البنك المركزي على أنها ((استقلال عن التأثير السياسي والضغط في أداء وظائفه ولاسيما السياسة النقدية ومن الممكن التمييز بين نوعين من الاستقلالية النوع الأول استقلالية الهدف أي قدرة البنك المركزي على تحديد أهدافه الخاصة للسياسة النقدية مثل (التضخم المنخفض ومستويات الإنتاج المرتفعة) والنوع الثاني استقلالية الأداة أي قدرة البنك المركزي على وضع أدوات السياسة النقدية بشكل مستقل لتحقيق هذه الأهداف)). ( Casu , et al , 2006 : 127 )

ويعرف كذلك Epstein استقلالية البنك المركزي على أنها ((تعني أن البنك المركزي لا يجب أن يخضع لضغط من الحكومة لتمويل الأنشطة الحكومية (العجز)). ( Epstein , 2005 , 2005 , 2005 : 3 )

وتعرف كذلك استقلالية البنك المركزي بأنها ((تعلق بثلاثة مجالات يجب فيها استبعاد تأثير الحكومة أو تقليله بشكل كبير وهي الاستقلال في شؤون الموظفين والاستقلال المالي والاستقلال فيما يتعلق بالسياسة النقدية )) . ( Safakli & Ozdeser , 2010 , 2010 : 125 )

ونظراً لتنوع مفاهيم استقلالية البنوك المركزية يرى الباحث أن مفهوم استقلالية البنك المركزي هو حرية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية وتنفيذها دون الخضوع للضغوطات السياسية من قبل الحكومة والاستقلال في تحديد الأهداف الوسيطة واستخدام الأدوات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف مع ضرورة المحافظة على التوافق بين البنك المركزي والحكومة في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية ومن ثم تحقيق الانسجام بين السياستين النقدية والمالية.

## **ثانياً: مبررات استقلالية البنوك المركزية :**

تعد استقلالية البنوك المركزية أمراً غاية في الأهمية لجميع الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء نتيجة التطورات العالمية والاقتصادية لذلك سوف نركز هنا على أهم المبررات والعوامل التي أسهمت في ظهور وتطور استقلالية البنوك المركزية وهي : ( Radovic , et al , 2018 : 27 )

1. الآثار السلبية للسياسة الاقتصادية التقديرية التي نتج عنها ظهور الركود التضخمي العالمي في السبعينيات.
2. الحجة المستندة من النظرية الاقتصادية على أن السياسات التقديرية تؤدي إلى أضعف أداء الاقتصاد الكلي .
3. الدراسات التجريبية للعلاقة بين معدلات التضخم المنخفضة والمستويات المرتفعة من استقلالية البنوك المركزية .
4. انهيار نظام بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية الذي كان مصمماً من أجل ضمان استقرار الأسعار .
5. قصور السياسة النقدية في العديد من بلدان العالم الأمر الذي أدى إلى عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية في التصدي ومحاربة العديد من المجالات وبالخصوص في مجال التصدي

للتضخم ويرجع سبب ذلك إلى كثرة التدخلات التي تحدث من قبل حكومة هذه البلدان وبصورة كبيرة في رسم السياسة النقدية وهذا يؤدي إلى ظهور تعارض مع وجهات نظر المسؤولين في البنوك المركزية ومن ثم لا تستطيع السياسة النقدية للبنوك المركزية من تحقيق الأهداف المرجوة منها . (الدوري والسامرائي ، 2006 : 116 )

6. رغبة الحكومات في الهيمنة على البنوك المركزية سعياً وراء التحكم بالسياسة النقدية للبنوك المركزية ولتوجيه تلك السياسة لخدمة المصلحة الحكومية سواء كانت السياسات الاقتصادية أم المالية وذلك عن طريق تطبيق سياسة نقدية مثل الإصدار النقدي بدون مقابل الذي يخدم الموازنة الحكومية ومن ثم يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار . (الجبوري ، 2011 ، 74 : )

7. العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والهدف الرئيس للسياسة النقدية وهو استقرار الأسعار . (البياتي و سعيد ، 2018 : 5 )

8. التأثيرات التي تحدث للسياسة النقدية للبنوك المركزية من قبل الاقتصاد السياسي ، وبأثرت هذه التأثيرات عن طريق تأثير نتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل وفي أثناء تلك الانتخابات لغرض إحداث رواج اقتصادي قصير الأجل قبل الانتخابات إلى أن ينحووا في تلك الانتخابات ويسمى بذلك بالدوره السياسية للنشاط الاقتصادي . (صالح ، 2019 : 442 )

### ثالثاً: الجدل الفكري حول استقلالية البنوك المركزية :

انقسمت الآراء حول موضوع الاستقلالية بين المؤيدين والداعمين لفكرة الاستقلالية عن الحكومة والابتعاد عن ضغوطاتها السياسية وبين الرافضين والمعارضين لفكرة الاستقلالية عن الحكومة سواء كانت سياسية أم اقتصادية ، ويمكن توضيح الآراء المؤيدة والداعمة للاستقلالية والآراء الرافضة والمعارضة للاستقلالية على النحو التالي :

#### 1. الآراء المؤيدة والداعمة لاستقلالية البنوك المركزية :

تستند هذه الآراء التي تدعم فكرة استقلالية البنوك المركزية إلى مجموعة من الحجج والمبررات يمكن توضيحها بما يلي :

أـ. عدم امتلاك الحكومة الرشد الاقتصادي والتي تعد الحجة الأساسية لمؤيدي الاستقلالية لأن تدخل الحكومة في الشأن الاقتصادي وبالخصوص بالشؤون النقدية يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية ومن ثم الابتعاد عن المصلحة العامة إذا خضع البنك المركزي للحكومة

ومن ثم تُستخدم الحكومة المركزية كأداة لها لتنفيذ أغراضها خصوصاً في عمليات الاقتراض والإصدار النقدي الذي يؤدي إلى ارتفاع التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية .  
الغالبي ، 2014 : 70 )

ب- في حالة تتمتع البنك المركزي بالاستقلال فهذا دليل على أن السياسة النقدية التي يتبعها ستؤدي إلى خفض معدلات التضخم ومن ثم استقرار الأسعار ، وتم الاستناد إلى ذلك من خلال مجموعة من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والتضخم والتي استنتجت في النهاية إلى أن هناك علاقة عكسية بين استقلالية البنوك المركزية والتضخم خصوصاً في الدول المتقدمة وهذا يعني كلما ارتفعت درجة استقلالية البنوك المركزية بصورة كبيرة أدى ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم ، ومن ثم دعم الحاجة التي تقول بأنه إذا كانت هناك درجات عالية من استقلالية البنوك المركزية الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم وزيادة مصداقية السياسة النقدية للبنوك المركزية . ( آل طعمة ، 2014 : 125 )

ج- تعمل استقلالية البنوك المركزية على أبعاد التدخلات والتأثيرات الحكومية عن البنك المركزي خصوصاً فيما يخص تحديد موازنة البنك المركزي من نفقات وإيرادات ، الأمر الذي يؤدي إلى عزل موازنة البنك المركزي عن الموازنة الحكومية . ( اللبانى ، 2019 : 25 )

د- يرى آخرون أن الاتجاه إلى استقلالية البنوك المركزية كما حدث في دول الاتحاد الأوروبي هو نتيجة معايدة أو اتفاقية ماستريخت وبروتوكولها والتي هدفت إلى تأسيس النظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB) والذي يتكون من البنك المركزي الأوروبي (ECB) والبنوك المركزية الوطنية المكونة للاتحاد الأوروبي ، ويقوم هذا النظام على مبادئ مركزية منها أن البنك المركزي يجب أن تتمتع بالاستقلالية عن السلطات الحكومية وغيرها من المؤشرات التي تؤدي إلى تعرض هدفها الرئيس والمتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار للخطر ، ومن ثم تتلزم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بضمان امتثال قوانين البنك المركزي الخاصة بها لمطالبات معايدة ماستريخت وبروتوكولها . ( Effros ، 1994:279 )

هـ يوجد أجبار على الصعيد الدولي من قبل صندوق النقد الدولي للعديد من الدول نحو منح بنوكها المركزية الاستقلالية وهذا الاتجاه الدولي نحو استقلالية البنوك المركزية يعد شرطاً لتقديم المساعدات المالية لهذه الدول من قبل صندوق النقد الدولي . ( الغالي و الجبوري ، 2017 : 438 )

و- يعد البنك المركزي المؤسسة النقدية الرئيسية في كل دولة وهذا يعني أنه عندما يقوم البنك بتنفيذ إجراءاته يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار أهداف وإجراءات المؤسسات الأخرى ومن ثم التنسيق وإقامة العلاقات مع تلك المؤسسات لذلك يستوجب الأمر أن تتمتع البنوك المركزية لهذه الدول بالاستقلالية عن الحكومة. ( Monetary & Exchange Affairs Department , 1994 : 110 )

ز- يرى مؤيدو استقلالية البنوك المركزية أنها تسهم في انخفاض نسبة عجز الميزانية الحكومية إذا تم تمويلها من قبل البنوك المركزية وكذلك تسهم استقلالية البنوك المركزية لدى الدول النامية في أرشاد المصارف إلى عملية التنمية الاقتصادية والاستثمار دون تدخل الحكومة. ( الشكري وآخرون ، 2020 : 235 )

ح- ظهور وتطور عولمة الأسواق المالية وتزايدتها والتصاقها بالأزمات المالية ولمواجهة هذه الأزمات والتصدي لها يستوجب الأمر إلى استقلالية البنوك المركزية والعمل على استخدام الأدوات النقدية المناسبة لإنهاء تلك الأزمات والتصدي لها . ( محمد وعلوش ، 2019 : 365 )

ط- والحجة الأخرى لاستقلالية البنوك المركزية هي أن المهمة الأولية للبنوك المركزية هي المحافظة على قيمة النقد والقوة الشرائية له ومن ثم تحقيق الهدف الأساسي لاستقلالية البنوك المركزية وهو تحقيق الاستقرار النقدي . ( Schaumayer , 1991 : 171 )

ي- يرى مؤيدو استقلالية البنوك المركزية أن البنوك المركزية التي تتمتع بدرجات مرتفعة من الاستقلالية تكون لها مقاومة كبيرة لتدخلات وضغوط الحكومة لتمويل عجز الميزانية الحكومية من خلال الإصدار النقدي أو من خلال سندات الدين العام على عكس البنوك المركزية التي لا تتمتع بالاستقلالية ف تكون مقاومتها أقل. ( الغالبي والجبوري ، 2016 : 98 )

ك- تعد استقلالية البنوك المركزية أمراً غاية في الأهمية إذ تم تشبيه الاستقلالية بالموجودات من قبل بعض النقاد لأنها ذات أهمية كبيرة للبلدان تفوق أهمية الذهب. ( المشهداي ، 2010 : 94 )

## 2. الآراء الرافضة والمعارضة لاستقلالية البنوك المركزية :

تستند آراء المعارضين لفكرة استقلالية البنوك المركزية إلى مجموعة من الأفكار والمحددات والحجج يمكن توضيحها بما يلي :

أ- يوجد في البلدان المتقدمة نظام سياسي عبارة عن نظام ديمقراطي قائم على الانتخابات ينتج عنه اختيار أعضاء يمثلون الشعب ومن ثم يجب أن يكون هؤلاء الأعضاء المنتخبون هم

- الأفضل والأولى في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية بضمنها السياسة النقدية وحل المشكلات الاقتصادية الناتجة من السياسات الاقتصادية المتتبعة خلال فترة حكمهم لذلك يرى المعارضون لفكرة الاستقلالية أن يكون لدى الحكومة المنتخبة السيطرة الكاملة على السياسة النقدية لأنها تعد إحدى السياسات الاقتصادية . ( الغالبي ، 2014 : 72 )
- ب- الرافضون لاستقلالية البنوك المركزية يستندون في حجتهم إلى التعارض بين مؤيدي فكرة استقلالية البنوك المركزية حول استقلالية الأهداف واستقلالية الأدوات لأن قسماً منهم يرون أن الاستقلالية تعني تحقيق أهداف السياسة النقدية أي استقلالية الأهداف دون الأدوات والقسم الآخر يرون الاستقلالية بأنها استخدام الأدوات النقدية فقط لغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية أي استقلالية الأدوات دون الأهداف . ( التلباتي ، 2019 : 25 )
- ج- يرى الرافضون لاستقلالية بأنها لا تعمل في الآجل القصير على تخفيض معدلات التضخم معللين ذلك بأن لدى البنوك المركزية أهدافاً داخلية يمكن أن تتعارض مع أتباع سياسة غير تضخمية يتحمل أن تقود إلى التسبب بالانكماش . ( الصبيحي وعبد ، 2020 : 124 )
- د- تعد فكرة استقلالية البنوك المركزية من وجهة نظر الرافضين بأنها ليست شرطاً كافياً ولازماً للتأكد من وجود بنوك مركزية صارمة ومؤثرة . ( الغالي والجبوري ، 2017 : 438 )
- هـ- كذلك يرى الرافضون للفكرة الاستقلالية أن البنوك المركزية يمكن أن تسيء استعمال بعض الإجراءات واتخاذ بعض القرارات الخاطئة نتيجة لما تتمتع به هذه البنوك من حرية واستقلالية كما حدث في العديد من الدول مثل فشل بنك الاحتياطي الأمريكي في أداء وظيفته كملجاً أخير للإفراط خلال مدة الكساد الكبير عام (1929-1933) ومن ثم انتهج سياسة توسعية مبالغأ بها مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في فترة السبعينات . ( محمد وعلوش ، 2019 : 366 )
- و- يبدي أحد المعارضين وهو فريدمان معارضته لفكرة استقلالية البنوك المركزية بقوله أنه عندما يخطأ أحد المسؤولين الذي لديه سلطة التأثير في النظام النقدي سوف يؤدي هذا الخطأ إلى إصابة النظام النقدي بكل بأذى شديد ، ويرى معارضون آخرون لفكرة استقلالية البنوك المركزية أبعد من ذلك إذ يذهبون بالقول أن النقود خطيرة لا يمكن تركها بيد المسؤولين عن البنوك المركزية . ( البياتي وسعيد ، 2018 : 6 )
- ز- كذلك يتبنى الرافضون لفكرة استقلالية البنوك المركزية حجة أخرى وهي أن الحكومة تضع أهدافاً سياسية ستؤثر في أهداف السياسة النقدية المتمثلة بهدف استقرار المستوى العام للأسعار والاستخدام الكامل وزيادة النمو الاقتصادي . ( الغالبي والجبوري ، 2016 : 99 )

ح- كذلك يبدي أحد المعارضين وهو دي كوك معارضته لفكرة استقلالية البنك المركبة من خلال طرحته بضرورة خضوع البنك المركبة لإجراءات الرقابة من قبل الحكومة ومن ثم لا يوجد حق للمطالبة من قبل البنك المركبة باستقلالية السياسة النقدية وسياسة التحويل الخارجي عن الحكومة . (الجوري ، 2011 : 76 )

ط- يرى المعارضون لاستقلالية أن حجة اشتراك الحكومة في رأس مال البنك المركبة تمنحها السلطة في التأثير والتدخل في السياسة النقدية الخاصة بالبنك المركزي . ( جراح ، 2014 : 41 )

ي- يطرح المعارضون لاستقلالية حجة أخرى ممثلة بالتكاليف المحتملة للخلافات بين السياسة النقدية المستقبلية والسياسات الأخرى للحكومة وبالخصوص سياسة الضرائب وأسعار الصرف . ( الدوري والسامرائي ، 2006 : 120 )

بعد أن تم طرح الآراء المؤيدة والداعمة لاستقلالية البنك المركبة والأراء الرافضة والمعارضة لاستقلالية البنك المركبة ، فإن الباحث يرى أن استقلالية البنك المركزي أمراً غاية في الأهمية نظراً إلى الدور الذي تمنحه هذه الاستقلالية في قيام السياسة النقدية بتحقيق استقرار الأسعار والإبقاء على معدلات التضخم عند مستويات متدنية فضلاً عن تحقيق بقية أهداف السياسة النقدية كالنمو الاقتصادي المستدام والمحافظة على استقرار وتحسين سعر الصرف .

#### **رابعاً: معايير استقلالية البنك المركبة :**

حددت الدراسات التي أجريت حول تحديد مدى استقلالية البنك المركبة عن الحكومة مجموعة من المؤشرات أو المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد درجة استقلالية البنك المركبة وتقسم هذه المعايير على وفق دراسة Cukierman وآخرون على أربع مجموعات لكل مجموعة وزن نسبي إذ يلاحظ وجود تباين في النسب بين هذه المجموعات وكما هو موضح في الفقرات التالية وهذه المجموعات هي كالتالي : ( Cukierman , et al , 1992 : 356 )

1. مجموعة المحافظ .
2. مجموعة صياغة السياسة النقدية .
3. مجموعة أهداف البنك المركزي .
4. مجموعة القيود على الاقتراض الحكومي .

ومن ثم سوف تنقسم كل مجموعة مذكورة آنفًا إلى عدة معايير فرعية وكما موضح بالأتي :

( محمد ، 2010 : 7 )

1. آلية تعيين محافظ البنك المركزي .
2. المدة الزمنية لعمل المحافظ .
3. آلية إقالة محافظ البنك المركزي .
4. إمكانية عمل المحافظ في مؤسسة أخرى .
5. إعداد السياسة النقدية .
6. آلية اتخاذ القرار والتدخل الحكومي .
7. دور البنك المركزي في إعداد الموازنة الحكومية .
8. أهداف البنك المركزي .
9. القيود على الاقتراض الحكومي .

وفي ضوء المعايير المذكورة آنفًا الموضوعة من قبل Cukierman وآخرين فإن الدرجة الممنوعة لكل معيار يتم تحديدها ما بين صفر (أدنى مستوى من الاستقلالية) إلى واحد (أعلى مستوى من الاستقلالية) . ( Cukierman , et al , 1992 : 357 ) ، ومن ثم فإن درجة استقلالية البنك المركزي تتراوح بين (0-0.9) وعليه كلما كانت درجة الاستقلالية أقرب إلى التسعه يعني ذلك تمنع البنك المركزي بالاستقلالية وعلى العكس إذا ابتعدت عن التسعه نقل الاستقلالية. ( محمد ، 2010 : 8 )

والآن سوف نستعرض هذه المعايير مع درجاتها وبشيء من التفصيل وكما يلي :

(Cukierman , et al , 1992 : 358 - 359)

#### 1. آلية تعيين محافظ البنك المركزي :

- على وفق مؤشر Cukierman فإن تعيين محافظ البنك المركزي يكون على وفق الآتي :
- أ-. من قبل مجلس إدارة البنك المركزي يحصل على درجة (1) أعلى درجة من الاستقلالية .
  - ب-. من قبل لجنه ثلاثة وهي مجلس إدارة البنك المركزي والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يحصل على درجة (0.75) .
  - ج-. من قبل السلطة التشريعية (البرلمان) يحصل على درجة (0.50) .
  - د-. من قبل السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) يحصل على درجة (0.25) .

٥- من قبل عضو أو عضوين من السلطة التنفيذية يحصل على درجة (0) أدنى درجة من الاستقلالية.

#### ٢. المدة الزمنية لعمل المحافظ (مدة المنصب) :

يتحدد هذا المعيار حسب مدة بقاء محافظ البنك المركزي في عمله وكما يلي :

أ- إذا استمر عمل المحافظ أكثر من 8 سنوات يحصل على درجة (1) أعلى درجة من الاستقلالية.

ب- إذا استمر عمل المحافظ من 6 إلى 8 سنوات يحصل على درجة (0.75).

ج- إذا استمر عمل المحافظ 5 سنوات يحصل على درجة (0.50).

د- إذا استمر عمل المحافظ 4 سنوات يحصل على درجة (0.25).

هـ- إذا استمر عمل المحافظ أقل من 4 سنوات يحصل على درجة (0) أدنى درجة من الاستقلالية.

#### ٣. آلية إقالة محافظ البنك المركزي (الفصل) :

يتحدد هذا المعيار وفقاً للحالات التالية وكما يلي :

أ- لا يوجد قرار أو نص أو حكم بالإقالة (الفصل) مثل حالة تجاوزه السن القانوني يحصل على درجة (1) أعلى درجة من الاستقلالية.

ب- فقط لأسباب لا تتعلق بالسياسة يحصل على درجة (0.83).

ج- حسب تقدير مجلس إدارة البنك المركزي يحصل على درجة (0.67).

د- حسب تقدير السلطة التشريعية يحصل على درجة (0.50).

هـ- الفصل غير المشروط ممكن من خلال السلطة التشريعية يحصل على درجة (0.33).

و- حسب تقدير السلطة التنفيذية يحصل على درجة (0.17).

ز- الفصل غير المشروط ممكن من قبل المسؤول التنفيذي (مثل وزير المالية) يحصل على درجة (0) أدنى درجة من الاستقلالية.

#### ٤. إمكانية عمل المحافظ في مؤسسة أخرى :

يتحدد هذا المعيار على وفق الاحتمالات التالية وكما يلي :

أ- لا يجوز العمل في مؤسسة أخرى يحصل على درجة (1) أعلى درجة من الاستقلالية.

بــ إذا حصل على إذن من قبل السلطة التنفيذية فقط بالعمل في مؤسسة أخرى يحصل على درجة (0.50).

جــ لا توجد قاعدة أو حكم ضد الرئيس التنفيذي (المحافظ) الذي يشغل منصباً آخر يحصل على درجة (0) أدنى درجة من الاستقلالية.

وتدرج المعايير المذكورة آنفاً (4,3,2,1) تحت المجموعة الأولى وهي المحافظ والتي تشكل بمجموعها وزناً نسبياً (20%) من مجموع درجة الاستقلالية.

#### 5. إعداد السياسة النقدية :

يتحدد هذا المعيار على وفق الحالات التالية :

أــ البنك المركزي هو من يقوم بإعداد السياسة النقدية لوحده يحصل على درجة (1) أعلى درجة من الاستقلالية.

بــ يشارك البنك المركزي والحكومة في إعداد السياسة النقدية يحصل على درجة (0.67).

جــ البنك المركزي يقوم بالنصائح والمشورة فقط يحصل على درجة (0.33).

دــ البنك المركزي ليس له رأي والحكومة هي التي تقوم بإعداد السياسة النقدية يحصل على (0) أدنى درجة من الاستقلالية.

#### 6. آلية اتخاذ القرار والتدخل الحكومي :

يتحدد هذا المعيار على وفق طرائق تدخل الحكومة في إدارة البنك المركزي ومن ثم من الذي له الكلمة الأخيرة في حل النزاع وكما يلي :

أــ البنك المركزي هو الذي يتخذ القرار دون تدخل حكومي فيما يتعلق بقضايا محددة بوضوح في القانون كأهدافه يحصل على درجة (1) أعلى درجة من الاستقلالية.

بــ الحكومة هي التي تتخذ القرار فيما يتعلق بقضايا السياسة غير المحددة بوضوح كأهداف البنك أو في حالة وجود تعارض داخل البنك يحصل على درجة (0.80).

جــ يشارك مجلس إدارة البنك المركزي والسلطة التنفيذية والتشريعية في اتخاذ القرار يحصل على درجة (0.60).

دــ الهيئة التشريعية هي التي تتخذ القرار بشأن قضايا السياسة يحصل على درجة (0.40).

هــ السلطة التنفيذية هي التي تتخذ القرار بشأن قضايا السياسة مع مراعاة الإجراءات القانونية والاحتياج المحتمل من قبل البنك المركزي يحصل على درجة (0.20).

وـ. السلطة التنفيذية هي التي تتخذ القرار ولها أولوية غير مشروطة يحصل على درجة (0) أدنى درجة من الاستقلالية .

#### 7. دور البنك المركزي في إعداد الموازنة الحكومية :

يتحدد هذا المعيار على وفق الحالتين التاليتين وكما يلي :

أـ. البنك المركزي يشارك في إعداد الموازنة العامة يحصل على درجة (1) أعلى درجة من الاستقلالية .

بـ. البنك المركزي ليس له تأثير ولا يشارك في إعداد الموازنة العامة يحصل على درجة (0) أدنى درجة من الاستقلالية .

وتدرج المعايير المذكورة آنفًا (7,6,5) تحت المجموعة الثانية وهي صياغة السياسة النقدية التي تختص بحل الخلافات بين السلطة التنفيذية والبنك المركزي حول السياسة النقدية والتي تشكل بمجموعها وزناً نسبياً (15%) من مجموع درجة الاستقلالية .

#### 8. أهداف البنك المركزي :

يتحدد هذا المعيار إذا كانت أهداف البنك المركزي واضحة ومحددة وكما يلي :

أـ. إذا كان استقرار الأسعار هو الهدف الرئيس أو الوحيد ، والبنك المركزي له الكلمة الأخيرة في حالة التعارض مع أهداف حكومية أخرى يحصل على درجة (1) أعلى درجة من الاستقلالية .

بـ. استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد يحصل على درجة (0.80) .

جـ. استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متوافقة معه مثل استقرار النظام المالي يحصل على درجة (0.60) .

دـ. استقرار الأسعار مع وجود أهداف متضاربة معه مثل التوظيف الكامل يحصل على درجة (0.40) .

هـ. لا توجد أهداف مذكورة في ميثاق البنك المركزي يحصل على درجة (0.20) .

وـ. الأهداف الأخرى المعلنة ولا تشمل استقرار الأسعار يحصل على درجة (0) أدنى درجة من الاستقلالية .

ويدرج المعيار المذكور آنفًا (8) تحت المجموعة الثالثة وهي أهداف البنك المركزي والتي تشكل بمجموعها وزناً نسبياً (15%) من مجموع درجة الاستقلالية .

## 9. القيود على الاقتراض الحكومي :

يعد هذا المعيار من المعايير المهمة لتحديد درجة استقلالية البنوك المركزية حيث أن القيود المفروضة على قدرة البنك المركزي على إقراض القطاع الحكومي تحد من شروط الإقراض (الحجم وآجال الاستحقاق وأسعار الفائدة) وشروط السلف المباشرة والإقراض المورق (القروض المضمونة) من البنك المركزي إلى القطاع الحكومي ، وينقسم هذا المعيار إلى الآتي :

- أ- يمنع الاقتراض يحصل على درجة (1) أعلى درجة من الاستقلالية .
- ب- منح الاقتراض وبشروط صارمة يحصل على درجة (0.67) .
- ج- منح الاقتراض وبشروط مرنة يحصل على درجة (0.33) .
- د- أمكانية الاقتراض متاحة بدرجة كبيرة يحصل على درجة (0) أدنى درجة من الاستقلالية .

ويندرج المعيار المذكور آنفًا (9) تحت المجموعة الرابعة وهي القيود على الاقتراض الحكومي والتي تشكل بمجموعها وزناً نسبياً (50%) من مجموع درجة الاستقلالية ، ومن ثم يتشكل لدينا مجموع درجة استقلالية البنوك المركزية (100%) على وفق المجموعات الأربع السابقة .

### المبحث الثالث

#### الآثار الاقتصادية لاستقلالية البنوك المركزية

ظهرت العديد من الدراسات والبحوث التي حاولت إيجاد العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن خلال هذه العلاقة يمكن أبرز أثر الاستقلالية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالتضخم والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وسعر الفائدة والسياسية النقدية وكالآتي :

##### **أولاً: استقلالية البنك المركزي والتضخم :**

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما . (الشمرى ، 2009 : 55 )

أو انه نقود كثيرة تطارد سلع قليلة بمعنى أن معدل التغير في الطلب الكلي ( الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ) أعلى من معدل التغير في العرض الكلي ( الإنتاج المحلي والاستيراد والمخزون السلعي ) وبذلك ترتفع الأسعار . ( الدوسكي واخرون ، 2011 : 99 ) .

وتمت الإشارة من قبل الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة بين استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم ومن هذه الدراسات دراسة Bade & Parkin التي أكدت بعدين رئيسين هما بعد الذي يعتمد على الاستقلال المالي و بعد الآخر يعتمد على استقلالية السياسة النقدية عن الحكومة وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم وعدم وجود علاقة بين الاستقلال المالي ومعدلات التضخم . ( Bade & Parkin , 1988 : 20-25 )

ودراسة Agoba et al التي هدفت إلى التعرف على تأثير الأنظمة المالية وجودة المؤسسات في موضوع استقلالية البنك المركزي وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين الاستقلالية ومعدلات التضخم تعتمد على النموذج والعينة وتقنية التقدير المستخدمة وتوصلت أيضا إلى أن استقلالية البنك المركزي ليست كافية لتحقيق معدل منخفض من التضخم في أفريقيا والدول النامية على العكس في الدول المتقدمة تكون الاستقلالية ذات فعالية كبيرة . ( Agoba , et al , 2017 : 131 )

دراسة Garriga & Rodriguez التي بحثت عن تأثيرات الاستقلال القانوني للبنك المركزي بالتضخم في البلدان النامية وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استقلالية البنوك المركزية المرتفعة تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم ويصبح تأثير هذه الاستقلالية ذا فاعلية أكبر كلما كان البلد أكثر ديمقراطية ولكن هذا التأثير موجود أيضاً في البلدان غير الديمقراطية. (Garriga & Rodriguez , 2019 : 1-2)

### ثانياً: استقلالية البنوك المركزية والناتج المحلي الإجمالي :

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه ((قيمة الإجمالية لكل شيء ينتجه جميع الأفراد والشركات في دولة ما بغض النظر فيما إذا كانوا مواطنين أو شركات مملوكة للأجانب في حالة كانت تقع ضمن حدود الدولة فإن الحكومة تحسب إنتاجها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)). (أسعد وآخرون ، 2020 : 61)

أو أنه ((قيمة السلع والخدمات النهائية تامة الصنع المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلد خلال مدة زمنية عادلة ما تكون سنة واحدة وذلك بعد استبعاد رسم الخدمة المحاسب ، أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما كالزراعة و الصناعة)). (علي و عبيد ، 2020 : 192)

ويعرف كذلك بأنه ((عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المحلية التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة ، أو كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدولة ويساعد على قياس مؤشر لمستوى معيشة الفرد داخل الدولة)). (نجم ، 2020 : 198)

ويحسب الناتج المحلي الإجمالي إما بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة ، إذ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية هو الناتج المقوم بأسعار السوق الحالية بينما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أو ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو الذي يقيس قيمة الناتج المحلي في فترات مختلفة باستخدام نفس الأسعار أي الأسعار التي سادت في سنة معينة تسمى سنة الأساس بمعنى أن الناتج الحقيقي هو الناتج المعدل لتأثيرات التضخم التي تقلل من قيمة النقود و كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها في المستقبل . (مندور وآخرون ، 2004 : 11)

واهتمت الدراسات الاقتصادية بعلاقة استقلالية البنوك المركزية والناتج المحلي الإجمالي بصورة قليلة نظراً للعدد القليل مقارنة بالدراسات حول علاقة الاستقلالية بالتضخم ومن أهم

الدراسات التي اهتمت بتوضيح العلاقة بين الاستقلالية والناتج المحلي الإجمالي هي دراسة ( De Long & Summers ) في الدول الصناعية خلال المدة ( 1955 - 1990 ) وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين استقلالية البنك المركبة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم فزيادة درجة الاستقلالية درجة واحدة ينعكس ذلك على زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عام بمقدار 0.4 % سنوياً وإذا ازدادت درجة الاستقلالية درجتين ينعكس ذلك على زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عام بمقدار 0.8 % سنوياً . ( De Long & Summers , 1992 : 106-108 )

دراسة (الدهيمش رسمي) التي هدفت إلى دراسة استقلالية البنك المركزي الأردني بصورة خاصة والمؤشرات التي تحقق الاستقلالية وتم استخدام المؤشرات التشريعية والاقتصادية لقياس درجة استقلالية البنك المركزي الأردني ومن ضمن هذه المؤشرات الاقتصادية الناتج المحلي الإجمالي وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين درجة الاستقلالية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . (الدهيمش رسمي ، 2015 : 229 - 249 )

ومن ثم لا يمكننا القول أن وجود هذه العلاقة أمر محسوم لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يتأثر بعوامل أخرى تتمثل في السياسة المالية للحكومة .

### **ثالثاً: استقلالية البنك المركبة وسعر الصرف :**

يعرف سعر الصرف بأنه (( عدد الوحدات من العملة المحلية التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية أو بالعكس )) . ( العبيدي ، 2009 : 138 )

ويعرف كذلك بأنه (( السعر الذي يمكن أن تباع أو تشتري به العملة في السوق الحرة ويحدد بقوى العرض والطلب )) . ( اليودة ، 2018 : 19 )

ويعرف كذلك بأنه (( سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في تاريخ معين بغض النظر عن منظور القوة الشرائية الحقيقة لأي منهما )) . ( الزبيدي ، 2017 : 7 )

وتمثل التعريفات أعلاه تعريف سعر الصرف الاسمي وينقسم إلى : ( الوائلي ، 2012 : 114 )

أ- سعر الصرف الرسمي : هو السعر المحدد من قبل السلطة النقدية في الدولة والمعمول به لتسوية المعاملات الجارية الرسمية .

بـ- سعر الصرف الموازي : وهو السعر السائد والمعمول به في سوق الصرف الموازية .

وتوجد العديد من العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر في سعر الصرف ومن أهم هذه العوامل المؤثرة هي استقلالية البنك المركبة ، إذ بربت محاولات للجمع بين استقلالية البنك المركبة وبين سعر الصرف وبالخصوص نظام سعر الصرف الحر أو المعمول فعندما تكون درجة استقلالية البنك المركبة مرتفعة فإن ذلك يؤدي إلى تحديد أسعار الصرف بشكل ملائم وأكثر فاعلية للوضع الاقتصادي للدول وعلى العكس من ذلك عند مشاركة الحكومة مع البنك المركزي في رسم سياسة سعر الصرف الأمر الذي سينتج عنه ظهور نزاع وتعارض بين أغراض سعر الصرف والأغراض النقدية التي يطمح إلى تحقيقها كل من الحكومة والبنك المركزي وبالخصوص في أوقات الأزمات الطارئة والمفاجئة ومن ثم فإن تدخل البنك المركزي يكون بدون فائدة وغير مؤثر ويعود سبب ذلك إلى تدخل ومشاركة الحكومة في مهام البنك المركزي وخصوصاً في سياسة سعر الصرف . (الجبوري ، 2011: 81)

ولعل أهم الدراسات لتحديد العلاقة بين الاستقلالية وسعر الصرف هي دراسة (Fernandez Delis) في ظل نظام سعر الصرف الحر أو المعمول ، حيث أن الرأي المذكور آنفاً توجد فيه مبالغة كبيرة والسبب في ذلك أنه حتى الدول التي تكون درجة استقلالية بنوكها المركبة مرتفعة تقوم بالتشاور مع الحكومة لتحديد نظام وآلية سعر الصرف بالشكل الملائم للوضع الاقتصادي ومن ثم تقوم الحكومة بدورها الرقابي على سياسة سعر الصرف ومثال ذلك البنك المركزي الألماني الذي يتمتع بدرجة مرتفعة من الاستقلالية عن الحكومة إذ يلاحظ أنه يتبع أسلوب المشاوره والتسييق بينه وبين الحكومة الألمانية وذلك من أجل رسم سياسة سعر الصرف بالصورة الملائمة لوضع الاقتصاد الألماني . (المشهداني ، 2010 : 102 )

#### **رابعاً: استقلالية البنك المركبة وأسعار الفائدة (الاسمية والحقيقة) :**

يعرف سعر الفائدة بأنه ((النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوباً إلى المبلغ الأصلي والذي لا يدفع فقط ثمناً للاقتراض وإنما كنوع من المكافآت للمدخرين)).(عمر وحمود، 2008: 96)

ويعرف سعر الفائدة الاسمي بأنه ((السعر السائد في السوق النقدي في حالة الظروف الاعتيادية و يتم تحديده من قبل البنك المركبة في ضوء تفاعل عرض النقود والطلب عليه)).(الجويجاتي واحمد، 2020: 397)، ويعرف سعر فائدة البنك المركزي أو سعر السياسة بأنه ((سعر تأشيري ويعد بمثابة بوصلة للاسترشاد والتأثير في سلوك أسعار الفائدة ، اذ يتحدد

بموجبه ما يقرض البنك المركزي للمصارف وماذا تودع المصارف لدى البنك المركزي)). (حسين، 2015: 68)، أو انه ((سعر الفائدة المعلن الذي يحدده البنك المركزي وفقاً لأهداف السياسة النقدية)). (النشرة الإحصائية السنوية ، 2019 : 9)

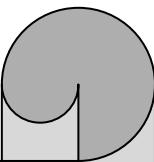
ويعرف سعر الفائدة الحقيقي بأنه ((هو سعر الفائدة الاسمي المصحح لتأثيرات التضخم )) أي انه سعر الفائدة الذي يتم الحصول عليه بعد استبعاد التضخم . ( Mankiw , 2009 : 63 )

لتوضيح طبيعة العلاقة بين استقلالية البنك المركبة وأسعار الفائدة يتطلب الأمر أولاً التعرف على العلاقة بين أسعار الفائدة (الاسمية والحقيقة) والتضخم ومن ثم التعرف على العلاقة بين الاستقلالية وأسعار الفائدة إذ قامت أغلبية الدراسات بتقسيير طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم من جانب واحد وهو تأثر سعر الفائدة بمعدل التضخم أي يرتفع سعر الفائدة الاسمي بارتفاع معدلات التضخم من جهة ومن جهة أخرى ينخفض سعر الفائدة الحقيقي كلما ارتفع معدل التضخم وإعادة التوازن لسعر الفائدة الحقيقي سوف يرتفع سعر الفائدة الاسمي ، وعليه يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وال حقيقي وذلك عن طريق تأثير فيشر الذي يفترض إن سعر الفائدة الاسمي لأي دولة هو عبارة عن مجموع سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم المتوقع مع افتراض أن السعر الحقيقي لا يتغير كثيراً ، ومن ثم فإن هناك علاقة طردية بين التضخم وسعر الفائدة الاسمي فضلاً عن وجود علاقة عكssية بين التضخم وسعر الفائدة الحقيقي وكذلك هناك علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية والتضخم ، وعليه فإن هناك علاقة عكسية غير مباشرة بين درجة استقلالية البنك المركبة وسعر الفائدة الاسمي بمعنى أنه كلما ارتفعت درجة الاستقلالية ينخفض معدل التضخم ومن ثم ينخفض سعر الفائدة الاسمي نتيجة انخفاض التضخم الذي يرتبط معه بعلاقة طردية ، وكذلك توجد علاقة طردية غير مباشرة بين درجة استقلالية البنك المركبة وسعر الفائدة الحقيقي بمعنى أنه كلما ارتفعت درجة الاستقلالية ينخفض معدل التضخم ومن ثم يرتفع سعر الفائدة الحقيقي نتيجة انخفاض التضخم الذي يرتبط معه بعلاقة عكسية . (شندى وضيدان ، 2017 : 9 )

#### **خامساً: استقلالية البنك المركبة والسياسة النقدية :**

كانت البنك المركبة تقوم بتنفيذ سياسات نقدية معينة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية ولكن في ظل ظهور استقلالية البنك المركبة أصبحت مستقلة عن الحكومة وعليه فإن هذه البنوك تضع سياساتها النقدية بمعزل عن التدخلات الحكومية ولا يعني ذلك الفصل التام بين أهداف السياسة النقدية الموضوعة من قبل البنك المركبة والأهداف العامة للحكومة لأن هذه

البنوك تعمل على دعم السياسة الاقتصادية العامة ومساعدتها ، وتحتفل درجة التنسيق بين البنوك المركزية والحكومة وذلك بسبب اختلاف درجات الاستقلالية بين الدول ، ويمكن تلخيص أهم الآثار الناتجة عن العلاقة بين استقلالية البنك المركزية والسياسة النقدية بعزل السياسة النقدية عن الضغوط السياسية ومن ثم عدم أشراف الحكومة واستبعادها في رسم وتحديد السياسة النقدية من جهة ومصداقية السياسة النقدية تؤدي إلى تحسن فعالية وكفاءة السياسة النقدية وجعلها أكثر شفافية من جهة أخرى ، وأهم الدراسات التي وضحت هذه العلاقة هي دراسة (Swinburne & Branco) التي توصلت إلى نتيجة مفادها أن استقلالية البنك المركزية في حد ذاتها لا يمكن أن تضمن مصداقية السياسة النقدية ومن ثم توجد علاقة سلبية بين استقلالية البنك المركزية والسياسة النقدية. (Swinburne & Branco , 1991 : 417-418)



## الفصل الثالث

### استقلالية البنك المركزي العراقي وأثرها

#### الاقتصادي

المبحث الأول : البنك المركزي العراقي

المبحث الثاني : معايير ودرجة استقلالية البنك المركزي  
العربي

المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين الاستقلالية ومؤشرات  
الاقتصاد الكلي

### الفصل الثالث

## استقلالية البنك المركزي العراقي وأثرها الاقتصادي

### المبحث الأول

#### البنك المركزي العراقي

أولاً: نشأة البنك المركزي العراقي :

يعد البنك المركزي العراقي أحد أقدم البنوك المركزية العربية إذ شهدت نشأة البنك المركزي العراقي ظروفاً صعبة منذ تأسيس الدولة العراقية إذ تعاقبت الأحداث والظروف السياسية والاقتصادية وكذلك توالي اللجان مزاولة الأعمال والنشاطات الخاصة بالعراق سواء كانت الأعمال المالية أم النقدية أم المصرفية .

وبالرغم من استقلال العراق كدولة عام 1921 إلا انه استمر تحت وصاية الانتداب البريطاني إذ اندمج النظام النقدي للعراق مع النظام النقدي الهندي المدار من قبل البريطانيين وأصبحت الروبية الهندية هي العملة الرسمية في التداول حتى عام 1932 ، وفي عام 1931 تم تأسيس لجنة عملة العراق وموقعها في لندن لغرض إصدار العملة العراقية إذ تم إصدار الدينار مقابل جنيهات أو أوراق مالية إسترلينية تكون بمثابة غطاء للدينار العراقي الجديد وذلك من أجل تعزيز قوة الدينار بربطه بالباوند الإسترليني من خلال جعل الدينار مساوياً لباوند إسترليني واحد وقامت هذه اللجنة في عام 1932 بإصدار أول فئة من الدينار العراقي الجديد ، وجرى تخويل هذه اللجنة بمهمة إصدار العملة العراقية بدلاً عن الحكومة وذلك بموجب قانون العملة العراقية رقم (44) لعام 1931 وتنتهي مهمة هذه اللجنة عندما يتم إنشاء مصرف وطني عراقي تخول له مهمة إصدار العملة العراقية ، ونتيجة لذلك أصبح للعراق نظام نقدي عملي وقانوني جاري على قاعدة الصرف بالإسترليني لغاية عام 1959 بعد انسحاب العراق من منطقة الإسترليني وسقوط النظام الملكي . (علي ، 2012 : 145 )

وشرع قانون العملة رقم (27) لعام 1939 الذي نص على تأسيس مصرف حكومي وأهلي مشترك لغرض إصدار العملة فضلاً عن القيام بإجراء جميع المعاملات التي تجريها المصارف التجارية . (المرزوκ وباقر ، 2018 : 47 )

وفي عام 1947 شرع قانون رقم (43) الذي تم بموجبه تأسيس المصرف الوطني العراقي ليمارس عمله كبنك مركزي وبرأس مال مقداره (5 ملايين دينار) ينقسم إلى نصفين النصف الأول يتم دفعه عند تأسيس المصرف والنصف الآخر يحفظ لدى الخزينة العراقية كاحتياطي مضمون ، وكذلك تم بموجب هذا القانون تعديل قانون العملة العراقية رقم (44) لعام 1931 وذلك لنقل صلاحيات لجنة العملة العراقية إلى المصرف الوطني العراقي الجديد ، وبasher المصرف الجديد ممارسة واجباته كبنك مركزي مكتمل الصلاحية ومعرف الأهداف والأدوات في عام 1949 ، وبذلك يعد عام 1947 نقطة تحول في تاريخ العراق ليكون لديه نظام نقدي مستقل ومؤسسة للإصدار مقرها في بغداد إذ أصبح العراق أول دولة عربية تقوم بتأسيس بنك مركزي يقوم بمهمة إصدار العملة ومهمة الرقابة النقدية العامة ، وفي عام 1950 قام المصرف الوطني العراقي بإصدار أول فئة من العملة العراقية التي تحمل اسم المصرف فضلاً عن المباشرة بمهمة مراقبة التحويل الخارجي . (شendi ، 1997 : 101 )

وفي عام 1956 شرع قانون البنك المركزي العراقي رقم (72) الذي تم بموجبه تغيير اسم المصرف الوطني العراقي إلى البنك المركزي العراقي وزيادة رأس مال البنك المركزي من (5 ملايين دينار) إلى (15 مليون دينار). (العبيدي والمشهداي ، 2013 : 111 ) . وتضمنت مهام البنك المركزي العراقي على وفق هذا القانون إصدار العملة وإدارتها والرقابة على النقد الأجنبي والشراف والرقابة على الجهاز المركزي وحفظ حسابات الحكومة والقيام بإدارة القروض الحكومية . (النصيري ، 2011 : 12 )

وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ العراق عام 1958 وذلك بتحول نظام الحكم في العراق من نظام الحكم الملكي إلى النظام الجمهوري ورافق هذا التحول السياسي الكثير من القرارات في عام 1959 ومن هذه القرارات إلغاء قانون العملة العراقية رقم (44) لعام 1931 وتعديلاته بموجب قانون عملة الجمهورية العراقية الجديد رقم (92) لعام 1959. (الشهيلي ، 2016 : 27) . وقد نصت المادة الخامسة من القانون الجديد على أن ((البنك المركزي العراقي هو السلطة الوحيدة التي تقوم بإصدار وتجهيز العملة للاستعمال في الجمهورية العراقية ولمراقبة وسحب الأوراق النقدية والمسكوكات التي لم تعد صالحة للتداول وأتلاف الأوراق النقدية المبطلة)) . (قانون عملة الجمهورية العراقية رقم (92) ، 1959 : المادة 5)

وفي عام 1964 عملت السلطة السياسية في العراق على توسيع القطاع العام عن طريق إلغاء القطاع الخاص بأشكاله كافة وذلك بإصدار قانون تأميم البنوك والمصارف التجارية رقم

(100) لعام 1964 الذي تم عن طريقه تأميم جميع المصارف الخاصة والأجنبية بمعنى جعل ملكية هذه المصارف ملكية عامة . ( الصالحي ، 2012 : 227 ) . وبعد تولي حزب البعث السلطة عام 1968 اتخذ قراراً بإصدار دستور مؤقت عام 1970 إذ نصت المادة الثانية عشرة منه على أن تتولى الدولة تخطيط وتوجيه وقيادة الاقتصاد الوطني بهدف إقامة النظام الاشتراكي وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، وبعد ذلك تم إصدار قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم (64) لعام 1976 الذي تم بموجبه إلغاء القوانين السابقة كافة وتعديلاتها التي كانت تخص البنك المركزي والعملة العراقية والرقابة المصرفية والرقابة على سياسة التحويلي الخارجي واستبدالها بهذا القانون . ( علي ، 2012 : 146 ) . وقد نصت المادة السادسة من القانون على أهداف البنك المركزي العراقي في إطار السياسة العامة للدولة لتحقيق النظام الاشتراكي وتضمنت ما يلي ((ضمان استقرار العملة العراقية ، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي عن طريق إصدار العملة العراقية وإدارة احتياطي الدولة من الذهب والموجودات الأجنبية ورسم سياسة التحويلي الخارجي ومراقبة وتخطيط النقد الأجنبي وتنظيم وتخطيط الائتمان ومراقبة الصيرفة والمؤسسات المالية الوسيطة والإسهام في معالجة الأزمات النقدية والاقتصادية ، وكذلك الإسهام في تعجيل النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعاشي بتوفير الموارد النقدية والمالية الضرورية للخطط التنموية على وفق الإمكانيات المتاحة)) . (قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) ، 1976 : المادة 6)

وبسبب الحروب التي خاضها العراق بداية الثمانينات وبداية التسعينيات أدى ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق ، فقد صدرت إجراءات عديدة خاصة بالنشاط النقدي والمصرفي إذ تم إجراء تعديلات على قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لعام 1976 ومن هذه التعديلات صدور قانون رقم (12) لعام 1991 الذي أتاح للقطاع الخاص بتأسيس المصارف الخاصة مجدداً إذ بدأ بتأسيس مصرفين عام 1992 وانتهى إلى (36) مصرفًا في عام 2010 .

(عبد النبي ، بدون سنة : 2)

وبعد تغيير نظام الحكم في العراق عام 2003 حدث تحولات وتغيرات اقتصادية أصدرت بموجبها سلطة الائتلاف المؤقتة قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبذلك ألغى العمل بقانون البنك المركزي العراقي السابق رقم (64) لعام 1976 ، وكان الغرض من إصدار قانون رقم (56) هو إنشاء بنك مركزي مستقل وكذلك من أجل تحقيق الأغراض التالية : استقرار الأسعار المحلية والمحافظة على ثباتها والعمل على إيجاد نظام مالي مستقر يعتمد على المنافسة في السوق وتعزيز التنمية المستدامة واستدامة العمالة والرفاهية في العراق ، ويحتوي هذا القانون على (74) مادة ضمن (14) قسمًا وتم إجراء تعديلين على هذا القانون التعديل الأول

بموجب قانون رقم (63) لعام 2007 والتعديل الثاني بموجب قانون رقم (82) لعام 2017 وذلك لضمان استقلالية البنك المركزي العراقي ، ولقد تمت زيادة رأس مال البنك المركزي العراقي من (100 مليار دينار) إلى (1 تريليون دينار) تملكه الدولة بالكامل بموجب التعديل الثاني للقانون (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) ، 2019 : 16 ) .

ويقع المقر الرئيس للبنك المركزي العراقي في بغداد وله أربعة فروع هي :

1. المديرية العامة لفرع البصرة .
2. المديرية العامة لفرع الموصل .
3. المديرية العامة لفرع أربيل .
4. المديرية العامة لفرع السليمانية .

### **ثانياً: أهداف البنك المركزي العراقي :**

تختلف أهداف البنوك المركزية للبلدان بحسب اختلاف أهداف السياسة الاقتصادية العامة للبلد المعنى التي يسعى إلى تحقيقها من خلال الأدوات والإجراءات التي يتخذها لتحقيق تلك الأهداف وقد ضمن البنك المركزي العراقي بصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 استقلاليته بالقيام بأعماله ورسم السياسة النقدية بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات التي تتناسب مع توجهات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق .

وحددت المادة رقم (3) من القانون المذكور آنفاً أهداف البنك المركزي العراقي والتي نصت على أن (( تتضمن الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق ، وي العمل البنك المركزي العراقي تماسياً مع الأهداف المذكورة سلفاً على تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق)) . (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) ، 2019 : 14 )

يلاحظ من نص المادة رقم (3) أن هناك أهدافاً رئيسة تتمثل في تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت ومستقر وأهداف أخرى يمكن القول عنها بأنها أهداف تابعة تتمثل في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل ومن ثم فإن تحقيق الأهداف التابعة يعتمد بشكل أساسي على تحقيق الأهداف الرئيسية ، وعليه يمكن تحديد أهداف البنك المركزي العراقي وبحسب الأولويات وكما يلي :

## 1. استقرار الأسعار المحلية :

يعد استقرار الأسعار هدفاً رئيساً للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية التي تشكل أحد عناصرها نظراً للرغبة العامة في تجنب التكاليف المرتبطة بالتضخم إذ ينظر إلى استقرار الأسعار على أنه أمر مرغوب فيه لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يكون له أثر سلبي ويخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد .

وأبرز تحدي قد واجه البنك المركزي العراقي هو التضخم الذي كان بعد عام 2003 وللتحكم بهذا التضخم كان لابد من أن يقوم البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية بشكل مستقل وبعيداً عن أي ضغوطات أو تدخلات سياسية تؤثر فيها وكذلك كان لابد من أن يتمتع البنك المركزي بمرونة وحرية في استعمال الأدوات المناسبة من أجل التصدي لهذا التضخم . (الخزرجي ، 2010 : 3) . ولقد واجهت السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الريعي للعراق صعوبات عديدة في خلق تنسق مطلق بين السياستين النقدية والمالية من أجل التصدي إلى التضخم وذلك بسبب نفوذ السياسة المالية بمعنى أن هناك صعوبة في ضبط اتجاهات الإنفاق بالموازنة العامة لرغبة أهداف السياسة النقدية في استقرار الأسعار ، وعلى الرغم من هذه الصعوبة يوجد هناك خيار أمام السياسة النقدية يتضمن لها التأثير في التضخم والتصدي له وهو اختيار الأدوات النقدية المستقلة . (قاسم ، 2011 : 5)

ومن ثم عُدَّ هدف المحافظة على استقرار الأسعار المحلية والحد من التضخم الهدف الرئيس للبنك المركزي العراقي وسياساته النقدية الصارمة ما بعد عام 2003 ، لذلك اعتمدت السياسة النقدية على أشارتين أساسيتين هما سعر الفائدة وسعر الصرف لمعالجة التضخم وتثبيت التوقعات التضخمية للجمهور من خلال خفض سرعة تداول النقود وزيادة الطلب عليها وتعزيز جاذبية الاحتفاظ بالدينار العراقي لإتاحة فرص كثيرة لاستقرار الأسعار ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي . (قاسم ، 2012 : 248 )

## 2. الاستقرار المالي :

بات هدف الاستقرار المالي والمحافظة عليه من الأهداف ذات الأهمية للعديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية بضمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية وذلك في مجال صناعة السياسات الاقتصادية ، لذلك يمكن توضيح مفهوم النظام المالي المستقر بأنه ((هو النظام القادر على الحد من الاختلالات وتسويتها بعدة سبل قبل أن تسفر عن وقوع أزمة والذي يجعل عملة البلد نقود ثقة قادرة على القيام بدورها كأداة للتعاملات ووحدة حساب

وأداة لخزن القيمة وأخيراً يعد مستقرّاً إذا لم يتوقع تأثير النشاط الاقتصادي بالاختلالات)) ، ويكون النظام المالي المستقر من عدة عناصر مختلفة وذات ترابط فيما بينها وهي أولاً: البنية التحتية مثل النظم القانونية والنظم المحاسبية ونظم المدفووعات ونظم التسوية، وثانياً : المؤسسات مثل البنوك والمؤسسات الاستثمارية وشركات الأوراق المالية ، وثالثاً : الأسواق مثل أسواق النقد والأسهم والسندات والمشتققات ومن ثم عندما يحدث أي اختلال لأحد هذه العناصر فإن هذا الاختلال سيؤدي إلى ضعف الاستقرار في النظام المالي بالكامل. ( شيئاً ، 2005 : 2)

وهنالك صفتان تميز عدم وجود الاستقرار المالي في الاقتصاد وهما :

( 27 )

أ- وجود تقلبات مفرطة في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كسعر الفائدة وسعر الصرف التي تؤثر في الاقتصاد الحقيقي بصورة مباشرة .

ب- نقص السيولة لدى المؤسسات والأسواق المالية الأمر الذي سيؤدي إلى انعدام الاستقرار المالي .

وبالنسبة للعراق فقد عُدَّ هدف الحفاظ على نظام مالي مستقر وقائم على بيئة تنافسية من الأهداف الرئيسة التي تلت هدف استقرار الأسعار ، واتخذ البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 مجموعة من الإجراءات مثل تنازله عن مسؤولية تحديد الائتمان وترك حرية تحديد الأسعار الدائنة والمدينة التي تستلمها أو تسددها المصارف إلى مجالس إدارة تلك المصارف وكذلك تحرير وعدم خضوع عمليات التحويل الخارجي للقيود باستثناء قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (93) لعام 2004 . ( عبد النبي ، بدون سنة : 3 )

ومن ثم فإن جوهر الاستقرار المالي هو قوية الوساطة المالية وذلك عن طريق التحرر المالي والابتعاد عن ظاهرة الكبح المالي ، إذ يتمثل التحرر المالي بحرية وقدرة الجهاز المركفي على تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لديه وهذا ما شهده أسواق العراق منذ عام 2004 وطبقته السوق المالية الوطنية فعلياً ، في حين تتمثل ظاهرة الكبح المالي بوضع سقف على الائتمان المركفي المنوح أو تحديد جهة الائتمان أو فرض أسعار فائدة إدارية تقع خارج قدرة السوق ، ويتتحقق الابتعاد عن هذه الظاهرة من خلال استخدام سياسات نقدية غير مباشرة تعتمد على قوى السوق وترك استخدام الإجراءات القسرية التي كانت تنتهج سابقاً من قبل السياسات النقدية من خلال أدواتها المباشرة قبل عام 2003 ، فقد تسببت ظاهرة الكبح المالي للسياسات السابقة بالعديد من الأمور منها انحراف السوق المالية وضعف الوساطة المالية فيها

واستخدام سياسة طبع النقود لغرض تمويل الموازنة العامة التي قادت البلد إلى الدخول في موجة عارمة من التضخم الجامح وحلول المضاربة السعرية على السلع والخدمات بدل الاستثمار المنتج وضعف الادخار الكلي وتدحرج معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (صالح ، 2012

( 3 :

### 3. النمو الاقتصادي المستدام :

يعرف النمو الاقتصادي بأنه ((هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجهما اقتصاد معين وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية (الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم) ، أو أنه زيادة الدخل لدولة معينة ويتم قياسه باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي GDP وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها )) . (عباس ، 2011 : 65 )

لغرض تحقيق معدل نمو اقتصادي متزايد ومستدام فمن الضروري أولاً تحقيق استقرار الأسعار وخفض التضخم ومن ثم يصبح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة في تزايد مستمر ، وباستطاعة البنك المركزي استخدام سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى حدوث تغيرات في حجم الاحتياطييات المصارف التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير في حجم الائتمان المصرفي وكذلك في ظل هذه السياسة يستطيع البنك المركزي أن يبقى على سعر الفائدة منخفضاً مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي . ( فرحان وابراهيم ، 2014 ، 145 ) . حيث أن هناك جدلاً حول طبيعة وجود العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي إذ يوجد بعض الإجماع يشير إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي المحدد على أنه تضخم منخفض يرتبط بصورة ايجابية بالنمو الاقتصادي . ( Gokal & Hanif 2004 : 2 )

وبالنسبة للعراق يتطلب من البنك المركزي العراقي إعادة النظر في إدارته لأدواته والمتمثلة بالاحتياطييات المصرفية الفائضة في حسابات الإيداع الخاصة بالتسهيلات القائمة أو في الحالات أو السندات الخاصة بالبنك المركزي وذلك من أجل تحقيق هدفين مهمين الهدف الأول هو استهداف تعظيم النمو الاقتصادي من خلال تشجيع المصارف بالاتجاه إلى السوق من أجل توفير الائتمان والتمويل المصرفي اللازم لاستهداف النمو في الناتج والإخراج القطاع الخاص من الركود الاقتصادي الذي يعني منه ، والهدف الثاني هو الإبقاء على مواجهة التضخم واستهدافه من خلال إشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة ، إذ سيؤدي استهداف التضخم إلى تحقيق إمكانية كبيرة لتعظيم النمو الاقتصادي ومن ثم سيؤدي استهداف النمو إلى تحقيق إمكانية أكبر للاستقرار

المستدام ، ولسير هذين الهدفين معاً يتطلب الأمر أن يكون هنالك تنسيق كبير بين السياسة النقدية والسياسة المالية وذلك من أجل تحقيق إطار موحد ومرغوب من الاستقرار والنمو الاقتصادي للبلد ومن ثم التعبير عن مرحلة جديدة للسياسة الاقتصادية في العراق. (صالح ، 2008 : 13)

#### 4. توفير فرص العمل :

ترتبط كل من التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل على قدرة ونجاح البنك المركزي في المحافظة على استقرار الأسعار ، إذ أن استقرار الأسعار يساعد على التنمية الاقتصادية وكذلك يساعد على زيادة الثقة في الاقتصاد على المستوى المحلي والدولي فمثلاً أسواق رأس المال المحلية تمارس عملها بكفاءة عندما يكون هنالك استقرار في الأسعار وهذا ينطبق على بقية الأسواق المحلية ، إذ يتمكن البنك المركزي من كسب صلاحية وفعالية أكبر إذا نجح في المحافظة على استقرار الأسعار ومن ثم يستطيع البنك المركزي من صياغة سياسة نقدية تساعد على توفير فرص العمل وتحقيق استقرار العمالة في البلد. (بول ، 2010 : 28 )

يلاحظ أن هناك ترابطًا بين الأهداف الأربع المذكورة آنفًا وهذا ما أكدته قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 عند إشارته إلى الأهداف وعددها رئيسة وهي استقرار الأسعار المحلية والاستقرار المالي حيث أن تحقيق هذه الأهداف يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية التي تمثل بالنمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل .

#### ثالثاً: وظائف البنك المركزي العراقي :

تطورت وظائف البنوك المركزية مع التطورات العالمية والاقتصادية التي شهدتها العالم منذ بداية ظهور البنوك المركزية ولغاية الآن ، ولتحقيق الأهداف التي تسعى إليها البنوك المركزية فإنها تقوم بـ الوظائف من خلال استخدام الأدوات والإجراءات التي تتزدهر ضمن سياساتها النقدية لتحقيق تلك الأهداف .

وللوضوح وظائف البنك المركزي العراقي سوف يتم تقسيمها إلى مدترين بما المدة الممتدة منذ تأسيس البنك المركزي العراقي عام 1947 ولغاية عام 2003 والمدة الثانية بعد عام 2003 وصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 ولغاية نهاية مدة الدراسة الحالية .

لنقل الآن نظرة على طبيعة الوظائف التي قام بها البنك المركزي العراقي منذ تأسيسه ولغاية عام 2003 والتي تضمنت ما يلي : (شندى ، 1997 : 101 )

1. إصدار وإدارة العملة العراقية .
2. قبول الودائع المصرفية والحكومية ومنح القروض إلى المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والمصارف .
3. العمل على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالشؤون الاقتصادية والمالية .
4. الرقابة على التحويل الخارجي .
5. الرقابة على المصارف .
6. إعطاء المشورة إلى الحكومة فيما يتعلق بالأمور كافة المؤثرة في العملة العراقية في الداخل وفي الخارج .
7. إدارة الدين الحكومي وشبه الحكومي .
8. مساعدة حسابات الحكومة من ضمنها المؤسسات شبه الرسمية الحكومية .

أما بعد الأحداث التي عاشهها العراق عام 2003 وما حدث من تغيرات سياسية واقتصادية فقد أدى ذلك إلى تغيرات في وظائف البنك المركزي العراقي لتضم مجموعة إضافية من الوظائف حددتها قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 .

وعليه فإن البنك المركزي العراقي يقوم بـ الوظائف الآتية المنصوص عليها في المادة رقم (4) بعنوان المهام وكما يلي : (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل ) ، ( 14 : 2019 )

1. (( صياغة وتتنفيذ السياسة النقدية في العراق بضمنها سياسة سعر الصرف .
2. حيازة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية كافة الخاصة بالعراق وإدارتها باستثناء رصيد التشغيل الخاص بالحكومة .
3. حيازة وإدارة احتياطي الدولة من الذهب .
4. تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة .
5. توفير خدمات السيولة للمصارف .
6. إصدار وإدارة العملة العراقية .
7. جمع ونشر البيانات المتعلقة بالنظام المالي والمصرفي وكذلك البيانات المتعلقة بالاقتصاد .
8. وضع أنظمة للدفع والرقابة عليها وتعزيز سلامتها .

9. إصدار التراخيص والاجازات للمصارف وتنظيم ومراقبة أعمالها كما نص عليه هذا القانون وقانون المصارف العراقية .
- 10.فتح ومسك حسابات عن دفاتر حسابات البنوك المركزية الأجنبية والمنظمات المالية الدولية .
- 11.العمل على فتح حسابات للمصارف الأجنبية والحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والحفاظ عليها وتدوينها في سجلات البنك .
- 12.تنفيذ الأعمال أو المعاملات الإضافية الطارئة خلال ممارسته وظائفه التي نص عليها هذا القانون .
- 13.يسمح للبنك المركزي العراقي أن يقوم باتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب .
- 14.للبنك المركزي العراقي سلطة إصدار اللوائح التنفيذية من أجل القيام بوظائفه المنصوص عليها في هذا القانون .
- 15.يقوم البنك المركزي العراقي بنشر مسودة لنص لائحة تنفيذية مقتضية من قبله بالشكل والأسلوب الذي يعده البنك مناسباً لجذب اهتمام القطاع المالي وعامة الجمهور .
- 16.للبنك المركزي العراقي سلطة إصدار الأوامر الملزمة الموجهة للأفراد أو كيانات محددة التي يكلفوها القيام بمهام محددة تتناسب مع هذا القانون .
- 17.للبنك المركزي العراقي سلطة إصدار اللائحة الداخلية والإرشادات العامة الخاصة بتنظيم البنك وإدارته . )

وعليه يلاحظ أن البنك المركزي العراقي قام بالعديد من الوظائف خلال المدة الأولى وهي المدة منذ تأسيسه ولغاية عام 2003 ولا يزال يمارس عدداً كبيراً من الوظائف خلال المدة الثانية وهي المدة ما بعد عام 2003 ولغاية نهاية مدة الدراسة الحالية ، ولابد من تسهيل عمل البنك المركزي العراقي والقيام باليقانن والمهام الموكلة إليه والملزمة لتحقيق أهدافه المنصوص عليها في قانونه يستوجب الأمر أن تتميز أهدافه بالوضوح والتواافق بين الهدف والأدوات التي تتحققه وكذلك القدرة على تحقيق الأهداف وذلك على وفق الإمكانيات المتاحة للبنك المركزي العراقي .

## المبحث الثاني

### معايير ودرجة استقلالية البنك المركزي العراقي

#### **أولاً: استقلالية البنك المركزي العراقي :**

يعهد إلى السلطة النقدية في بلدان العالم مسؤولية تحقيق أهداف معينة ولتحقيق هذه الأهداف فمن الضروري توفير الصلاحيات اللازمة للقيام بواجباتها فقد منحت هذه البلدان في العقود الماضية بنوكها المركزية صفة الاستقلالية من خلال تشريع القوانين لمنحها هذه الصفة ، لهذا تعد استقلالية البنوك المركزية من المواضيع الأساسية لعمل البنوك المركزية نتيجة توسيع وظائفها وصلاحيتها.

وبالنسبة للعراق فقد تعرض البنك المركزي العراقي واستقلاليته للعديد من الصعوبات منذ تأسيس البنك والمتمثلة بعدم الإحاطة الكافية من قبل السياسيين بموضوع الاستقلالية ، ولعرض تحقيق استقلالية البنك المركزي العراقي والنهوض بواقع عمل البنك ليصبح من البنوك المركزية المتقدمة فقد شهد قانون البنك المركزي العراقي مجموعة من التغيرات والتعديلات إذ شملت هذه التغيرات إلغاء قانون رقم (43) لعام 1947 وإصدار قانون رقم (72) لعام 1956 وإصدار قانون رقم جديد رقم (64) لعام 1976 وتعديلاته بقانون رقم (12) لعام 1991 وأخيراً صدور قانون رقم (56) لعام 2004 وتعديلاته بقانون رقم (63) لعام 2007 وقانون رقم (82) لعام 2017 .

وشهدت المرحلة ما قبل عام 2003 على عدم تمتّع البنك المركزي العراقي بالشخصية والاستقلالية وذلك بسبب تحكم وزارة المالية بعمل البنك المركزي العراقي والتبعية الكاملة لسياساته النقدية للسياسة المالية ، وقد اتخذت وزارة المالية سياسة الاقتراض المباشر عن طريق طبع النقود من قبل البنك المركزي وذلك لسد عجز الموارنة العامة لديها إذ سببت هذه السياسة بارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة والذي نتج بسبب الزيادة في معدلات نمو عرض النقود بصورة مستمرة مقارنة مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وازدادت معدلات التضخم في العراق بعد أن تم فرض الحصار الاقتصادي خلال المدة الممتدة من عام 1990 ولغاية عام 2003 وما رافق هذه المدة من حالات الانفلات المالي والنفطي التي أوصلت معدلات التضخم للمستوى الجامح وعجز الأدوات التقليدية المستخدمة من قبل السياسيين المالية والنقدية على السيطرة على هذا التضخم ، ومما زاد الأمر سوءاً هو استخدام هذه السياسات ظاهرة الكبح المالي بمعنى فرض معدلات فائدة إدارية وبمعدلات ثابتة على الإقراض والإيداع بعيداً عن

التغيرات التي تحصل في الاقتصاد إذ قادت هذه السياسات إلى هروب الودائع من المصارف واستخدامها في مجالات غير إنتاجية مما أدى إلى زيادة حالة الركود الاقتصادي في البلد.

(النصيري ، 2011 : 46)

أما بعد عام 2003 وصدور قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم (56) لعام 2004 فقد اكتسب البنك المركزي العراقي استقلاليته على وفق هذا القانون ، وقد منح هذا القانون الصفة القانونية والاستقلال للبنك المركزي العراقي على وفق المادة رقم (2) من القانون التي نصت على الآتي : (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) ، 2019 : 13 )

((1- يعد البنك المركزي العراقي الذي تم تأسيسه بموجب قانون البنك المركزي العراقي (القانون رقم 64 عام 1976) بصيغته التي تم تعديلها من وقت إلى آخر ، كياناً قانونياً يتمتع بالأهلية الكاملة للتعاقد والتقاضي والتعرض للمقاضاة والقيام بمهامه التي ينص عليها هذا القانون وغيره من القوانين .

2- يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال فيما يقوم به من مساعٍ بغية تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه ، ويخضع للمساءلة على وفق ما ينص عليه هذا القانون ، ولا يتلقى البنك المركزي العراقي أية تعليمات من أي شخص أو جهة بما في ذلك الجهات الحكومية إلا فيما ورد فيه نص يقضي بغير ذلك في هذا القانون ، ويتم احترام استقلال البنك المركزي العراقي ولن يسعى أي شخص أو جهة من أجل التأثير على نحو غير ملائم في أي عضو من أعضاء أية هيئة لصنع القرار تابعة للبنك المركزي العراقي فيما يتعلق بالقيام بواجبات وظيفته تجاه البنك ، ولن يقوم أي شخص أو جهة بالتدخل في نشاط البنك المركزي العراقي .))

واكتسب البنك المركزي العراقي استقلاليته أيضاً بموجب الدستور العراقي وعلى وفق الفصل الرابع منه والخاص بالهيئات المستقلة المادة رقم (103) والتي نصت على الآتي :

(دستور جمهورية العراق ، 2005 : 22 )

((أولاًً : يعد كل من البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات ودوائر الأوقاف هيئات مستقلة مالياً وإدارياً وينظم القانون عمل كل هيئة منها .

ثانياً : يكون البنك المركزي العراقي مسؤولاً أمام مجلس النواب ، ويرتبط ديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات بمجلس النواب .))

ومنحت صفة الاستقلالية للبنك المركزي العراقي من أجل الارتقاء وتحسين الواقع الاقتصادي على المدى الطويل إذ جاءت هذه الصفة التي كفلت بموجب المادة رقم (2) من قانون البنك لتحقيق أهداف البنك المركزي في المحافظة على استقرار الأسعار المحلية والتصدي إلى التضخم والمحافظة على استقرار النظام المالي والمحافظة على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق ، وتنجز جميع هذه الأهداف معاً إذا لم تكن هناك تدخلات من قبل أي جهة وكذلك يشرط أن يقوم البنك المركزي العراقي بزيادة شفافية ومصداقية عمله في الوصول إلى أهدافه تجاه الحكومة والسلطة التشريعية والجمهور وهذا الأمر نصت عليه المادة رقم (48) من القانون الخاص بالمراجعة المالية والتدقيق المالي على وفق المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية من أجل زيادة الإفصاح والشفافية. (قاسم ، 2012 : 19)

وأصبح البنك المركزي العراقي مستقلاً بأدواته أيضاً ولم يعد يقرض الحكومة لتمويل العجز في الموازنة العامة على عكس الفترات الماضية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (26) من قانون البنك وهو حظر إقراض الحكومة إذ يمنع البنك المركزي العراقي من منح أي قروض للحكومة ومؤسساتها ولكن يسمح للبنك المركزي العراقي أن يقوم بشراء الأوراق المالية الحكومية بشرط أن تكون عملية الشراء في السوق الثانوية وفي إطار عمليات السوق . (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) ، 2019 : 33 )

وعلى الرغم من حصول البنك المركزي العراقي على الاستقلالية القانونية بعد عام 2003 وذلك على وفق قانون البنك رقم (56) لعام 2004 وكذلك على وفق المادة رقم (103) من الدستور العراقي لكن الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي العراقي هي استقلالية نسبية وليس بالإمكان أن تكون مطلقة خصوصاً في ظل الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط في تمويل الموازنة العامة حيث أن الهدف من هذا الاستقلال النسبي هو لتقليل التدخلات الحكومية قصيرة الأجل وخصوصاً من قبل وزارة المالية في عمل البنك المركزي . ( مرزا ، 2012 : 2 ) . وبالرغم من الاستقلالية القانونية عن الحكومة فقد نص قانون البنك المركزي رقم (56) في المادة رقم (24) على عقد اجتماعات منتظمة بين محافظ أو أحد الممثلين الآخرين للبنك المركزي العراقي مع مسؤولي الحكومة لتبادل المعلومات والأراء عن مدى إمكانية التنسيق بين السياسيين النقدية والمالية وتبادل المعلومات بشأن أمور أخرى. (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) ، 2019 : 32 )

ويرى الباحث أن استقلالية البنك المركزي العراقي يمكن توضيحها من خلال العديد من الأمور وكما يلي :

1. ارتباط البنك المركزي بمجلس النواب فضلاً عن عدم خضوعه لأي جهة أو طرف آخر على وفق الدستور العراقي وكذلك على وفق قانون البنك رقم (56) لعام 2004 .
2. توقف البنك المركزي عن سياسة طبع النقود لتمويل عجز الموازنة العامة إذ لجأت الحكومة لمصادر تمويل أخرى مثل إصدار السندات .
3. تدقيق حسابات البنك المركزي على وفق المعايير الدولية من قبل مدققين دوليين فضلاً عن التدقيق الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية ومن ثم تزداد مصداقية البنك المركزي .
4. القيام بنشر التقارير والبيانات المالية المتعلقة بالبنك المركزي على الموقع الإلكتروني الخاص به حيث أن هذه التقارير والبيانات منشورة ومتاحة للجميع .
5. عدم قيام البنك المركزي بإقران الحكومة ومؤسساتها ولكن يستطيع البنك شراء الأوراق المالية الحكومية من السوق الثانوية فقط على وفق للمادة رقم ( 26 ) من قانون البنك .

**ثانياً: تحديد معايير استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق قانون البنك رقم (56) لعام 2004 (المعدل) :**

تعني استقلالية البنك المركزي ببساطة عدم خضوع البنك المركزي لتأثيرات السلطة التنفيذية وتدخلاتها ولضمان تحقيق هذه الاستقلالية أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبعدها صدرت تعديلات هذا القانون ، إذ يعد هذا القانون من ابرز ملامح السياسة النقدية الجديدة بعد إلغاء القانون رقم (64) لعام 1976 وتعديلاته وقيام البنك المركزي العراقي بعد أحداث عام 2003 باتباع سياسة نقدية تتناسب مع طبيعة توجه السياسة الاقتصادية العامة من خلال اعتماد آلية السوق بدلاً من التخطيط والإدارة المركزية للاقتصاد ، وكذلك يعد هذا القانون هو القانون الأخير من سلسلة القوانين المنظمة لعمل البنك المركزي العراقي منذ تأسيسه ولغاية الآن .

وللتوضيح وبيان مدى تمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلالية من الناحية القانونية سوف يتم التركيز على أهم المواد والقرارات الرئيسية من قانون البنك ، وعليه يمكن توضيح أهم معايير درجة استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق قانون البنك رقم (56) لعام 2004 (المعدل) وكما يلي :

**المعيار الأول : آلية تعيين محافظ البنك المركزي :**

لتوضيح كيفية تعيين محافظ البنك المركزي العراقي فقد نصت المادة رقم (13) من القانون تحت عنوان (تعيين أعضاء المجلس ومدة خدمتهم) الفقرة رقم (1) على ذلك وكما يلي :

(( 1 - (أ) يعين محافظ البنك المركزي العراقي بدرجة وزير باقتراح رئيس مجلس الوزراء ومصادقة مجلس النواب وان يكون من ذوي الخبرة والاختصاص في الشؤون الصيرفية أو المالية أو الاقتصادية . (ب) للمحافظ نائبان يعينان بدرجة وكيل وزارة باقتراح منه وتوصية من مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب وان يكونا من ذوي الخبرة والاختصاص في الشؤون الصيرفية أو المالية أو الاقتصادية . ))

وتوضح المادة رقم (1) والخاصة بتعریف المصطلحات بأن المجلس هو مجلس إدارة البنك المركزي العراقي ، والمحافظ هو محافظ البنك المركزي العراقي ، ونائب المحافظ أي نائب محافظ البنك المركزي العراقي ، وسلطة التعيين يقصد بها رئيس الحكومة ، والهيئة التشريعية هي الهيئة الرئيسية للتشريع في العراق أو أي جهاز فرعي أو تابع لها تخول له سلطة الإشراف على البنك المركزي العراقي عملاً بهذا القانون .

**المعيار الثاني : المدة الزمنية لعمل المحافظ :**

لتوضيح مدة بقاء محافظ البنك المركزي العراقي في عمله وأعضاء المجلس الآخرين فقد نصت المادة رقم (13) من القانون تحت عنوان (تعيين أعضاء المجلس ومدة خدمتهم) الفقرة رقم (1) على ذلك وكما يلي :

(( 1 - (ج) يحتفظ المحافظ ونائبه وأعضاء المجلس الآخرون المنصوص عليهم في المادة رقم (11) من القانون بوظائفهم وعضويتهم في مجلس إدارة البنك لمدة (5 سنوات) قابلة للتجديد . ))

**المعيار الثالث : آلية إقالة محافظ البنك المركزي :**

لتوضيح كيفية إقالة محافظ البنك المركزي العراقي فقد نصت المادة رقم (14) من القانون تحت عنوان (استقالة أعضاء المجلس وإقالتهم) الفقرة رقم (2) على ذلك وكما يلي :

(( 2- لا تقوم سلطة التعيين بإقالة المحافظ أو نائب المحافظ أو أي عضو من أعضاء المجلس من مهام منصبه إلا في الحالات الآتية فقط :

أ- صدور حكم من إحدى المحاكم الجنائية بإدانة الشخص لارتكابه جرم يعاقب عليه القانون بالسجن دون وجود خيار دفع غرامة ، إلا إذا رأت سلطة التعيين أن هذا الحكم قد صدر ضد الشخص بسبب آرائه أو نشاطه الديني أو السياسي .

ب- صدور حكم من محكمة بإشهار إفلاسه .

ج- صدور حكم من محكمة يدينه بسبب ارتكابه سلوكاً يفتقر للأمانة فيما يتعلق بأمور مالية أو أي سلوك آخر مخل .

د- إذا قامت سلطة مختصة بسحب أهلية أو إيقافه من ممارسة مهنته لأسبابسوء سلوك شخصي لا يتعلق بآرائه أو نشاطه الديني والسياسي .

هـ- صدور حكم من محكمة يقتضي بعدم صلاحيته لإدارة شركة أو صدور قرار بهذا المعنى من قبل جهة مختصة .

و- إذا تولى الشخص منصباً أو مركزاً أو وظيفة ، منتهكاً بذلك أحكام الفقرة رقم (3) من المادة رقم (12) أو أحكام الفقرة رقم (3) من المادة رقم (21) من القانون .

ز- إذا كان الشخص مصاباً بمرض نفسي أو جسمناني يجعله في رأي سلطة التعيين غير قادر على أداء واجباته التي ينص عليها هذا القانون .

ح- إذا رأت سلطة التعيين أنه قد انتهك أحكام الفقرتين رقم (1) أو (2) من المادة رقم (15) من القانون .

ط- إذا ما تغيب عن حضور اجتماعات المجلس لفترات متعددة أو لمدة تزيد على ثلاثة أشهر دون الحصول على موافقة المجلس على ذلك ( ))

#### المعيار الرابع : أمكانية عمل المحافظ في مؤسسة أخرى :

لتوضيح أمكانية أو عدم أمكانية عمل محافظ البنك المركزي العراقي في مؤسسات أخرى في أثناء تسلمه مهام عمله كمحافظ للبنك المركزي العراقي فقد نصت المادة رقم (12) من القانون تحت عنوان (الصلاحيات للتعيين والخدمة) الفقرة رقم (3) على ذلك وكما يلي :

(( 3 - يمتلك المحافظ ونائبه وأعضاء المجلس الآخرون في أثناء توليهم لمناصبهم عن القيام بما يلي:

أ- تولي أية وظيفة أخرى غير وظائفهم في البنك المركزي العراقي سواء كان لهذه الوظيفة مقابل مالي أم لا ، ولكن يجوز لهم إلقاء عدد محدود من المحاضرات وممارسة نشاط أكاديمي آخر طالما كان هذا النشاط دون مقابل مادي ولا يتعارض مع أداء الشخص لمهام وظيفته في البنك المركزي العراقي .

ب- شغل أي منصب حكومي آخر غير المنصب الذي شغله في البنك المركزي العراقي إلا في حالة ترشيحه للمنصب من قبل البنك المركزي العراقي .

ج- الانتماء للهيئة التشريعية لأحد أعضائها .

د- العمل كموظف أو مسؤول حكومي .

هـ- العمل كمدير أو موظف أو مسؤول أو مساهم في أي بنك أو أي جهة تخضع لإشراف البنك المركزي العراقي ( ) .

وكذلك نصت المادة رقم (21) من القانون تحت عنوان (تضارب المصالح) الفقرة رقم (4)  
على عدم أمكانية ذلك وكما يلي :

(( 4- لا يجمع أي موظف في البنك المركزي العراقي بين وظيفته في البنك المركزي العراقي وبين وظيفة أخرى سواء كان يتلقى أو لا يتلقى عنها مكافأة مالية ، ومع ذلك يجوز للمجلس وضع إرشادات عامة داخلية تستثنى فيها من هذا الحظر أو الشرط فئات معينة من موظفي البنك المركزي العراقي أو نوعيات معينة من الوظائف مثل التدريس وذلك في حالة اقتناع المجلس بعدم وجود تضارب في المصالح في هذا الشأن . ))

#### **المعيار الخامس : إعداد السياسة النقدية :**

لتوضيح من يقوم بصياغة أو إعداد السياسة النقدية فقد نصت المادة رقم (4) من القانون  
تحت عنوان (المهام) الفقرة رقم (1) على ذلك وكما يلي :

(( 1- في سبيل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة رقم (3) من القانون تشمل مهام البنك المركزي العراقي ما يلي :

أ- صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق ، بما في ذلك سياسة الصرف الأجنبي . ))

وكذلك نصت المادة رقم (16) من القانون تحت عنوان (سلطات المجلس ووظائفه) على ذلك وكما يلي :

(( يلتزم المجلس وهو بصدّر مراعاة تنفيذ الأهداف الرئيسية وغيرها من الأهداف المنصوص عليها في المادة رقم (3) وفي إطار الحدود المنصوص عليها في هذا القانون بما يلي :  
أ- وضع الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية وتعريفها .

ب- صياغة سياسات من شأنها تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية بما في ذلك سياسة سعر الصرف والقيود المفروضة على العمليات التي يقوم بها البنك المركزي العراقي في السوق المفتوح والسياسات الخاصة بنسبة الفائدة التي تفرض على تبيير الأموال للفطاع المصرفي ، وأشكال ومستويات الاحتياطي كافة التي يطلب من المصارف الحفاظ عليها ، إلا أن المجلس لا تكون له سلطة الانضمام إلى نظام لسعر الصرف الثابت مثل اتحاد ندي أو مجلس عملة . ))

#### **المعيار السادس : آلية اتخاذ القرار والتدخل الحكومي :**

لتوضيح من يتخذ القرارات وكيفية التدخل فقد نصت المادة رقم (2) من القانون تحت عنوان (الصفة القانونية والاستقلال) الفقرة رقم (2) على ذلك وكما يلي :

(( 2- يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال فيما يقوم به من مساعٍ بغية تحقيق أهدافه وتنفيذ مهماته ، ويُخضع للمساءلة على وفق ما ينص عليه هذا القانون ، ولا يتلقى البنك المركزي العراقي أية تعليمات من أي شخص أو جهة بما في ذلك الجهات الحكومية إلا فيما ورد فيه نص يقضي بغير ذلك في هذا القانون ، ويتم احترام استقلال البنك المركزي العراقي ولن يسعى أي شخص أو جهة من أجل التأثير على نحو غير ملائم على أي عضو من أعضاء أية هيئة لصنع القرار تابعة للبنك المركزي العراقي فيما يتعلق بالقيام بواجبات وظيفته تجاه البنك ، ولن يقوم أي شخص أو جهة بالتدخل في نشاط البنك المركزي العراقي . ))

وكذلك نصت المادة رقم (24) من القانون تحت عنوان (التشاور مع الحكومة) الفقرة رقم (1) على كيفية تبادل المعلومات بين البنك المركزي والحكومة وكما يلي :

(( 1- يعقد المحافظ والممثلون الآخرون للبنك المركزي العراقي اجتماعات دورية منتظمة مع مسؤولي الحكومة لتبادل المعلومات والأراء عن مدى إمكانية تنسيق السياسات النقدية والمالية ،

ويتبادلون المعلومات بشأن أمور أخرى ذات اهتمام ومسؤولية مشتركة كل في حدود مسؤولياته ))

#### **المعيار السابع : دور البنك المركزي في إعداد الموازنة الحكومية :**

عند النظر والبحث في أقسام و مواد هذا القانون الذي ينظم عمل البنك المركزي العراقي لم نجد أي نص أو مادة قانونية تشير إلى دور البنك المركزي العراقي في إعداد الموازنة العامة في العراق .

#### **المعيار الثامن : أهداف البنك المركزي :**

لتوضيح أهداف البنك المركزي العراقي فقد نصت المادة رقم (3) من القانون تحت عنوان (الأهداف) على الآتي :

(( تتضمن الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق ، ويعمل البنك المركزي العراقي تماشياً مع الأهداف المذكورة سلفاً على تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق . ))

#### **المعيار التاسع : القيود على الاقتراض الحكومي :**

لتوضيح هذه القيود فقد نصت المادة رقم (26) من قانون تحت عنوان (حظر إقراض الحكومة) الفقرة رقم (1) و(2) على ذلك وكما يلي :

((1- لا ينمح البنك المركزي العراقي أية اعتمادات مباشرة أو غير مباشرة للحكومة أو لآية هيئة عامة أو جهة مملوكة للدولة ، مع ذلك يجوز للبنك المركزي العراقي بموجب المادة رقم (30) أن يقدم للمصارف التجارية المملوكة للحكومة والتي تخضع لإشراف البنك المركزي العراقي مساعدات سيولة ، على أن تقدم هذه المساعدات بالشروط والأحكام نفسها التي تنظم تقديم المساعدات لصالح المصارف التجارية الخاصة .

2- يجوز للبنك المركزي العراقي شراء الأوراق المالية الحكومية على أن تقتصر عمليات شراء تلك الأوراق المالية على السوق الثانوي فقط وان يتم الشراء في إطار عمليات السوق . ))

## ثالثاً: تحديد وتحليل درجة استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق المعايير المعتمدة:

يوجد الكثير من المعايير المستخدمة لتحديد درجة استقلالية البنوك المركزية من قبل الباحثين في مختلف بلدان العالم ومنها العراق وبعد أن تم التعرف على معايير الاستقلالية على وفق قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) أصبح بالإمكان تحديد درجة استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق قانون البنك وكذلك في الواقع الفعلي .

ولتحديد درجة استقلالية البنك المركزي العراقي سوف يتم تقسيم معايير الاستقلالية التسعة المذكورة سلفاً على أربع مجتمعات أو معايير رئيسية وذلك بالاعتماد على المقاييس القانوني (الاستقلالية القانوني) لنموذج (Cukierman , et al , 1992 ) ، حيث أن لكل معيار رئيس وزناً نسبياً حسب أهميته وكل معيار رئيس تقسم منه معايير فرعية وكما يلي :

1. معيار المحافظ : وهو المعيار الرئيس الأول ويأخذ وزناً نسبياً مقداره (20%) من الوزن الكلي ، ويضم أربعة معايير فرعية هي ( آلية تعيين المحافظ ، المدة الزمنية لعمل المحافظ ، آلية إقالة المحافظ ، إمكانية عمل المحافظ في مؤسسة أخرى ) .
2. معيار صياغة السياسة النقدية : وهو المعيار الرئيس الثاني ويأخذ وزناً نسبياً مقداره (15%) من الوزن الكلي ، ويضم ثلاثة معايير فرعية هي ( إعداد السياسة النقدية ، آلية اتخاذ القرار والتدخل الحكومي ، دور البنك في إعداد الموازنة الحكومية ) .
3. معيار الأهداف : وهو المعيار الرئيس الثالث ويأخذ وزناً نسبياً مقداره (15%) من الوزن الكلي ، ويضم معياراً فرعياً واحداً وهو ( أهداف البنك المركزي ) .
4. معيار القيود على إقراض الحكومة : وهو المعيار الرئيس الرابع ويمثل المعيار التاسع من معايير استقلالية البنك المركزي العراقي ، ويأخذ وزناً نسبياً مقداره (50%) من الوزن الكلي ، ويضم ثلاثة معايير فرعية هي ( التسليف ، أسعار الفائدة على القروض ، منع البنك من شراء أو بيع أوراق مالية حكومية في السوق الأولى ) .

إذ تتراوح الدرجة الترتيبية لكل معيار فرعي من المعايير المذكورة آنفأ ما بين ( 0-1 ) ، الصفر أقل درجة من الاستقلالية والواحد أعلى درجة من الاستقلالية .

وسوف يتم أتباع الخطوات التالية لتحديد درجة استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) وكما يلي :







3. احتساب درجة الاستقلالية لمعايير الأهداف (المعدل) وكما موضح في الجدول (4) وكما يلي:

#### جدول (4) درجة استقلالية معيار الأهداف

المعيار الرئيس	الآهداف	المعايير الفرعية وخصائصها	الدرجة المختارة	الدرجة الترتيبية
الأهداف	1. أهداف البنك المركزي :			
	استقرار الأسعار هو الهدف الرئيس أو الوحيد في القانون والبنك المركزي له الكلمة الأخيرة في حالة التعارض مع الحكومة	1.00		
	استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد	0.80		
	استقرار الأسعار هو أحد الأهداف مع أهداف أخرى متوافقة كاستقرار النظام المصرفى	0.60		
	استقرار الأسعار هو أحد الأهداف مع وجود أهداف متضاربة مثل التوظيف الكامل	0.40		
	لا توجد أهداف مذكورة في القانون	0.20		
	الأهداف الأخرى المعلنة ولا تشمل استقرار الأسعار	0.00		
(درجة الاستقلالية كمعدل) $1/0.60 = 100 * 0.6 = 60\%$		%60		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نموذج (Cukierman , et al , 1992 )

وعلى وفق معايير استقلالية البنك المركزي العراقي المذكورة سلفاً حصل المعيار الفرعي أهداف البنك المركزي على درجة (0.60) لأن البنك المركزي العراقي يهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار المحلية مع وجود أهداف أخرى .

4. احتساب درجة الاستقلالية لمعايير القيود على إقراض الحكومة (المعدل) وكما موضح في الجدول (5) وكما يلي :





2. وبالنسبة للمعيار الرئيس الثاني وهو صياغة السياسة النقدية قد حصل على درجة استقلالية مقدارها (10%) من الأهمية النسبية (الوزن) المحدد لهذا المعيار وهي (15%) وهي نسبة جيدة ، نستطيع من خلالها القول إن هناك آثاراً إيجابية لمعايير صياغة السياسة النقدية في درجة استقلالية البنك المركزي العراقي وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية .
3. وحصل المعيار الرئيس الثالث وهو الأهداف على درجة استقلالية مقدارها (9%) من الأهمية النسبية (الوزن) المحدد لهذا المعيار وهي (15%) وهي نسبة جيدة ، إذ أن أفضل وضع على وفق هذا المعيار أن يكون هدف استقرار الأسعار هو الهدف الرئيس أو الوحدة في القانون والبنك المركزي له الكلمة الأخيرة في حالة التعارض مع الحكومة وذلك من أجل زيادة درجة استقلالية البنك المركزي ، وعليه يمكن القول إن هناك آثاراً إيجابية لمعايير الأهداف في درجة استقلالية البنك المركزي العراقي وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية .
4. وأخيراً بالنسبة للمعيار الرئيس الرابع وهو القيود على إقراض الحكومة الذي يعد من أهم المعايير المستخدمة في تحديد درجة الاستقلالية نظراً للأهمية النسبية التي يتخذها هذا المعيار ، فقد حصل هذا المعيار على درجة استقلالية مقدارها (45.84%) من الأهمية النسبية (الوزن) المحدد لهذا المعيار وهي (50%) وهي نسبة مرتفعة نظراً للقيود المفروضة على إقراض الحكومة ، ولهذا يمكن القول إن هناك آثاراً إيجابية لهذا المعيار في درجة استقلالية البنك المركزي العراقي وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الثانية .

## • درجة استقلالية البنك المركزي العراقي الفعلية :

ويرى الباحث أن الواقع الفعلي على وفق المدة المحددة للدراسة الحالية (2004-2020) يختلف عما تم احتسابه من خلال المقياس القانوني إذ يوجد العديد من الأمور التي تؤدي إلى تخفيض درجة استقلالية البنك المركزي العراقي المحاسبة على وفق قانون البنك رقم (56) لعام 2004 (المعدل) وهي كالتالي :

1. بالنسبة لمعايير المحافظ :

أن المعيار الفرعي (تعيين محافظ البنك المركزي) يتم عن طريق السلطة التشريعية على وفق المقياس القانوني لكن في عام 2012 تمت إقالة محافظ البنك المركزي العراقي د. سنان الشيببي من قبل السلطة التنفيذية وتعيين محافظ جديد بالوكالة وهو د. عبد الباسط تركي وفي عام 2014 تم تعيين السيد علي محسن العلاق بالوكالة أيضاً من قبل السلطة التنفيذية وفي عام 2020 تم تعيين السيد مصطفى غالب مخيف بالوكالة من قبلها كذلك ، وبهذا أصبحت السلطة التنفيذية هي التي تعيين المحافظ دون الرجوع إلى السلطة التشريعية وهذا مخالف لقانون البنك إذ أن هذا الأمر يضعف من درجة هذا المعيار من (0.50) إلى (0.25).

والمعيار الفرعي (آلية إقالة المحافظ) تم من خلال أسباب لا تتعلق بالسياسة على وفق المقياس القانوني لكن في عام 2012 تمت إقالة د. سنان الشيببي حسب تقدير السلطة التنفيذية هذا الأمر أدى إلى تقليل درجة هذا المعيار من (0.83) إلى (0.17) .

والمعيار الفرعي (إمكانية عمل المحافظ في مؤسسة أخرى) ينص على منع المحافظ من العمل في مؤسسة أخرى على وفق المقياس القانوني لكن تم خرق ذلك عن طريق تعيين د. عبد الباسط تركي محافظاً للبنك المركزي عام 2012 من قبل السلطة التنفيذية وكان لديه منصب رقابي هو رئيس ديوان الرقابة المالية وبعد ذلك مخالفأ لقانون البنك هذا الأمر أدى إلى تقليل درجة هذا المعيار من (1) إلى (0.50) .

والمعيار الفرعي (المدة الزمنية لعمل المحافظ) هو 5 سنوات على وفق المقياس القانوني ، لكن المدة التي سلمها د. سنان الشيببي هي (9 سنوات) والسيد علي محسن العلاق (6 سنوات) وكما موضح في الجدول (7) ، لذلك يعد هذا المعيار هو الوحيد الذي ارتفعت درجته من (0.50) إلى (1) .

**جدول (7) أسماء مسؤولي البنك المركزي العراقي ومدة خدمتهم للمدة (2004-2020)**

الترتيب	اسم المسؤول	المنصب	المدة	عدد السنوات
1	د. سنان الشبيبي	د. سنان الشبيبي	من 2003/9/4 إلى 2012/10/17	9
2	د. عبد الباسط تركي	د. عبد الباسط تركي	من 2012/10/17 إلى 2014/9/9	2
3	السيد علي محسن العلاق	السيد علي محسن العلاق	من 2014/9/7 إلى 2020/9/14	6
4	السيد مصطفى غالب مخيف	السيد مصطفى غالب مخيف	من 2020/9/14 إلى -	-

المصدر : من إعداد الباحث بابعتماد على موقع البنك المركزي العراقي ([www.cbi.iq](http://www.cbi.iq))

وفي ضوء جمع المعايير الفعلية لمعايير المحافظ وبنفس طريقة حساب المقاييس القانوني سالفة الذكر فإن درجة الاستقلالية الفعلية الخاصة بمعيار المحافظ هي (9.6%) وكما يلي :

$$\{ \%9.6 = \%20 * \%48 = 100 * 0.48 = 4 / (1 + 0.50 + 0.17 + 0.25) \}$$

ومن ثم فإن درجة الاستقلالية لمعايير المحافظ والمحاسبة على وفق قانون البنك ستتلاطم من (14.25%) إلى (9.6%) في الواقع الفعلي .

2. بالنسبة لمعايير صياغة السياسة النقدية :

إذ أن المعيار الفرعي (إعداد السياسة النقدية) باقي في يد البنك المركزي على الرغم من مساعي السلطة التنفيذية في صنع السياسة النقدية وتحديد توجهاتها الرئيسة بما يتلاءم مع التزاماتها الدولية وكذلك السعي للحصول على المزيد من التمويل للموازنة العامة للدولة وذلك لتقليل دواعي العجز لديها ، لذلك تبقى درجة هذا المعيار نفسها (1) وكذلك بالنسبة لمعايير الفرعي (دور البنك المركزي في إعداد الموازنة الحكومية) تبقى نفسها (0).

وبالنسبة لمعايير الفرعي (حل التعارض مع الحكومة) فهي المقاييس القانوني يكون من قبل البنك المركزي فقط لكن في الواقع الفعلي نرى الموضوع محصوراً بيد السلطة التنفيذية والتزاماتها للمنظمات الدولية سواء لصدق النقود الدولي أم البنك الدولي وبهذا تقل درجة هذا المعيار من (1) إلى (0.20).

وفي ضوء جمع المعايير الفعلية لمعايير صياغة السياسة النقدية فإن درجة الاستقلالية الفعلية الخاصة بهذا المعيار هي (6%) وكما يلي :

$$\{ \%6 = \%15 * \%40 \} , \{ \%40 = 100 * 0.4 = 3 / (0 + 0.20 + 1) \}$$

ومن ثمَّ فإنَّ درجة الاستقلالية لمعايير صياغة السياسة النقدية والمحاسبة على وفق قانون البنك ستتخفض من (10%) إلى (6%) في الواقع الفعلي .

### 3. بالنسبة لمعايير الأهداف :

نجح البنك المركزي العراقي في تحقيق معدلات تضخم جيدة وحافظ على استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال المدة المحددة للدراسة الحالية لذلك تبقى درجة هذا المعيار نفسها وهي (9%) .

### 4. بالنسبة لمعايير القيود على إقراض الحكومة :

إذ أنَّ المعيار الفرعي ( التسليف ) يمنع البنك المركزي من إقراض الحكومة على وفق المقياس القانوني لكن البنك المركزي العراقي بدأ بعمليات إقراض الحكومة لإخراجها من تداعيات أزمتها المالية وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض عائداتها النفطية وتزامناً مع الالتزامات المالية الكبيرة التي تكبدتها الحكومة العراقية في التصدي لتنظيم داعش عام 2014 وما رافقه من إنفاق عسكري كبير ، حيث تم تمويل الموازنة العامة للدولة عام 2015 بقرض قيمته (4.4) تريليون دينار من البنك المركزي العراقي . ( التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015 : 30 ) ، وكذلك في بداية عام 2020 وما رافق هذا العام من أحداث سياسية ونشوب المظاهرات والأحداث الصحية لأزمة كورونا التي أثرت في الاقتصاد العراقي الذي يعد بلداً ريعياً يعتمد على النفط فقط وفي نهاية عام 2020 قام البنك المركزي العراقي بإقراض الحكومة مرتين الإقراض الأول بمقدار (15) تريليون والإقراض الثاني بمقدار (12) تريليون وذلك لحل أزمة عجز الموازنة ورواتب الموظفين وذلك بموجب قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل عجز الموازنة لعام 2020 . ( قانون رقم (50) ، 2020 : 1 ) ، وبذلك تنازل البنك المركزي العراقي عن جزء من استقلاليته للحفاظ على الاقتصاد العراقي من الانهيار ومساعدة الحكومة وعليه يعد إقراض الحكومة خرقاً لقانون البنك ومن ثم تتحفظ درجة هذا المعيار من (1) إلى (0.33) .

وبالنسبة للمعانيين الفرعيين (أسعار الفائدة على القروض) و(منع البنك المركزي من شراء أو بيع أوراق مالية حكومية في السوق الأولى) تبقى درجتهما أنفسهما وهي (0.75) و (1) على التوالي .

وفي ضوء جمع المعايير الفعلية لمعيار القيود على إقراض الحكومة فإن درجة الاستقلالية الفعلية الخاصة بهذا المعيار هي (34.67%) وكما يلي :

$$\{ \%34.67 = \%50 * \%69.33 = 100 * 0.6933 = 3 / (1+0.75+0.33) \}$$

وعليه فإن درجة الاستقلالية لمعيار القيود على إقراض الحكومة والمحتسبة على وفق قانون البنك ستنخفض من (45.84%) إلى (34.67%) في الواقع الفعلي ، وبعد جمع درجة الاستقلالية الفعلية للمعايير الرئيسية الأربع تكون درجة استقلالية البنك المركزي العراقي الفعلية وهي (59.27%) وكما موضح في الجدول (8) إذ يلاحظ انخفاض درجة استقلالية البنك المركزي العراقي والمحتسبة على وفق قانون البنك من (78.99%) إلى (59.27%) في الواقع الفعلي .

#### جدول (8) درجة استقلالية البنك المركزي العراقي الفعلية

الدرجة الفعلية	الدرجة الترتيبية	المعايير الفرعية	المعيار الرئيس
%9.6	0.25	تعيين محافظ البنك المركزي	المحافظ
	1.00	المدة الزمنية لعمل المحافظ	
	0.17	آلية إقالة محافظ البنك المركزي (الفصل)	
	0.50	إمكانية عمل المحافظ في مؤسسة أخرى	
%6	1.00	إعداد السياسة النقدية	صياغة السياسة النقدية
	0.20	آلية اتخاذ القرار والتدخل الحكومي	
	0.00	دور البنك المركزي في إعداد الموازنة الحكومية	
%9	0.60	أهداف البنك المركزي	الأهداف
%34.67	0.33	التسليف	القيود على إقراض الحكومة
	0.75	أسعار الفائدة على القروض	
	1.00	منع البنك المركزي من شراء أو بيع أوراق مالية حكومية في السوق الأولى	
%59.27		درجة استقلالية البنك المركزي العراقي الفعلية	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نموذج (Cukierman , et al , 1992 ,

حيث أن تتمتع البنك المركزي العراقي بدرجة عالية نسبياً من الاستقلالية حسب قانون البنك تثير تساؤل هل أن هذه الاستقلالية مفيدة ؟ وهل يوجد تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية بصورة عامة ومع السياسة المالية بصورة خاصة ؟ ، يعد هذا الأمر غير واضح

نتيجة الفوضى التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ومع وجود بطاله عالية وبنية تحتية مدمرة ووضع سياسي متقلب وغير مستقر وفقدان الأمن وغيرها من الأمور ، ولمواجهة هذه الأوضاع تقوم الحكومة باتهاب سياسة مالية توسيعية للتصدي إلى البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي وفي المقابل يقوم البنك المركزي العراقي باتهاب سياسة نقدية انكمashية للتصدي إلى التضخم ومن ثم التعارض وعدم وجود تنسيق بين الأهداف المالية والنقدية ، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الاستقلالية لا تتنافى مع ضرورة وجود تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية والتشاور مع الحكومة كما نصت المادة رقم (24) من قانون البنك على تبادل المعلومات والأراء عن مدى إمكانية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لأنه أمر مفيد ومهم للسياسة المالية والاقتصاد العراقي بصورة عامة ولمصلحة البنك المركزي بصورة خاصة.

وقد استطاع البنك المركزي العراقي من خلال معايير الاستقلالية الفعلية من تحقيق درجة مقبولة من الاستقلالية وهي (59.27%) ولكنها لم تصل إلى المستوى الكامل والمطلوب على وفق قانون البنك وذلك بسبب افتقار البيئة الاقتصادية في العراق لمجموعة من المقومات والقدرات وكذلك وجود الكثير من العوائق التي لا تزال تقف إمام الاقتصاد العراقي نحو التوجه إلى اقتصاد السوق ومن ثم ينعكس ذلك سلباً على عملية استقلالية البنك المركزي بشكل كامل ، وهذا الانطباع ينسجم أو يتافق مع الفرضية الرئيسة الثالثة وهي مارس البنك المركزي العراقي استقلاليته بصورة جزئية وليس بالمستوى الكامل والمطلوب .

### المبحث الثالث

#### تحليل العلاقة بين الاستقلالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي

قبل التعرف على أثر استقلالية البنك المركزي العراقي في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما سوف يتم تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمرة (2004-2020) وهذه المتغيرات هي التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي ، إذ سيتم الاعتماد في تحليل هذه المتغيرات على النشرات الإحصائية السنوية والتقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي وكما يلي :

#### **أولاً: تحليل التضخم في العراق للمرة (2004-2020) :**

شهد عام 2003 مرحلة جديدة في تاريخ العراق وهي سقوط النظام السابق إذ تميزت المدة (من عام 2004 ولغاية عام 2007 ) بارتفاع معدلات التضخم السنوية وكما هو موضح في الجدول (9) والشكل (1) ، إذا بلغ معدل التضخم السنوي في عام 2004 (%) 27 ويعود سبب الارتفاع إلى عدة أسباب منها أعمال التخريب والسرقة التي تعرضت لها دوائر ومؤسسات الدولة ومن ضمنها البنك المركزي العراقي وبقية المصارف الحكومية واستبدال العملة القديمة بالعملة الجديدة فضلاً عن زيادة القوة الشرائية للمواطنين والموظفين وزيادة دخلهم نتيجة ارتفاع سلم الرواتب والأجور للعاملين في الدولة الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب الكلي لديهم وخاصة الاستهلاكي ، وارتفع معدل التضخم في عام 2005 إلى (%) 37 نتيجة أزمة الوقود وتردي الأوضاع الأمنية والإقبال الواسع على محطات تعبئة الوقود الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود في السوق السوداء فضلاً عن الانقطاع المتكرر والمستمر في التيار الكهربائي الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة القطاع الحقيقي على تلبية بعض السلع والخدمات مثل الوقود والطاقة مما يعكس ذلك سلباً في تكاليف الإنتاج ، ولقد شهد عام 2006 ارتفاع معدل التضخم إلى أعلى مستوى خلال مدة الدراسة إذ بلغ (%) 53.2 ويعزا سبب الارتفاع إلى عدة أسباب منها تدهور الأوضاع الأمنية ومشكلة أو تعسر نقل البضائع من خلال الحدود وكذلك بين المحافظات بسبب الارتفاع في أسعار النقل والمواصلات نتيجة ارتفاع أسعار الوقود فضلاً عن رفع الدعم عن المشتقات النفطية وذلك عملاً بوصايا صندوق النقد الدولي مما سبب الارتفاع وبصورة كبيرة في أسعارها وكذلك تحرر العديد من السلع والخدمات الأخرى التي كانت موجودة ضمن برنامج الدعم الحكومي .

وسجل معدل التضخم في 2007 تراجعاً إلى (30.8%) وسبب هذا التراجع هو نجاح السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي عن طريق الاستخدام الأمثل لأداته النقدية باستخدام إشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف ، وعلى الرغم من ذلك بقيت معدلات التضخم مرتفعة في هذه السنة وذلك بسبب الأعمال التخريبية المتكررة لأنابيب النفط الخام وكذلك التوقفات التي تحدث في العديد من مصافي النفط بسبب التعرض للأعمال التخريبية أو حدوث خلل فني بسبب تقادمها التكنولوجي الأمر الذي نشط السوق السوداء واستغلالها للوضع .

واستمر البنك المركزي العراقي من خلال قانونه رقم 56 لعام 2004 في تحقيق أهدافه في المحافظة على استقرار الأسعار المحلية والتصدي للمعدلات المرتفعة من التضخم ، ويلاحظ ذلك من خلال معدلات التضخم السنوية التي انخفضت (من عام 2008 ولغاية عام 2013 ) إذ بلغت المعدلات لهذه السنوات ( 1.9% ، 5.6% ، 2.4% ، 2.8% ) على التوالي ويرجع سبب الانخفاض بالشكل الواضح وبالصورة الكبيرة وفي بعض الأحيان تكون سالبة إلى تحسن الأوضاع الأمنية في العراق على خلاف ما كانت عليه معدلات التضخم في المدة من عام 2004 ولغاية 2007 ، وشهدت المدة (من عام 2014 ولغاية 2017 ) ظروفاً قاسية على العراق وظاهرة الركود الذي يعيشها الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض الأسعار العالمية للنفط ودخول داعش للعراق وعلى الرغم من ذلك فقد حافظ البنك المركزي العراقي على معدلات منخفضة من التضخم خلال هذه الأعوام من خلال إعادة النظر بأسلوب ووسائل إعداد وتنفيذ سياساته النقدية إذ بلغت معدلات التضخم السنوية ( 0.2% ، 0.5% ، 1.4% ، 2.2% ) على التوالي ، واستمرت معدلات التضخم بالانخفاض للأعوام (من عام 2018 ولغاية عام 2020) نتيجة تحسن الوضع الأمني وإعلان النصر على داعش في نهاية عام 2017 وكذلك أتباع سياسة نقدية رصينة من قبل البنك المركزي العراقي نجحت في إيجاد قاعدة من الاستقرار النقدي والمالي حيث بلغت معدلات التضخم السنوية ( 0.2% ، 0.4% ، 0.7% ) على التوالي إذ وصل معدل التضخم السنوي إلى المرتبة العشرية السالبة مرة أخرى خلال المدة المحددة للدراسة وهو (-0.2%) في عام 2019 بعد أن سجل أدنى مستوى في عام 2009 وهو (-2.8%).

وللتوسيع طبيعة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي العراقي والتضخم فإنه يلاحظ أن الاقتصاد العراقي قد حقق معدلات تضخم متذبذبة خلال المدة (2004-2020) باستثناء الأعوام الأولى لمدة الدراسة (2004-2007) التي شهدت ارتفاع معدلات التضخم بسبب الفترة الانتقالية التي عاشها العراق والأوضاع الأمنية الصعبة والاختلالات في هيكل الاقتصاد العراقي التي أربكت عمل البنك المركزي العراقي في هذه المدة وكذلك بداية صدور قانون البنك رقم (56)

وصعبه نطبيقه في الواقع ، ولكن بعد هذه المدة استطاع البنك المركزي من تخفيض هذه المعدلات وتسجيل معدلات تضخم متدنية وكان أحد الأسباب في ذلك هو الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 عن طريق صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وما ترتب على ذلك من إتباع سياسة نقدية متشددة من قبل البنك المركزي أدت إلى خفض معدلات التضخم من خلال استخدام أداة سعر الصرف وأداة سعر الفائدة وكما هو موضح في الفقرات التالية ، على العكس من ذلك قبل عام 2003 إذ كانت معدلات التضخم مرتفعة والتي كان سبب ارتفاعها بالدرجة الأولى يعود إلى عدم تمنع البنك المركزي العراقي بالاستقلالية وتبعية سياسته النقدية للسياسة المالية ، وعليه فإن تمنع البنك المركزي بالاستقلالية يقود إلى تحقيق معدلات تضخم متدنية تعكس نجاح السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تحقيق أحد أهدافها والمتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية وجعل معدلات التضخم عند أدنى مستوى ولذلك تعد الاستقلالية شرطاً ضرورياً ومهمأً للتحكم والسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة ، ومن ثم يمكن القول إن هناك علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي العراقي والتضخم بمعنى كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي العراقي أدى ذلك إلى تخفيض معدلات التضخم وبالعكس إذا انخفضت الاستقلالية يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم وهذا ينسجم مع الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى .

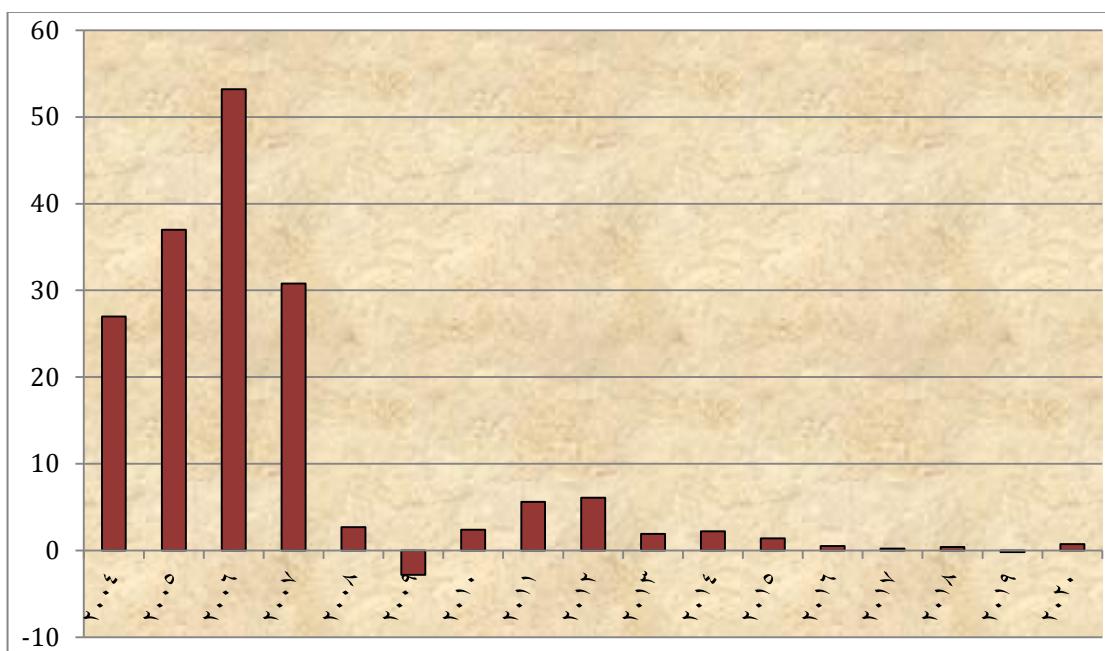
## جدول (9) معدل التضخم السنوي في العراق للمدة (2004-2020)

معدل التضخم السنوي (%)	السنة
27	2004
37	2005
53.2	2006
30.8	2007
2.7	2008
-2.8	2009
2.4	2010
5.6	2011
6.1	2012
1.9	2013
2.2	2014
1.4	2015
0.5	2016
0.2	2017
0.4	2018
-0.2	2019
0.75	2020

المصدر: - البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، للسنوات (2004-2009). سنة الأساس=1993 للمدة (2004-2009) ، سنة الأساس=2007 للمدة (2010-2015) ، سنة الأساس=2012 للمدة (2012-2016) ، سنة الأساس=2015 للمدة (2015-2019).

- البنك المركزي العراقي ، الموقع الإحصائي ، البيانات الاقتصادية والإحصائية ، مؤشرات الأسعار ، مؤشر أسعار المستهلك (CPI) ، التضخم ، لسنة 2020 .

الشكل (1) معدل التضخم السنوي في العراق للمدة (2004-2020)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (9)

## ثانياً: تحليل سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020) :

بعد أحداث عام 2003 حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليته وصدر قانونه الجديد رقم (56) لعام 2004 إذ بدأت عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وجعله اقتصاداً قوياً مبنياً على مرتکزات قوية من أجل التوجه نحو اقتصاد السوق ، وكان يجب على صناع السياسة النقدية اللجوء إلى نظام سعر صرف يتلاءم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة ونظام يستطيع تحقيق التحسن والاستقرار في قيمة الدينار العراقي ومن ثم تحقيق والحفاظ على استقرار الأسعار المحلية والحد من معدلات التضخم .

وعاش العراق خلال المدة ما قبل عام 2003 نظام سعر صرف متعدد إذ بلغ عدد أسعار الصرف التي استخدمت من قبل السياسة الاقتصادية أكثر من (13) سعراً فضلاً عن وجود السوق الموازية للصرف التي كانت تختلف أسعارها باختلاف طبعات العملة العراقية وفئات إصدارها إذ وصفت هذه السوق بالقائدة في تحديد سعر الصرف بناءً على النظام المعوم المطلق ونتج عن ذلك نظام تشوّبه التشوّهات بسبب التعديدية الرسمية في تحديد الأسعار ، وفي نهاية عام 2003 قام البنك المركزي العراقي بإنشاء مزاد العملة الأجنبية ومن ثم انتهاء تطبيق نظام الصرف الثابت المتعدد في العراق وما أفرزته من تشوّهات واعتماد نظام الصرف المعوم المدار بمعنى معوم يتحدد سعر الصرف على وفق العرض والطلب ومدار أي تحت رقابة وأشراف البنك المركزي وذلك للأهمية التي أضافها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي ، وعليه أصبح سعر الصرف بعد عام 2003 هو المثبت الاسمي أو الهدف الوسيط للسياسة النقدية وذلك من أجل تحقيق الهدف النهائي والمتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية.

(صالح، 2010 : 2)

وعند تتبع تطور سعر صرف الدينار اتجاه الدولار الأمريكي للمدة (2004 - 2020 ) و كما هو موضح في الجدول (10) والشكل (2) ، يلاحظ في عام 2004 تحسن في قيمة الدينار العراقي إذ بلغ سعر الصرف الرسمي والموازي (1453) بعد أن كان سعر الصرف الرسمي والموازي في عام 2003 (1896 ، 1936) على التوالي ويرجع السبب في ذلك إلى ممارسة مزاد العملة الأجنبية وإلغاء ظاهرة تعدد أسعار الصرف وكذلك زيادة ثقة المواطنين بالدينار العراقي نتيجة تبديل العملة القديمة بعملة جديدة ، وشهد عاما 2005 و 2006 تدهوراً في قيمة الدينار العراقي وذلك بارتفاع سعر الصرف الرسمي إلى (1467 ، 1469) على التوالي وكذلك ارتفاع سعر الصرف الموازي إلى (1472 ، 1475) على التوالي وبمعدل نمو سنوي (1.3 %) ،

(%) على التوالي ويرجع ذلك لعدة أسباب وهي الأوضاع الأمنية الصعبة وغلق المنافذ وتأثيرها في حركة الاستيراد ، وظهور الشائعات بخصوص بدء نفاذ الدولار في البنك المركزي وتوقف البنك عن البيع في مزاد العملة مما أدى إلى زيادة الطلب وبكميات كبيرة من قبل المصارف وزبائنهم على الدولار في المزاد ، وزيادة رحلات السفر والهجرة خارج العراق أدت إلى زيادة الطلب على الدولار ، وكذلك عدم توفير مواد البطاقة التموينية للوكالء من قبل وزارة التجارة وظهور شائعات سحب البطاقة من المواطنين تدريجياً ومن ثم ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة عمليات الاستيراد كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب على الدولار في المزاد وارتفاع أسعاره في السوق .

وتحسن قيمه الدينار العراقي في عام 2007 وذلك بانخفاض سعر الصرف الرسمي إلى (1255) وبمعدل نمو سنوي سالب (-14.4) يدل على ارتفاع قيمه الدينار وكذلك انخفاض سعر الصرف الموازي إلى (1267) وبمعدل نمو سنوي سالب أيضاً (-14.1)، واستمر سعر الصرف الرسمي والموازي بالانخفاض في عام 2008 إلى (1203 ، 1193) على التوالي ويرجع السبب في تحسن قيمة الدينار العراقي في عامي 2007 و 2008 إلى استقرار الأوضاع الأمنية في البلد وبسبب السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي الهدافه إلى تقوية ودعم سعر صرف الدينار اتجاه الدولار وتخفيض معدلات التضخم في البلد ودفع عجلة النمو إلى الإمام ، وحافظ البنك المركزي العراقي على استقرار سعر الصرف الرسمي خلال المدة من عام 2009 ولغاية عام 2011 إذ بلغ السعر (1170) في حين بلغ سعر الصرف الموازي خلال المدة من عام 2009 ولغاية 2011 (1182 ، 1186 ، 1196) على التوالي وبمعدلات نمو سنوية (-1.7% ، -0.3% ، -0.3%) على التوالي ويرجع السبب إلى تحسن الأوضاع الأمنية والسياسة النقدية للبنك المركزي في تقوية قيمة الدينار العراقي.

وشهد عاماً 2012 و 2013 استقرار أسعار الصرف الرسمية عند السعر (1166) وبمعدل نمو سنوي سالب (-0.3%) وارتفاع في سعر الصرف الموازي في هذين العامين إذ بلغ السعر (1232 ، 1233) على التوالي وبمعدل نمو (3% ، -0.03%) ويرجع السبب في ارتفاع سعر الصرف الموازي إلى تأزم الظروف الإقليمية وزيادة الطلب على الدولار لأغراض المضاربة وذلك بعد فرض عقوبات اقتصادية على إيران والخوف من تهريب الدولار ، وفي عام 2014 وما تلاه العراق من صدمة انخفاض أسعار النفط العالمية وصدمة دخول داعش أدى ذلك إلى رفع سعر الصرف الرسمي إلى (1188) بمعدل نمو سنوي (1.8%) وانخفاض سعر الصرف الموازي إلى (1214) وبمعدل نمو سنوي (-1.4%) أي ارتفاع قيمة الدينار ويرجع السبب في

ذلك إلى إصدار البنك المركزي العراقي تعليمات جديدة بخصوص بيع وشراء العملة الأجنبية والتي من خلالها شدد البنك سياسته وذلك بفرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسيل الأموال والتدفقات غير القانونية للنقد الأجنبي .

وفي الأعوام 2015 و2016 و2017 ارتفع سعر الصرف الرسمي ليلبلغ (1190) وحاول البنك المركزي الحد من ارتفاع سعر الصرف وذلك بتغطية الطلب المحلي على الدولار من احتياطياته الأجنبية ، وارتفع سعر الصرف الموازي في هذه الأعوام إلى الأسعار ( 1247 ، 1275 ، 1258 ) على التوالي وذلك بسبب ارتفاع سعر الصرف الرسمي وزيادة الطلب على الدولار وقلة المعروض منه في هذه المدة ، وخلال عامي 2018 و2019 استقر سعر الصرف الرسمي على سعر (1190) وبمعدل نمو سنوي صفرى مما أدى إلى تحسن في قيمة الدينار العراقي وانعكس ذلك في تقليص الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي إذ انخفض سعر الصرف الموازي إلى (1208.925 ، 1196.135) على التوالي وبمعدل نمو سنوي سالب مقداره ( -3.9% ، -1%) على التوالي وهذا يدل على نجاح السياسة النقدية خلال هذين العامين في تحقيق الاستقرار العالى في سعر صرف الدينار العراقي .

وشهد عام 2020 ارتفاع في سعر الصرف الرسمي إلى (1192.17) وارتفاع سعر الصرف الموازي إلى (1233.95) وبمعدل نمو سنوي (3.1%) إذ تم رفع سعر الصرف في نهاية عام 2020 ويرجع السبب إلى تأثيرات جائحة كورونا وتدور أسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثيرها في اقتصادات الدول بصورة عامة والاقتصاد العراقي بصورة خاصة كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على مورد واحد وهو النفط ومن ثم تراجع الإيرادات النفطية التي يعتمد عليها العراق في تمويل نفقاته الأمر الذي تسبب بحدوث عجز في الميزانية العامة وعدم القدرة على تأمين الرواتب والأجور، وبعد عجز السياسة المالية تطلب الأمر تدخل السياسة النقدية والتنسيق مع السياسة المالية من أجل وضع حلول للخروج من هذه الأزمة ومن هذه الحلول تخفيض قيمة الدينار العراقي وذلك برفع سعر صرف الدولار من أجل خفض الطلب الكلي على الدولار ومن ثم انخفاض الاستيرادات وتحسن وضع ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطيات الأجنبية نتيجة قلة الطلب عليه لارتفاع سعره فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية للمنتج المحلي مما يقلل من البطالة نتيجة فتح عدة مشروعات جديدة ، ولكن هناك آثار سلبية لهذا الحل منها زيادة النفقات العامة بالدينار بالارتفاع في مستوى الأسعار نفسه وكذلك سوف تتأثر الطبقات الفقيرة في المجتمع وبحسب النسبة المحتملة لارتفاع المستوى العام للأسعار .

ولتوضيح طبيعة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي العراقي وسعر الصرف فإنه يلاحظ خلال المدة المحددة للدراسة (2004-2020) أن البنك المركزي العراقي قد حافظ على الاستقرار النسبي لأسعار الصرف أي استقرار قيمة العملة العراقية الأمر الذي انعكس على انخفاض معدلات التضخم إلى المراتب العشرية السالبة إذ وصل معدل التضخم إلى (-2.8%) في عام 2009 و(0.2%) في عام 2019 ، حيث أن سعر الصرف يعد من المتغيرات المهمة والمؤثرة في تحقيق استقرار الأسعار وتخفيف معدلات التضخم لذلك لجأ البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 وبعد حصوله على الاستقلالية إلى إنشاء مزاد العملة الأجنبية الذي يعد من الأدوات النقدية المستحدثة غير المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي من أجل سحب السيولة الفائضة والحفاظ على استقرار قيمة العملة العراقية ، وقد استطاع البنك المركزي العراقي من خلال هذا المزاد من منح سياساته النقدية القدرة على التدخل في تحديد سعر الصرف فضلاً عن إشباع الطلب على العملة الأجنبية من قبل القطاع الخاص وذلك من أجل توفير الاستقرار لقيمة الدينار العراقي ومن ثم تحقيق استقرار الأسعار والحد من معدلات التضخم وهذا يعكس نجاح واستقلال السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استخدام سعر الصرف كمثبت اسمي للسياسة النقدية ومحفز للنشاط الاقتصادي ، ومن ثم يمكن القول إن هناك علاقة طردية بين استقلالية البنك المركزي العراقي وسعر الصرف بمعنى كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي العراقي أدى ذلك إلى تحسن في قيمة العملة العراقية أي تحسن سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي وبالعكس إذا انخفضت الاستقلالية يؤدي ذلك إلى تدهور سعر الصرف وهذا ينجم مع الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى .

## جدول (10) معدل سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي للمدة (2004-2020)

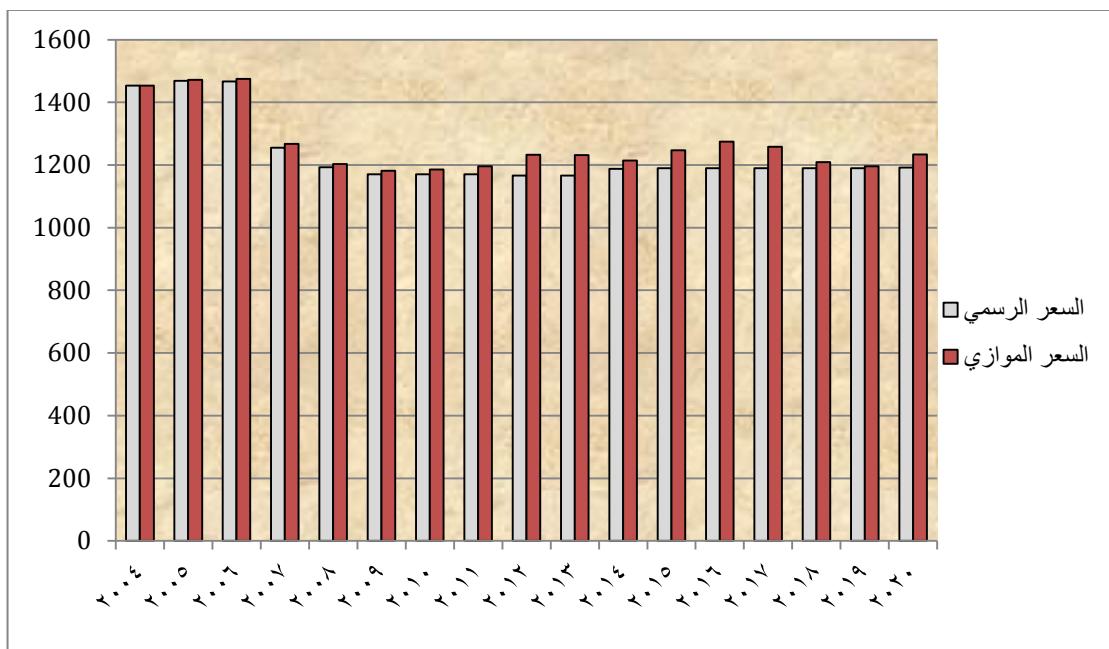
معدل النمو السنوي %	السعر الموازي	معدل النمو السنوي %	السعر الرسمي	السنة
—	1453	—	1453	2004
1.3	1472	1.1	1469	2005
0.2	1475	-0.1	1467	2006
-14.1	1267	-14.4	1255	2007
-5	1203	-4.9	1193	2008
-1.7	1182	-1.9	1170	2009
0.3	1186	0	1170	2010
0.8	1196	0	1170	2011
3	1233	-0.3	1166	2012
-0.08	1232	0	1166	2013
-1.4	1214	1.8	1188	2014
2.7	1247	0.1	1190	2015
2.2	1275	0	1190	2016
-1.3	1258	0	1190	2017
-3.9	1208.925	0	1190	2018
-1	1196.135	0	1190	2019
3.1	1233.95	0.1	1192.17	2020

المصدر: - البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والابحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، لسنوات (2019-2004).

- البنك المركزي العراقي ، الموقع الإحصائي ، البيانات الاقتصادية والإحصائية ، مؤشرات الأسعار ، سعر الصرف ، لسنة 2020 .

- العمود (3، 5) من إعداد الباحث .

**الشكل (2) معدل سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي للمدة (2004-2020)**



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (10)

### ثالثاً: تحليل سعر الفائدة في العراق للمدة (2004-2020) :

ذهب العديد من البلدان المتقدمة والنامية إلى ترك أداة عرض النقد أو إعطائها دوراً ثانوياً نتيجة الابتكارات والتطورات الحديثة في الأسواق المالية وأنظمة المدفوعات ، والاتجاه إلى أداة أخرى وهي سعر الفائدة قصيرة الأجل واستخدامها كهدف وسيط لاستهداف التضخم والتصدي له. (داغر ومحى، 2014: 259) .

واستخدم البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 سعر الفائدة كسعر تأشيري يتحدد على وفق قاعدة تاييلور من أجل استهداف التضخم بمعنى تحديد سعر الفائدة كأداة وهدف وسيط لبلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية والمتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية ، وتنص قاعدة تاييلور على أن ((السياسة النقدية الجيدة هي التي تعمل على جعل سعر الفائدة الأساس (سعر البنك) السائد في السوق النقدي دالة طردية في كل من التضخم وفجوة الناتج ، بمعنى ربط سعر الفائدة بحالة الاقتصاد فيرفع هذا السعر عندما يكون هناك تضخم أعلى من المعدلات المستهدفة وخفضه في حالة اتجاه الاقتصاد نحو الركود)) . (التقرير الاقتصادي السنوي، 2008 : 43)

وكذلك جاء اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط من أجل تحفيز المصارف العراقية وتوجيهها إلى مجموعة التسهيلات القائمة بالإقراض والإيداع التي منحها البنك المركزي العراقي في عام 2004 من أجل زيادة الروابط بين المصارف والبنك المركزي . (التقرير الاقتصادي السنوي 2005، 14) ، وهذا ما أكدته قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 في المادة رقم (28) تحت عنوان عمليات السوق المفتوح والتسهيلات القائمة على الآتي ((يجوز للبنك المركزي العراقي في سبيل تحقيق أهدافه أن يقدم تسهيلات عامة للمصارف التجارية المرخصة أو الحائزه على تصريح من البنك المركزي العراقي بموجب القانون المصرفي وطبقاً للقواعد التي نص عليها وحددها البنك المركزي العراقي)). (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) ، 2019 : 35)

و عند تتبع سعر الفائدة للبنك المركزي العراقي خلال المدة (2004-2020) يلاحظ أن هناك اتجاهين يتذهما سعر الفائدة ، الاتجاه الأول هو الاتجاه الانكماسي للسياسة النقدية من عام 2004 ولغاية عام 2007 والاتجاه الثاني هو الاتجاه التوسيعى للسياسة النقدية من عام 2008 ولغاية عام 2020 وكما هو موضح في الجدول (11) والشكل (3) .

إذ بدأ البنك المركزي العراقي بسعر فائدة (6%) في عام 2004 بعد أن جاء قراره بتحرير أسعار الفائدة على الودائع والائتمان والأوراق المالية التي تأخذها أو تدفعها المصارف المجازة في العراق ، وفي عام 2005 قام البنك المركزي العراقي برفع سعر الفائدة إلى (7%) وبمعدل نمو سنوي (16.6%) ، ورفع سعر الفائدة في عام 2006 إلى (16%) وبمعدل نمو سنوي (128.5%) ، وكذلك استمر برفع سعر الفائدة في عام 2007 إلى (20%) وبمعدل نمو سنوي (25%) وبذلك وصل مستوى سعر الفائدة إلى أعلى مستوى خلال مدة الدراسة ، ويعود سبب الرفع المتكرر لسعر الفائدة من قبل البنك المركزي العراقي من أجل التصدي إلى الارتفاع في معدلات التضخم السنوية خلال المدة من عام 2005 ولغاية عام 2007 إذ بلغت معدلات التضخم في هذه المدة أعلى المستويات خلال مدة الدراسة إذ بلغت (30.8% ، 53.2% ، 37%) على التوالي وكما هو موضح في جدول (9) ، وكذلك من أجل تحقيق استقرار النظام المالي وتشجيع النشاط الاقتصادي وتنظيم تحديد الائتمان والاستثمارات في المجالات المسموح بها لغرض تنفيذ العمليات المصرفية بالشكل الصحيح وتنفيذًا للسياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي ، حيث أن سعر الفائدة المرتفع يعمل على حذب إيداعات عالية من قبل المصارف إلى البنك المركزي فضلاً عن تأثيره في معدلات السيولة الفائضة بما يخدم أهداف السياسة النقدية في التصدي إلى معدلات التضخم بصورة خاصة والاستقرار الاقتصادي بشكل عام ، ومن ثم فإن المدة (2004-2007) توضح الاتجاه الانكماشي للسياسة النقدية .

وبدأت أسعار الفائدة بالانخفاض إذ انخفضت في عام 2008 إلى (16.75%) بعد أن كانت (20%) في عام 2007 وبمعدل نمو سنوي سالب (-16.2%) يدل على الانخفاض في سعر الفائدة ، وخفض سعر الفائدة إلى النصف تقريباً في عام 2009 إذ بلغ (8.83%) وبمعدل نمو سنوي سالب (-47.2%) ، وكذلك استمر خفض سعر الفائدة في عام 2010 إلى (6.25%) وبمعدل نمو سنوي سالب (-29.2%) ، ويرجع السبب في انتهاج سياسة تخفيض سعر الفائدة إلى الانخفاض الواضح في معدلات التضخم السنوية للمدة من عام 2008 ولغاية عام 2010 إذ بلغت معدلات التضخم السنوية خلال هذه المدة (2.4% ، 2.8% ، 2.7%) على التوالي وكما هو موضح في الجدول (9) ، وكذلك من أجل تحقيق الاستقرار النقدي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الائتماني لدى الجهاز المركزي لغرض تمويل المشروعات التنموية .

واستمر التخفيض من قبل البنك المركزي لسعر الفائدة ليستقر عند معدل (6%) خلال المدة من عام 2011 ولغاية عام 2015 بعد أن كان (6.25%) في عام 2010 ، وفي عام 2016

انخفض سعر الفائدة إلى (4.33%) وبمعدل نمو سنوي سالب (-27.8) ويرجع السبب في الانخفاض إلى ما عاشه العراق من أوضاع صعبة خلال عام 2014 ودخول داعش وما تسبب به من تدمير للبني التحية والمشروعات ونتيجة لذلك قام البنك المركزي بتحفيض سعر الفائدة من أجل تحفيز النشاط الانتماني لدى الجهاز المصرفي لغرض تمويل المشروعات التنموية ، وقد استمر البنك المركزي بتحفيض سعر الفائدة ليصل في عام 2017 إلى (4%) وبمعدل نمو سنوي (7.6%) وذلك من أجل استمرار الدعم لتمويل المشروعات التنموية وإعادةعمار المناطق المحررة أبان إعلان النصر على داعش في نهاية عام 2017 ، واستقر سعر الفائدة عند معدل (%)4 خلال المدة من 2018 ولغاية نهاية مدة الدراسة عام 2020 .

وفي ظل تداعيات جائحة كورونا التي جاءت في نهاية عام 2019 وما زالت موجودة نهاية مدة الدراسة عام 2020 والتي على أثرها تلقت السياسة النقدية العديد من التحديات إذ واجه البنك المركزي العراقي هذه التحديات من خلال تفزيذ مجموعة من الحلول الخاصة بسعر الفائدة وتحفيز الإنتمان ودعم السيولة وكذلك من أجل تخفيض حجم الأعباء على قطاع الأسر وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيلات الإنتمان بسبب انخفاض التدفقات النقدية وارتفاع نسبة الدين وهذه الحلول هي كالتالي : (البنك المركزي العراقي ، 2021 : 14)

1. واصل البنك المركزي استخدام سعر الفائدة عند سعر (4%).
2. قام البنك المركزي بتقليل نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية من (15%) إلى (13%) ولغاية (6) أشهر من أجل دعم السيولة .
3. عمل البنك المركزي على منح تسهيلات مصرافية عن طريق إعادة جدولة القروض المصرفية الموجودة لدى مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة وبالخصوص التي تأثرت من جائحة كورونا إذ قام بتحفيض تكلفة القرض وتمديد مدة القرض لها .
4. مواصلة البنك المركزي مساندة الأنشطة الحقيقة عن طريق سياسة الإقراض التي أتبعها البنك وبمشاركة المصارف العراقية منذ عام 2016 لغرض دعم وتحريك التنمية الاقتصادية.
5. قام البنك المركزي بإعطاء مهلة للمستفيدين من مبادرة البنك بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسداد الأقساط المترتبة عليهم لمدة (3) أشهر دون رفع سعر الفائدة عليهم وهذه القروض هي قروض المصرف العقاري وصندوق الإسكان .

ويلاحظ أن سعر الفائدة المنخفض يعكس رغبة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وتحفيزه وإخراج الاقتصاد من حالة الركود الاقتصادي من

خلال إعطاء إشارة إلى المصادر بخفض سعر الفائدة ومن ثم انخفاض تكلفة الإقراض الأمر الذي يترتب عليه زيادة الإنفاق الاستثماري وذلك بزيادة الطلب على القروض ومن ثم زيادة مستوى الطلب الكلي ومن ثم يعود الاقتصاد إلى توازنه ، ومن ثم فإن المدة (2008-2020) توضح الاتجاه التوسيعى للسياسة النقدية .

ولتوضيح طبيعة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي العراقي وسعر الفائدة فإنه يلاحظ خلال المدة المحددة للدراسة (2004-2020) أن استخدام أداة سعر الفائدة من قبل البنك المركزي العراقي في إطار تعامله مع الجهاز المصرفي قد أحرز تقدماً في التصدي لمعدلات التضخم المرتفعة والمستمرة التي أصابت الاقتصاد العراقي والتي ورثها قبل صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لعام 2004 والأعوام التي تلت عام 2003 ولغاية عام 2007 ، حيث أن تتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلالية جعلته قادرًا على تحديد سعر الفائدة المناسب وبحرية تبعًا لحالة الاقتصاد وبعيدًا عن التدخلات والتأثيرات الحكومية من أجل التصدي إلى التضخم بالرغم من الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وضعف السوق المالي فضلاً عن ضعف الائتمان المحلي والكثير من الأسباب التي تعرقل استخدام أداة سعر الفائدة في التصدي إلى التضخم في العراق ، فقد تم رفع وخفض سعر الفائدة خلال المدة المحددة للدراسة (2004-2020) بناءً على ارتفاع وانخفاض معدل التضخم وهذا يتماشى مع قاعدة تايلور بأن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم وهذا ما تم ملاحظته عند تتبع مسار معدل التضخم وسعر الفائدة معاً وكما هو موضح في الشكل (4) ، وبهذا حققت أداتا سعر الصرف وسعر الفائدة بعد عام 2003 نجاحاً في التصدي لمعدلات التضخم المرتفعة وجعلها تستقر عند معدلات متدنية وصلت إلى المراتب العشرية السالبة ولكن الزخم الأكبر في التصدي لمعدلات التضخم يقع على عاتق أداة سعر الصرف من خلال مزاد العملة الأجنبية ، وعليه وبما أن هناك علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي العراقي والتضخم كما تم ذكره آنفًا ومن ثم فإن هناك علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي العراقي وسعر الفائدة بمعنى كلما ارتفعت درجة الاستقلالية يؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة نتيجة انخفاض معدل التضخم وهذا ينسجم مع الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى .

## جدول (11) سعر الفائدة لدى البنك المركزي العراقي للمرة (2004-2020)

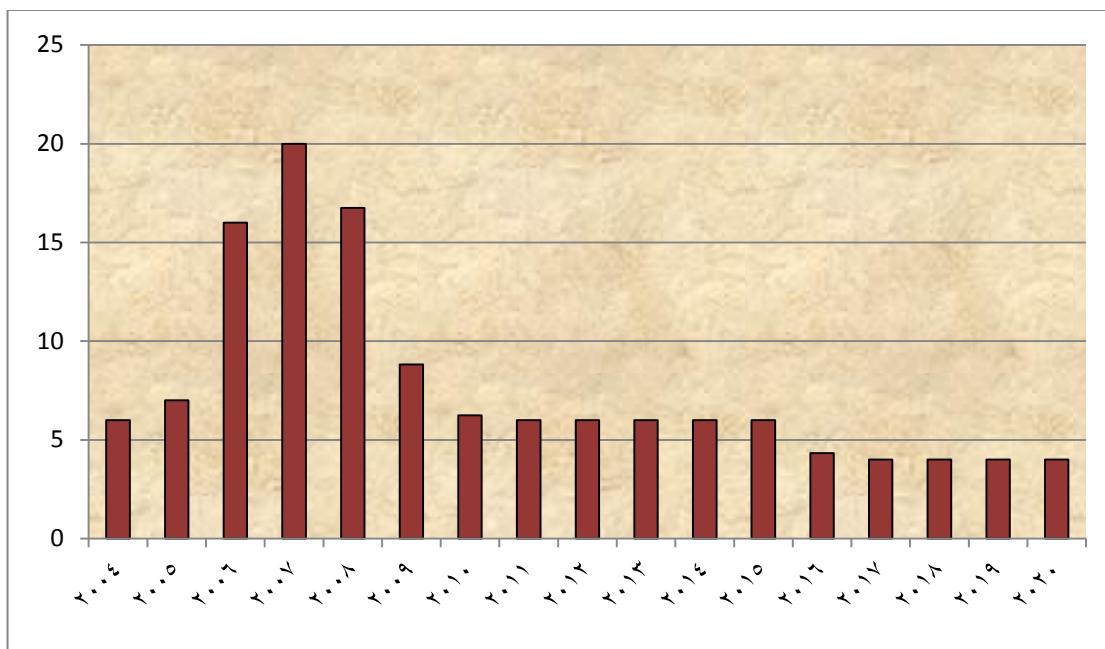
معدل النمو السنوي (%)	سعر الفائدة (%)	السنة
—	6	2004
16.6	7	2005
128.5	16	2006
25	20	2007
-16.2	16.75	2008
-47.2	8.83	2009
-29.2	6.25	2010
-4	6	2011
0	6	2012
0	6	2013
0	6	2014
0	6	2015
-27.8	4.33	2016
-7.6	4	2017
0	4	2018
0	4	2019
0	4	2020

المصدر: - البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والابحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ،  
للسنوات (2019-2004).

- البنك المركزي العراقي ، الموقع الإحصائي ، البيانات الاقتصادية والإحصائية ، مؤشرات  
الأسعار ، سعر فائدة البنك المركزي العراقي ، لسنة 2020 .

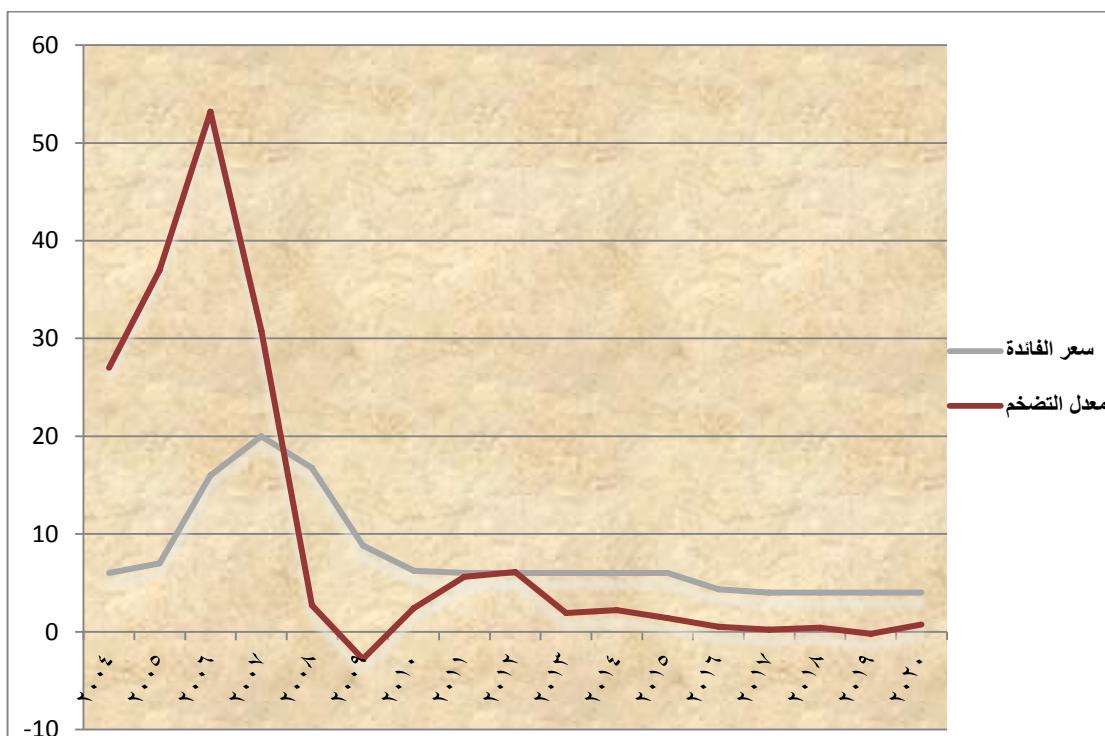
- العمود 3 من إعداد الباحث .

الشكل (3) سعر الفائدة لدى البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2020)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (11)

الشكل (4) سعر فائدة البنك المركزي ومعدل التضخم في العراق للمدة (2004-2020)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (9) وجدول (11)

#### رابعاً: تحليل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020) :

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المهمة التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للبلد حيث أن تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي وقطاعاته يعد من الأمور الأساسية للتعرف على أماكن الخلل وإمكانية معالجتها ، وعند تتبع الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020) نشاهد أن هناك ارتفاعاً وانخفاضاً في مستوى الناتج المحلي الإجمالي وتبعاً للتقلبات الاقتصادية وكما هو موضح في الجدول (12) والشكلين (5) و(6).

في عام 2004 بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (53,235,359) مليون دينار وبالأسعار الثابتة (41,608) مليون دينار وعلى الرغم من رفع الحصار الاقتصادي عن العراق إلا أن قطاعاته الاقتصادية لا تزال تعاني من التدهور وذلك بسبب استمرار الوضع الأمني السيئ وتعطل الاستثمارات الخارجية والداخلية مما أدى إلى تدني مستوى الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام ، وبعد عام 2004 وخلال المدة من عام 2005 ولغاية عام 2008 سجل مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً إذ بلغ (73,533,599 ، 95,587,955 ، 111,455,813 ، 157,026,062 ، 43,439 ، 47,851 ، 48,511 ، 51,717) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي موجب (38% ، 30% ، 17% ، 41%) على التوالي وسجل كذلك الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً إذ بلغ (43,439 ، 47,851 ، 48,511 ، 51,717) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي موجب (4.4% ، 10.2% ، 14.1% ، 6.6%) على التوالي ، ويرجع سبب الارتفاع في الناتج إلى التحسن النسبي في الوضع الأمني والاقتصادي للبلاد وكذلك زيادة عائدات النفط المصدر نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية لأن العراق يعتمد وبشكل كبير على القطاع النفطي في تكوين ناتجه المحلي الإجمالي ، وسجل عام 2008 أعلى معدل نمو في الناتج بالأسعار الجارية خلال مدة الدراسة وهو (41%).

وشهد عام 2009 انخفاضاً في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى (130,643,200) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (-17%) يدل على الانخفاض ويعود سبب ذلك إلى التراجع الحاصل في أسعار النفط نتيجة تأثيرها بالأزمة المالية العالمية إذ انخفض معدل سعر برميل النفط الخام لعام 2009 بنسبة (33.6%) قياساً بالعام 2008 ولذلك تأثر القطاع النفطي في العراق ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي ، فيما سجل الناتج بالأسعار الثابتة ارتفاعاً إذ بلغ (54,721) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي موجب (5.8%) ويرجع سبب التباين بين الناتج بالأسعار الجارية والثابتة إلى تأثيرات أسعار المخضض الضمني للناتج المحلي الإجمالي ، في

حين شهدت بقية القطاعات الاقتصادية معدلات نمو وبدرجات متفاوتة . ( التقرير الاقتصادي السنوي ، 2009 : 7 )

وسجلت المدة من عام 2010 ولغاية عام 2013 ارتفاعاً في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ( 162,064,566 ، 217,327,107 ، 254,225,491 ، 273,587,529 ) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي موجب ( 24% ، 34% ، 17% ) على التوالي وكذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ( 57,752 ، 63,650 ، 71,681 ، 75,686 ) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي موجب ( 5.5% ، 10.2% ، 12.6% ، 15.6% ) على التوالي ، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط إذ ارتفع معدل سعر برميل النفط الخام للأعوام 2010 و 2011 و 2012 بنسبة ( 37.6% ، 28.2% ) على التوالي فضلاً عن التحسن النسبي في معدلات نمو بعض الأنشطة الاقتصادية وبنسب متفاوتة . ( التقرير الاقتصادي السنوي ، 2010 ، 2011 ، 2012 ) : صفحات مختلفة )

وشهد عاماً 2014 و 2015 انخفاضاً في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ( 194,680,972 ، 266,332,655 ) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي سالب ( -3% ، -27% ) على التوالي وكذلك انخفاض الناتج بالأسعار الثابتة في عام 2014 إلى ( 72,736 ) مليون دينار ويرجع السبب إلى الانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط العالمية وما نتج عنه من آثار سلبية في الموازنة العامة للدولة التي تعتمد بشكل رئيس على إيرادات النفط بنسبة ( 95% ) إذ تراجع سعر برميل النفط من ( 105 ) دولار إلى ( 70 ) دولاراً مما أدى إلى حدوث عجز كبير في الموازنة مع تزامن الإنفاق العسكري الكبير للتصدي لتنظيم داعش الإرهابي مما أثر في نشاط معظم القطاعات الاقتصادية ، في حين شهد الناتج بالأسعار الثابتة عام 2015 ارتفاعاً إلى ( 183,616,252 ) مليون دينار وذلك بسبب تأثيرات أسعار المخضض الضمني للناتج المحلي الإجمالي لاعتماد سنة الأساس عام 2007 . ( التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014 ، 2015 ) : صفحات مختلفة )

وسجلت المدة من عام 2016 ولغاية عام 2019 ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ( 196,924,142 ، 221,665,710 ، 268,918,874 ، 277,884,869 ) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية موجبة بلغت ( 1% ، 13% ) على التوالي في حين بلغ الناتج بالأسعار الثابتة ( 208,932,110 ، 223,075,021 ، 210,532,887 ، 205,130,067 ) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو

سنوية (13.8% ، 2.6% ، 5.9%) على التوالي ، ويرجع سبب الارتفاع في نمو الناتج إلى ارتفاع أسعار النفط إذ بلغ سعر البرميل في عام 2017 (49.3) دولاراً مقابل (36) دولاراً في عام 2016 وارتفع خلال عام 2018 بنسبة (33.1%) ، وكذلك يرجع سبب الارتفاع في عام 2019 إلى زيادة كمية إنتاج النفط الخام فضلاً عن الانتعاش في النشاط الاقتصادي غير النفطي ولاسيما قطاع الزراعة والكهرباء والماء . ( التقرير الاقتصادي السنوي ، 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 ) : صفحات مختلفة )

وسجل عام 2020 أقل معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة خلال مدة الدراسة ، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى (198,774,325) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (-28%) ، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (188,112,266) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (-15.7%) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تدهور أسعار النفط العالمية نهاية عام 2019 نتيجة تأثيرات جائحة كورونا التي أثرت في الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على النفط ومن ثم تراجع الإيرادات النفطية التي يعتمد عليها العراق في تمويل نفقاته الأمر الذي تسبب بحدوث عجز في الموازنة العامة للدولة وعدم القدرة على تأمين الرواتب والأجور في نهاية عام 2020 .

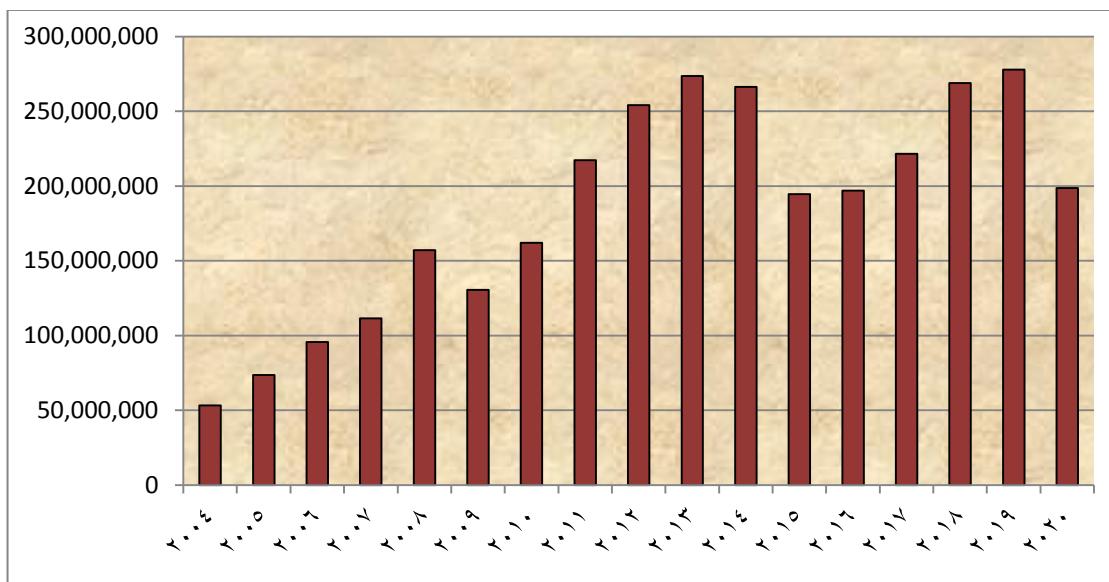
وللتوضيح طبيعة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي العراقي ونمو الناتج المحلي الإجمالي فإنه يلاحظ خلال المدة المحددة للدراسة (2004-2020) أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق شهد ارتفاعاً وانخفاضاً بسبب العديد من العوامل غير الاستقلالية ومن هذه العوامل ارتفاع وانخفاض أسعار النفط العالمية وبقية أسعار القطاعات الأخرى المكونة للناتج المحلي الإجمالي والظروف الأمنية الصعبة للعراق ودخول تنظيم داعش وكذلك الظروف الصحية لتأثيرات جائحة كورونا التي أثرت في مفاصل الدولة كافة فضلاً عن كمية ومستوى تشغيل الموارد الاقتصادية المتاحة وزيادة حجم إنتاج وتصدير النفط الخام ، ومن ثم يمكن القول إنه لا يوجد أي تأثير واضح لاستقلالية البنك المركزي العراقي في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا لا يتحقق مع الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى .

## جدول (12) الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)

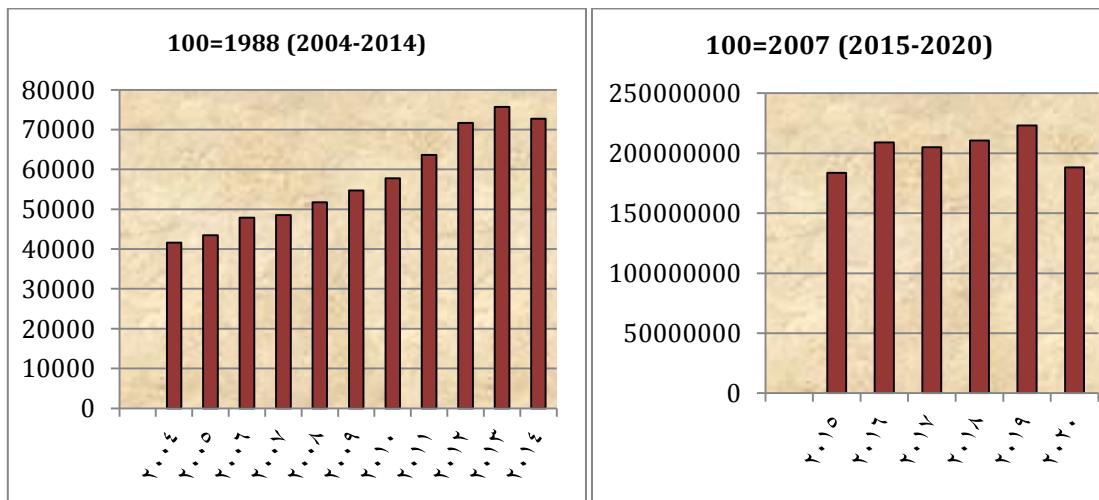
معدل النمو السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100=1988 (2014-2004) 100=2007 (2020-2015) (مليون دينار)	معدل النمو السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	السنة
—	41,608	—	53,235,359	2004
4.4	43,439	38	73,533,599	2005
10.2	47,851	30	95,587,955	2006
1.4	48,511	17	111,455,813	2007
6.6	51,717	41	157,026,062	2008
5.8	54,721	-17	130,643,200	2009
5.5	57,752	24	162,064,566	2010
10.2	63,650	34	217,327,107	2011
12.6	71,681	17	254,225,491	2012
5.6	75,686	8	273,587,529	2013
-3.9	72,736	-3	266,332,655	2014
252342	183,616,252	-27	194,680,972	2015
13.8	208,932,110	1	196,924,142	2016
-1.8	205,130,067	13	221,665,710	2017
2.6	210,532,887	21	268,918,874	2018
5.9	223,075,021	3	277,884,869	2019
-15.7	188,112,266	-28	198,774,325	2020

المصدر: البنك المركزي العراقي ، الموقع الإحصائي ، البيانات الاقتصادية والإحصائية ، القطاع الحقيقي ، الناتج المحلي الإجمالي ، للسنوات (2004-2020) .

– العمود (3 ، 5) من إعداد الباحث .

**الشكل (5) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020)**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

**الشكل (6) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2020)**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

## الاستنتاجات والتوصيات

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات :

1. اكتسب البنك المركزي العراقي الاستقلالية بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 إذ استطاع من خلالها تحقيق أهدافه ووظائفه بنجاح وبعيداً عن تأثيرات الحكومة والسياسة المالية على عكس المدة قبل عام 2003 التي تميزت بعدم تمنع البنك المركزي بالاستقلالية وتبعيته لوزارة المالية .
2. حقق البنك المركزي العراقي جزءاً من أهدافه المتمثلة بتحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت ومستقر إلا أن أهداف البنك المركزي الأخرى لم تتجز والمتمثلة في تعزيز التنمية المستدامة والعملة والرخاء وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وارتباط هذه الأهداف بمهام السياسات الاقتصادية الأخرى .
3. قام البنك المركزي العراقي بالعديد من الوظائف منذ تأسيس البنك ولغاية عام 2003 ولا يزال يمارس عدداً كبيراً من الوظائف خلال المدة (2004-2020).
4. بلغت درجة استقلالية البنك المركزي العراقي (99%) والمحتسبة على وفق قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) .
5. هناك آثار إيجابية لمعيار المحافظ في درجة استقلالية البنك المركزي العراقي المحتسبة على وفق قانون البنك إذ تحصل هذا المعيار على درجة (14.15%) من الوزن المحدد لهذا المعيار وهو (20%).
6. هناك آثار إيجابية لمعيار صياغة السياسة النقدية في درجة استقلالية البنك المركزي العراقي المحتسبة على وفق قانون البنك إذ تحصل هذا المعيار على درجة (10%) من الوزن المحدد لهذا المعيار وهو (15%).
7. هناك آثار إيجابية لمعيار الأهداف في درجة استقلالية البنك المركزي العراقي المحتسبة على وفق قانون البنك إذ تحصل هذا المعيار على درجة (9%) من الوزن المحدد لهذا المعيار وهو (15%).
8. هناك آثار إيجابية لمعيار القيود على إقراض الحكومة في درجة استقلالية البنك المركزي العراقي المحتسبة على وفق قانون البنك إذ تحصل هذا المعيار على درجة (45.84%) من الوزن المحدد لهذا المعيار وهو (50)..

9. بلغت درجة استقلالية البنك المركزي الفعلية (59.27%) ومن ثم مارس البنك المركزي العراقي استقلاليته بصورة جزئية وليس بالمستوى الكامل والمطلوب على وفق قانون البنك .
10. توصلت الدراسة من خلال تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي العراقي وكل من التضخم وسعر الفائدة ، وعلاقة طردية بين استقلالية البنك المركزي العراقي وسعر الصرف ، في حين لا يوجد أي تأثير لاستقلالية البنك المركزي العراقي في نمو الناتج المحلي الإجمالي .

### ثانياً: التوصيات :

وفي ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التالية :

1. على البنك المركزي العراقي أن يقوم بتطبيق جميع مواد ونصوص قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وتعديلاته وخصوصاً المواد المتعلقة باستقلالية البنك عن الحكومة وعلاقته بها وذلك من أجل تحقيق استقلالية عالية والحد من التدخلات السياسية في عمله ، مع ضرورة التشديد على عدم إقراض الحكومة لأن عملية إقراض الحكومة أدت إلى تقليل درجة استقلالية البنك المركزي العراقي ومن ثم تم خرق نص المادة رقم (26) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 التي نصت على أن لا ينمح البنك المركزي العراقي أية اعتمادات مباشرة أو غير مباشرة للحكومة أو لأية هيئة عامة أو جهة مملوكة للدولة .
2. ينبغي أن يكون هناك تنسيق وتشاور بين السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي والسياسات الاقتصادية الأخرى وبالخصوص مع السياسة المالية وذلك من أجل معالجة الاختلالات في الاقتصاد العراقي والتصدي لها مثل البطالة والفقر وضعف معدلات النمو الاقتصادي حتى تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية وذات مصداقية عالية .
3. في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وتأثيرات جائحة كورونا يتطلب الأمر من البنك المركزي العراقي إعادة النظر في ترتيب أولويات الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وذلك بإعطاء الأولوية لهدف تحقيق النمو الاقتصادي وهدف توفير فرص العمل على أن يرتبط تحقيق هذه الأهداف مع تحديد مهام السياسات الاقتصادية الأخرى اتجاه هذه الأهداف .
4. ضرورة عدم تدخل الحكومة في عمل البنك المركزي العراقي واحترام نص المادة رقم (2) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 التي نصت على أن البنك المركزي يتمتع بالاستقلالية وكذلك عدم تلقي البنك أي تعليمات من أي شخص أو جهة بما في ذلك

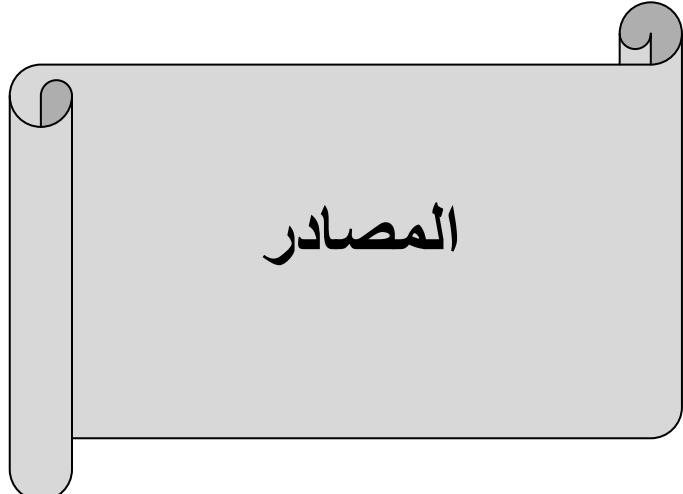
الجهات الحكومية ، وكذلك ينبغي على الحكومة أيضاً أن تحترم نص المادة رقم (13) من قانون البنك والتي نصت على أن تعيين محافظ البنك المركزي العراقي يتم باقتراح رئيس مجلس الوزراء ومصادقة مجلس النواب ، إذ تم خرق نص هذه المادة من عام 2012 ولغاية نهاية مدة الدراسة وذلك بتعيين المحافظين بالوكالة من قبل الحكومة دون الرجوع إلى السلطة التشريعية ومن ثمَّ فمن الضروري تعديل نص هذه المادة وجعل سلطة التعيين بيد السلطة التشريعية فقط من أجل منع الحكومة من استغلال هذا المنصب الحساس لمصالحها قصيرة الأجل وتعيين المحافظين على وفق المحاصلة الحكومية .

5. على البنك المركزي العراقي أن يصب تركيزه واهتمامه على تحقيق الأهداف الرئيسية المنصوص عليها في قانونه والتخلٍ عن تعددية الأهداف على أن يقتصر عدد الأهداف على هدف واحد أو اثنين وذلك لتسهيل عملية تحقيق هذه الأهداف والمساءلة عليها من قبل السلطة التشريعية .

6. على البنك المركزي العراقي الاستمرار في استهداف التضخم من خلال استخدام أداة سعر الصرف وأداة سعر الفائدة وذلك من أجل المحافظة على استقرار الأسعار المحلية ومعدلات تضخم متدنية .

7. على البنك المركزي العراقي وسياسة النقدية العمل على سعر صرف الدينار العراقي مرتفعاً مقابل العملات الأجنبية من خلال مزاد بيع العملة لأن سعر الصرف يمثل الواجهة والقوة الاقتصادية للبلد أمام العملات الأجنبية الأخرى .

8. على الحكومة والبنك المركزي الاستفادة من فرص الاستقرار المالي والنقدi والأمني وارتفاع أسعار النفط العالمية من جديد للنهوض بالنشاط الاقتصادي والعمل على تحقيق التنمية المستدامة ومحاولة زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبقية القطاعات الأخرى المكونة للناتج كالزراعة والصناعة والتجارة والكهرباء والماء والنقل والاتصالات وعدم الاعتماد فقط على قطاع النفط ليتماشى ذلك مع حجم النقد المتداول في الاقتصاد العراقي .



**المصادر**

المصادرأولاً: المصادر العربيةأ- القرآن الكريم.ب- الكتب:

1. التميمي ، سامي عبيد ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الكتاب الجامعي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، الجمهورية اللبنانية ، 2017 .
2. الجنابي ، هيل عمجي جميل وأرسلان ، رمزي ياسين يسع ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان ، 2009 .
3. الحلاق ، سعيد سامي والعجلوني ، محمد محمود ، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ، الأردن ، عمان ، 2010 .
4. خلف ، فليح حسن ، النقود والبنوك ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ، اربد – الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 .
5. داود ، علي سعد محمد ، البنوك ومحفظ الاستثمار مدخل دعم اتخاذ القرار ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2012 .
6. دغيم ، أحمد علي ، اقتصاديات البنوك مع نظام نفدي واقتصادي عالمي جديد ، مكتبة مدبولي ، 1989 .
7. الدوري ، زكريا والسامرائي ، يسري ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ، الأردن ، عمان ، 2006 .
8. سامويلسون ، بول آ. ونرودهاوس ، ويليام وماندل ، مايكل ج. ، الاقتصاد ، ترجمة(الطبعة الخامسة عشر) هشام عبدالله ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، 2001 .
9. السمان ، محمد مروان ومحبك ، محمد ظافر وشامية ، احمد زهير ، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي ) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى الإصدار الرابع ، الأردن ، عمان ، 2009 .
10. الشمري ، صادق راشد ، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات ، مكتبة الإكسير الالكترونية ، أو دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان ، 2018 .

11. الشمري ، ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان ، 1999 .
12. شندي ، أديب قاسم ، النظام النقدي والمصرفي في العراق، 1997 .
13. عبدالله ، عقيل جاسم ، النقود والمصارف ، دار مجلاوي للنشر ، الطبعة الثانية ، الأردن ، عمان ، 1999 .
14. العبيدي ، رائد عبد الخالق عبدالله والمشهداي ، خالد أحمد فرحان ، النقود والمصارف ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ، الأردن ، عمان ، 2013 .
15. العصار ، رشاد والحلبي ، رياض ، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000 .
16. العنزي ، حيدر وهاب عبود ، أصوات قانونية على استقلال البنك المركزي عن السلطة التنفيذية ، دار المسلة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2020 .
17. قاسم ، مظفر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفظ على نظام مالي سليم ، الطبعة الأولى ، بيت الحكم ، بغداد ، العراق ، 2012 .
18. قريصه ، صبحى تادرس وبكرى ، كامل عبد المقصود ، النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، مصر ، 1979 .
19. مندور ، احمد محمد وزكي ، إيمان محب وناصف ، إيمان عطية ، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2004 .
20. النصيري ، سمير عباس ، تطبيقات السياسة النقدية في العراق الواقع والآفاق ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، العراق ، 2011 .
21. يونس ، محمود ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2013 .

### جـ- الدوريات والبحوث والمقالات:

1. أسعد ، زيرfan عبد المحسن ومصطفى ، هزين مردان وسليم ، اواز محمد ، أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو المحلي الإجمالي في العراق للفترة 2004-2017 دراسة تطبيقية ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، المجلد (39) ، العدد (128) ، الصفحات (86-56) ، 2020 .

2. آل طعمة ، حيدر حسين ، البنك المركزي العراقي إرهاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل ، المجلد (6) ، العدد (2) ، الصفحات (118-153) ، 2014 .
3. البنك المركزي العراقي ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وفق ضروريات المستقبل للمنطقة 2016-2020 ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم الاقتصاد الكلي ، الصفحات (1-26) ، 2021 .
4. بول ، ويليام ، مبادئ الإصلاح ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، المجلد (47) ، العدد (2) ، الصفحات (28-29) ، 2010 .
5. البياتي ، ستار جبار خليل وسعيد ، مشتاق لطيف ، استقلالية البنوك المركزية مع إشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية البنك المركزي العراقي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، السنة (41) ، العدد (116) ، الصفحات (10-1) ، 2018 .
6. التلبياني ، أحمد محبي الدين محمد ، أثر استقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الإشارة إلى مصر ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد (4) ، العدد (8) ، الصفحات (7-86) ، 2019 .
7. ثوبيني ، فلاح حسن ، استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة (7) ، العدد (21) ، الصفحات (6-2) ، 2009 .
8. الجبوري ، خلف محمد حمد ، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد (7) ، العدد (23) ، الصفحات (69-95) ، 2011 .
9. الجويجاتي ، أوس فخر الدين أيوب واحمد عبد الرحمن محمد ، تقدير فجوة الناتج وفجوة التضخم في الاقتصاد العراقي وإثرها على أسعار الفائدة للفترة (1989-2018) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد (16) العدد (51) الجزء (2) ، الصفحات (395-414) ، 2020 .
10. حسين ، هنريين حسن ، استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد (38) ، الصفحات (255-268) ، 2014 .

11. حسين ، عيادة سعيد ، أثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، السنة (38) ، العدد (104) الصفحات (71-52) . 2015.
12. الخزرجي ، ثريا ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد(23) ، الصفحات (24-1) ، 2010.
13. داغر ، محمود محمد ومحى ، سيف راضي ، إدارة السياسة النقدية من عرض التقدّم إلى أسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2011) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد (20) ، العدد (79) ، الصفحات (273-255) ، 2014.
14. الدليمي ، حيدر علي محمد ، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد (18) ، العدد (2) ، 2016.
15. الدهيمش ، هيل عجمي جميل و رسمي ، رنا ، استقلالية البنوك المركزية مع إشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية البنك المركزي الأردني ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد (21) ، العدد (83) ، الصفحات (254-228) ، 2015.
16. الدوسيكي ، أزاد احمد سعدون والوائلي ، سمير فخري نعمة وحسين ، عبد الرزاق عزيز ، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 - منتصف 2010 تحليل وقياس ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعه تكريت ، المجلد (7) ، العدد (23) ، الصفحات (97-115) ، 2011.
17. رزاق ، وشاح ، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، جسر التنمية ، العدد (112) ، الصفحات (12-1) ، 2012.
18. سوبارو ، دوفوري ، إعادة تعريف البنوك المركزية ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، المجلد (47) ، العدد (2) ، الصفحات (27-26) ، 2010.
19. الشكرجي ، بشار ذنون والحسيني ، دعاء نعمان والنعيمي ، زهراء احمد ، استقلالية البنك المركزي العراقي مدخل مفاهيمي وتحليلي لمسارات الانجازات المتحققة والرؤى الإستراتيجية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد (16) ، العدد (49) ، الجزء (1) ، الصفحات (232-243) ، 2020.
20. الشمري ، مایح شبی وبخیت ، غالب شاکر ، استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في بعض المتغيرات الاقتصادية ، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة واسط ، المجلد (1) ، العدد (11) ، الصفحات (80-104) ، 2013.

21. شندي ، اديب قاسم وضيدان ، ضياء عبد ، اثر استقلالية البنك المركزي العراقي على بعض المتغيرات الاقتصادية للمدة (1991-2014) ، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة واسط ، المجلد (1) ، العدد (25) ، الصفحات (25-5) ، 2017 .
22. شندي ، اديب قاسم وضيدان ، ضياء عبد ، استقلالية البنك المركزي العراقي بين المعايير التشريعية والفعالية ، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة واسط ، المجلد (1) ، العدد (27) ، الصفحات (29-5) ، 2017 .
23. شيناسي ، غاري ، الحفاظ على الاستقرار المالي ، سلسلة قضايا اقتصادية العدد (36) ، صندوق النقد الدولي ، الصفحات (23-1) ، 2005 .
24. صالح ، محمد عبد ، مؤشرات استقلالية البنك المركزي العراقي - الواقع والطموح ، مجلة كلية التراث الجامعية ، كلية التراث ، العدد (28) ، الصفحات (441-450) ، 2019 .
25. صالح ، مظهر محمد ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، السنة (35) ، العدد (91) ، الصفحات (14-1) ، 2012 .
26. صالح ، مظهر محمد ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة (6) ، العدد (18) ، الصفحات (27-8) ، 2008 .
27. صالح ، مظهر محمد ، نظام معدلات الصرف في العراق : أنموذج تشخيصي للواقع العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة (8) ، العدد (25) ، الصفحات (13-2) ، 2010 .
28. الصالحي ، بان صالح ، دور البنك المركزي في مالية الدولة ، مجلة الحقوق ، الجامعة المستنصرية ، المجلد (4) ، العددان (16,17) ، الصفحات (225-246) ، 2012 .
29. الصبيحي ، علي نبع وعبد ، أسماء محسن ، اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة من 2005 – 2017 ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الأنبار ، المجلد (12) ، العدد (28) ، الصفحات (120-147) ، 2020 .
30. عباس ، محمود جاسم ، النمو الاقتصادي ... المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد (27) ، الصفحات (57-86) ، 2011 .

31. علي ، عبد المنعم السيد ، استقلالية البنك المركزي ، مع إشارة خاصة إلى البنك المركزي العراقي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان (58,57) ، الصفحتان (154-132) ، 2012 .
32. علي ، رحمن حسن وعييد ، مروان شاكر ، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمرة 2004-2017 ، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة واسط ، المجلد (12) ، العدد (35) ، الصفحتان (199-185) ، 2020 .
33. علي ، عشري محمد ، قياس استقلالية البنك المركزي المصري في ضوء الإصلاحات المصرفية المتمثلة في إصدار القانون رقم 194 لسنة 2020 ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (51) ، العدد (1) ، الصفحتان (510-453) ، 2021 .
34. عمر ، رياض رؤوف وحمود ، أنيس عواد ، تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفى مصرف الرشيد / حالة تطبيقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، العدد (16) ، الصفحتان (93-93) ، 2008 .
35. الغالبي ، عبد الحسين جليل والجبوري ، سوسن كريم هودان ، اثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمرة (1991 - 2013) ، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، المجلد (14) ، العدد (2-3) ، الصفحتان (461-435) ، 2017 .
36. الغالبي ، عبدالحسين جليل ، استقلالية البنك المركزي الفلسفة والمبادئ وطرق القياس ، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، السنة (3) ، العدد (12) ، الصفحتان (82-62) ، 2014 .
37. الغالبي ، عبدالحسين جليل والجبوري ، سوسن كريم هودان ، العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد (18) ، العدد (2) ، الصفحتان (116-93) ، 2016 .
38. فرحان ، سعدون حسين وابراهيم ، ثابت خليل ، الاستقرار النقدي وأثره في النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية للمرة (1990- 2010) ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة كركوك ، المجلد (4) ، العدد (2) ، الصفحتان (139-159) ، 2014 .
39. قاسم ، مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف ، موقع البنك المركزي العراقي ، البحوث والدراسات ، الصفحتان (24-1) ، 2011 .

40. محمد ، احمد جاسم ، استقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم العراق دراسة حالة للسنوات 2003 - 2008 ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد (7) ، العدد (26) ، الصفحات (25-1) ، 2010 .
41. محمد ، حياة جمعة وعلوش ، عزف باقر ، استقلالية البنك المركزي وتأثيرها بالمالية العامة ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة واسط ، المجلد (2) ، العدد (32) ، الصفحات (362-372) ، 2019 .
42. المرزوκ ، خالد حسين وباقر ، جمانة علي ، قياس أثر أدوات البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل ، المجلد (10) ، العدد (3) ، الصفحات (26-60) ، 2018 .
43. نجم ، رفاه عدنان ، أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي (1980-2017) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد (16) ، العدد (49) ، الجزء (2) ، الصفحات (189-207) ، 2020 .

#### د- الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. جراح ، نعيم صباح ، البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2014 .
2. الزبيدي ، مروءة هادي ساجت ، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، بحث دبلوم عالي ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعه بغداد ، 2017 .
3. سعيد ، عفراه هادي ، البنك المركزي والاقتراض الحكومي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الإداره والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2004 .
4. الشمري ، فرح علي جسام ، دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية للمدة (1970-2006) ، بحث دبلوم عالي ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعه بغداد ، 2009 .

5. الشهيلي ، منى جابر حابط ، آليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع إشارة خاصة لمزاد العملة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2016 .
6. العبيدي ، عمر محمود عكاوي ، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمرة من (1980-2007) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2009 .
7. العنزي ، حوراء جاسم محمد ، اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي (العراق - حالة دراسية ) للمرة (1990-2012) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2015 .
8. المشهداني ، احمد إسماعيل إبراهيم ، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية (العراق - حالة دراسية) للمرة (1981-2008 م) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2010 .
9. موسى ، سندس حميد ، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2009 .
10. الوائلي ، خضرير عباس حسين ، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمرة (1980-2011) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2012 .
- 11.اليودة عذراء جاسب عبادي ، أثر مخاطرة تقلبات أسعار الصرف على عوائد محافظ الاستثمار دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية للمرة (2015-2017) ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2018 .

#### هـ - النشرات والتقارير الرسمية :

1. البنك المركزي العراقي ، الموقع الإحصائي ، البيانات الاقتصادية والإحصائية ، مؤشرات الأسعار ، مؤشر أسعار المستهلك (CPI) ، التضخم ، لسنة 2020 .
2. البنك المركزي العراقي ، الموقع الإحصائي ، البيانات الاقتصادية والإحصائية ، مؤشرات الأسعار ، سعر الصرف ، لسنة 2020 .
3. البنك المركزي العراقي ، الموقع الإحصائي ، البيانات الاقتصادية والإحصائية ، مؤشرات الأسعار ، سعر فائدة البنك المركزي العراقي ، لسنة 2020 .



32. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والابحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2019 .

#### و- القوانين :

1. دستور جمهورية العراق ، الوقائع العراقية ، العدد (4012) ، 2005 .
2. قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) ، موقع البنك المركزي العراقي ، القوانين والتشريعات المصرفية ، 2019 .
3. قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لعام 1976، موقع مجلس القضاء الأعلى ، قاعدة التشريعات العراقية.
4. قانون رقم (50) ، قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل عجز الموازنة لعام 2020 ، الوقائع العراقية ، العدد (4590) ، 2020 .
5. قانون عملة الجمهورية العراقية رقم (92) لعام 1959 ، موقع مجلس القضاء الأعلى ، قاعدة التشريعات العراقية.

#### ز- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) :

1. أسماء ومدة خدمة محافظي البنك المركزي العراقي ، موقع البنك المركزي العراقي . <https://www.cbi.iq/page/49>
2. طوقان ، أمية ، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية ، مؤتمر مستجدات العمل المصرفية في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية ، 3-2 تموز 2005 ، متاح على شبكة الانترنت.
3. عبد النبي ، وليد عيدي ، الجهاز المركزي العراقي نشأته وتطوره وآفاقه المستقبلية ، موقع البنك المركزي العراقي ، <https://cbi.iq/page/37>
4. عبد النبي ، وليد عيدي ، البنك المركزي العراقي وتطور سياساته النقدية والرقابة المصرفية ، موقع البنك المركزي العراقي ، <https://cbi.iq/page/37>
5. مرزا ، علي خضير ، استقلالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية والميزانية العامة في العراق ، مقالة منشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ، <http://iraqieconomists.net/ar/>

## A- Books

1. Casu , Barbara , Girardone , Claudia and Molyneux , Philip , "Introduction to Banking ", FT Prentice Hall (Financial Times) , Pearson Education Limited , Edinburgh Gate , Harlow, England , First published, 2006.
2. Howells , Peter and Bain , Keith , "The Economics of Money, Banking and Finance", FT Prentice Hall (Financial Times) , Pearson Education Limited , Edinburgh Gate , Harlow , England , Third edition , A European Text, 2005.
3. Mankwi , N . Gregory , " Macroeconomics " , Worth Publishers , Seventh Edition , New York , United States of America , 2009 .

## B- Articles and Researches

1. Agoba , Abel Mawuko , Abor , Joshua , Ose , Kofi A. and Sa-Aadu , Jarjis , " Central bank independence and inflation in Africa: The role of financial systems and institutional quality " , journal Central Bank Review , Volume (17), Issue (4) , 2017.
2. Bade , Robin and Perkin , Michael , " Central Bank Laws and Monetary Policy " , Department of Economics, University of Western, Ontario, London, Ontario, Canada , 1988 .
3. Bordo , Michael D. , " A Brief History of Central Banks " , Federal Reserve Bank of Cleveland , 2007 .
4. Cukierman , Alex , Webb , Steven B. and Neyapti , Bilin , " Measuring the Independence of Central Banks and Its Effect on Policy Outcomes " , The World Bank Economic Review , Volume (6) , Issue (3) , or ResearchGate , 1992 .

5. Darabi , Kaveh Derakhshani and Samimi , Ahmad Jafari , " Central Bank Independence and Central Bank Conservatism: Theory with an Application to Iran ", Journal of Money and Economy , Volume (11) , Issue (1) , 2016 .
6. De Long , J. Bradford and Summers , Lawrence H. , " Macroeconomic Policy and Long-Run Growth ", Policies for Long-Run Economic Growth , A Symposium Sponsored By The Federal Reserve Bank of Kansas City , 1992 .
7. Debelle , Guy and Fischer , Stanley , " How Independent Should a Central Bank Be? " , Proceedings of a Conference ( Goals, Guidelines, and Constraints Facing Monetary Policymakers , Jeffrey C. Fuhrer, Editor , Sponsored by: Federal Reserve Bank of Boston ) , 1994.
8. Dumiter , Florin Cornel , " Central Bank Independence and Inflation Targeting . The Case of Romania " , The Romanian Economic Journal , Volume (12), Issue (33) , 2009 .
9. Effros , Robert C. , " The Maastricht Treaty, Independence of the Central Bank, and Implementing Legislation " , Frameworks for Monetary Stability : Policy Issues and Country Experiences , Editors Tomas J. T. Balino and Carlo Cottarelli , IMF elibrary ,1994 .
- 10.Epstein , Gerald , " Central Banks as Agents of Economic Development " , Political Economy Research Institute (PERI) , University of Massachusetts, Amherst, Amherst, MA, USA , Working Paper Series Number 104 , 2005.
- 11.Farrag , Noha and Kamaly , Ahmed , " Measuring the Degree of Central Bank Independence in Egypt " , ResearchGate or German University in Cairo , Working Paper No. 4 , 2007.
- 12.Garriga , Ana Carolina and Rodriguez , Cesar M. , " More Effective Than We Thought Central Bank Independence and Inflation in Developing Countries" , Economic Modelling or ResearchGate , 2019.

- 13.Gokal , Vikesh and Hanif , Subrina , " Relationship Between Inflation and Economic Growth ", Working Paper (4) , Economics Department , Reserve Bank of Fiji , 2004 .
- 14.Gokbudak , Nuran , " Central Bank Independence, the Bundesbank Experience and the Central Bank of the Republic of Turkey ", Central Bank of the Republic of Turkey – TCMB , Research Department , Discussion Paper No: 9610 , 1996.
- 15.Haga , Mercedes , " On Central Bank Independence and Political Cycles ", Journal of Applied Economics , Volume (18), Issue (2) , 2015 .
- 16.Krstic , Borko , and Jemovic , Mirjana , " Crisis Concept of the Central Bank Functions Optimization ", Facta universitatis-series: Economics and Organization, Volume (7), Issue (3), 2010 .
- 17.Monetary and Exchange Affairs Department , " The Role and Independence of a Central Bank ", Central Banking Technical Assistance to Countries in Transition , Edited by J. B. Zulu, Ian S. McCarthy, Susana Almuifia, and Gabriel Sensenbrenner , IMF elibrary ,1994 .
- 18.Orhan , Ayhan and Yıldırım , Durmuş Çağrı , " The effect of central banks independence on growth volatility: A pooled regression analysis ", Serbian Journal of Management , Volume (4), Issue (2), 2009.
- 19.Panagiotidis ,Theodore and Triampella , Afroditi , " Central Bank Independence and Inflation : The case of Greece " , ResearchGate , 2005.
- 20.Radovic , Milivoje , Radonjic , Milena and Djuraskovic , Jovan , " Central Bank Independence – The Case of the Central Bank of Montenegro ", Journal of Central Banking Theory and Practice , Volume (7) , Issue (3) , 2018 .

- 21.Safakli , Okan Veli and Ozdeser , Huseyin , " On the Independency of the Central Bank of the Turkish Republic of Northern Cyprus ", Journal of Dogus University (Doğuş Üniversitesi Dergisi) , Volume (11) , Issue (1) , 2010.
- 22.Schaumayer , Maria , " Central Bank Independence in Austria ", the Evolving role of central banks , Editors Patrick Downes and Reza Vaez-Zadeh , IMF elibrary ,1991 .
- 23.Swinburne , Mark and Branco , Marta Castello , " Central Bank Independence and Central Bank Functions ", the Evolving role of central banks , Editors Patrick Downes and Reza Vaez-Zadeh , IMF elibrary ,1991 .
- 24.Walsh , Carl E. , " Central Bank Independence " , University of California, Santa Cruz , 2005.

## **Abstract :**

The independence of central banks is one of the important topics in economic studies, including financial and banking. The reason behind this importance is due to the role that this independence gives to the monetary policy by achieving price stability and maintaining inflation rates at low levels because this represents the main and first goal of central banks as well as achieving the rest of the monetary policy objectives, such as sustainable economic growth, maintaining stability and improving the exchange rate .

Therefore, many countries seek to ensure this independence through a set of procedures, including enacting new laws or by making amendments to existing laws in order to give their central banks complete independence , Iraq, like those countries, has granted the Central Bank of Iraq complete independence by issuing the Central Bank of Iraq Law No. (56) of 2004 .

The study aims to identify the concept and criteria of the independence of central banks and their economic effects, and to study and determine the degree of independence of the Central Bank of Iraq and the impact of the independence criteria in it according to the bank's law and in actual fact , and as well analyze the impact of the independence of the Central Bank of Iraq in some macroeconomic variables.

The study has found that the degree of independence of the Central Bank of Iraq calculated according to the Central Bank of Iraq Law No. (56) of 2004 (amended) amounted to (78.99%) ,While the actual degree of independence of the Central Bank reached (59.27 % ) . The study has concluded that there is an inverse relationship between the independence of the Central Bank of Iraq and both inflation and the interest rate, and a direct relationship between the independence of the Central Bank of Iraq and the exchange rate, while there is no effect of the independence of the Central Bank Iraq's GDP growth.



*The Republic of Iraq*  
*Ministry of Higher Education*  
*and Scientific Research*  
*University of Basrah*  
*College of Administration and Economics*  
*Department of Banking and Financial Sciences*



# **INDEPENDENCE OF THE CENTRAL BANK OF IRAQ AND ITS IMPACT IN SOME MACROECONOMIC VARIABLES FOR THE PERIOD (2004-2020)**

*Master's thesis submitted to*

The Board of the College of Administration and Economics /  
University of Basra, which is part of the requirements for  
obtaining a master's degree in banking and finance sciences

by

***Abd-Allah Mohammed Radhi Al-Mousawi***

*Supervised by*

***Prof.Dr.Ahmed Jasim Mohammed Al-Mtooroi***

2021